أثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

The Impact of Auditor Tenure on Accounting Conservatism in Jordanian Public Shareholding Companies.

إعداد

عقله نواش محمد ارشيد

إشراف

الدكتور محمد مجيد سليم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

ب

التفويض

أنا عقله نواش محمد ارشيد

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: عقله نواش محمد ارشيد

التوقيع:

التاريخ:

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها " اثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية " وأجيزت بتاريخ 2011/3/27م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	رئيساً	....
الدكتور محمد مجيد سليم	عضواً ومشرفاً	....
الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش	عضواً	....
الدكتورة رندا مرسي كيوان	عضواً	....

الشكـــــــــر والتقديـــــــر

بسم الله والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

احمد الله سبحانه وتعالى واشكره على نعمته وفضله ، له الشكر وله الحمـــد والمنـــة أن ألهمني الرشد وأعانني على إتمام هذا العمل، وتوفيقه لي بإتمام هذه الأطروحة المتواضـــعة ، راجياً المولى العلي القدير أن يكون فيها الخير والمنفعة لكل طالب علم ومعرفة .

وأتقدم بالشكر الجزيل وكثير العرفان إلى الدكتور محمد مجيد سليم على إشرافه علـــى هذا العمل والمساهمة في إخراجه إلى حيز الوجود، وعلى ما ابدأه من ملاحظات جوهريـــة ومتابعة تلك الملاحظات، وجديته وحزمه وما قدمه لي من تشجيع ودعم. كما أتقـــدم بالـــشكر الجزيل للأستاذ الدكتور شوقي جواد والأستاذ الدكتور بشير البنا على ما قدماه لي مـــن دعـــم ونصح منذ أن بدأت بإعداد هذه الأطروحة، وأتقدم أيضا بالشكر إلى الزميل الـــدكتور محمـــد السمارة على ما قدمه لي من مساعدة وإرشاد في التحليل والعرض الإحصائي، وأتقدم بـــشكر مميز إلى العزيز حسام الرشيد على ما قدمه من دعم ومساعده .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وعلى توجيهاتهم القيمة. وأشكر جامعة عمان العربية ممثلة برئيـــسها وأعضاء الهيئة التدريسية وجميع العاملين فيها.

وأخيراً الشكر كل الشكر لكل من ساعدني على إخراج هذه الأطروحة إلى النور، متمنيـــاً للجميع دوام الصحة والعافية.

الإهداء

زوجتي الغالية

بناتي إيناس ، أنوار ، هديل

أبنائي ياسين ويحي

انتم تحديدا من يستحق الإهداء وغيركم آخرين

ولكن أستميح الجميع عذرا لأخص بالإهداء من نذرت لهما هذا العمل قبل أن يخرج إلى حيز الوجود، والى من كانا سببا فيه

إلى من حضرا أول الطريق ولم يحضرا آخره

إلى من قدر لهما ربي "علت مشيئته" أن يذوقا مر الدراسة ولم يقدر سبحانه وتعالى لهما فرحة خروجها

إلى من أدعو الله سبحانه أن يكونا زهرتي جنته

ابنتي .... أيك

ولدي ....محمد كرم

إلى روحهما الطاهرة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

إعداد

عقله نواش محمد ارشيد

إشراف

الدكتور محمد مجيد سليم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر استمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والشركة على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والمركز المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وفيما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر بتغير حجم وهيكل التمويل لهذه الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد قُسمت إلى خمسة فصول، اشتمل الفصل الأول منها على مدخل إلى الدراسة، واشتمل الفصل الثاني على الإطار النظري للدراسة، وتناول الفصل الثالث منهجية البحث، كما تناول الفصل الرابع نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، أما الفصل الخامس فاشتمل على مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

لقد تم جمع ومعالجة بيانات مالية ل 115 شركة للفترة من 2000 إلى 2009 وتحليلها باستخدام الانحدار المتعدد، والأساليب الإحصائية الوصفية لنماذج الدراسة، وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة، والتي توصلت إلى العديد من النتائج أهمها:

إن الشركات الأردنية اتسمت علاقاتها بالمدققين الخارجيين بالاستمرارية وذلك على مستوى السوق والقطاعات المختلفة، كما أنها تمارس التحفظ المحاسبي بنوعيه التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي، كما بينت نتائج الدراسة أن هذه الممارسة تتأثر سلباً باستمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والشركة. وبينت الدراسة أن متغيرات الحجم والمديونية تلعب أدوارا متفاوتة من حيث التأثير على ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي، أو التأثير على العلاقة بين استمرارية المدقق وممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي.

واستنادا إلى هذه الدراسة يوصي الباحث القائمين على الهيئات التشريعية والتنظيمية بضرورة تفعيل ما جاء في القوانين الأردنية حول التدوير الإلزامي لصيانة استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين وتحسين جودة التدقيق.

The Impact of Auditor Tenure on Accounting Conservatism in Jordanian Public Shareholding Companies.

Prepared by
Oglah Nawash Mohammed Irshaid

Supervisor
Dr. Mohammed Majeed Saleem

Abstract

This study aims to determine the impact of auditor tenure on accounting conservatism in Jordanian public shareholding companies, and whether this relationship is affected by the change of size, funding structure variables for these companies. To achieve these objectives, the study divided into five chapters. The first chapter is an introduction, Chapter two represents a theoretical framework of the study. Research methodology is presented in the third chapter. The hypotheses test and results are included in chapter four. Finally findings are discussed, then conclusions and recommendations are suggested in chapter five.

Data from 115 companies was collected for the period from 2000 - 2009 and then analyzed, by using multiple regression and descriptions statistical procedures to perform the required testing criteria on the hypotheses. The most important results achieved were:-
The study showed that external auditors and their clients on the market and the various sectors levels showed continuity. The study also shows that the Jordanian companies practice both type of accounting conservatism; earning conservatism and balance sheet conservatism. Due to the continuity (tenure auditors) of the relationship, these practices are adversely affected by the auditor tenure (continuity relationship). The study also showed that the variables of size and debt has various role in firms practice of accounting conservatism, and an impact on the relationship between auditor tenure and the firms practice of accounting conservatism.

Based on the study results, the researcher recommends that the legislative and regulatory bodies update the Jordanian laws regarding mandatory rotation, by specifying a maximum auditors retention limit, or restricting it by accepted rules in predefine circumstances, to maintain independence and enhance the quality of the audit.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- عناصر مشكلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- التعريفات الإجرائية للمتغيرات
- أهمية الدراسة
- نموذج الدراسة

أثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

المقدمة

رغم أن المسؤولية الأولى عن دقة إعداد البيانات المالية تقع على عاتق إدارة الشركة، إلا أن ذلك لا يمنع من إثارة تساؤلات بشأن جودة تقرير واستقلالية مدقق الحسابات، حيث إن المبالغة في استخدام التقديرات والأساليب المحاسبية بصورة غير سليمة من قبل الإدارة وقبول مدققي الحسابات بها وتجنب انتقاد ورفض هذه التقارير، أثار القلق حول مصداقية البيانات المالية، وانعكس ذلك على تشريعات الهيئات التنظيمية وواضعي المعايير التي حاولوا فيها تعزيز جودة تقرير المدقق من خلال القواعد التي شرعت لتنظيم وتعزيز الاستقلالية. ومنها على سبيل المثال ، قانون Sarbanes-Oxley Act of 2002 . الذي تضمن نصوصاً تقيد وتحد من الخدمات الاستشارية وغير التدقيقية التي يقوم بها مدقق الحسابات للعملاء SEC.201. ومدة التعاقد للمدقق SEC.203 Audit Partner Rotation (AICPA 1992 ، SOX 2002) ، وذلك على اعتبار أن العلاقة طويلة الأجل بين الشركات والمدقق تخلق مستوى من الألفة الزائدة التي تنعكس على شكل علاقات شخصية تثير القلق كونها تضعف استقلال المدقق أثناء ممارسته لمهامه وتقلل من جودة التقرير.

ويعد التحفظ المحاسبي من الخصائص المهمة والبارزة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، ويمتاز استخدام التحفظ المحاسبي من خلال الممارسات المحاسبية بسعة الانتشار والتطبيق في حقل المحاسبة في العديد من الدول (García Lara, *et al.*,2004, Brouwer,2008). كما أن التفاوت في ممارسة التحفظ المحاسبي يمكن أن يرد إلى التغير

في الخيارات والبدائل والتطبيقات للممارسات المحاسبية المتاحة أمام المديرين والتي تنعكس بطبيعة الحال على نتائج القوائم المالية والتي تمثل المصدر الرئيس لمعلومات الأطراف المختلفة من أصحاب العلاقة.

وكما أن التحفظ المحاسبي يؤثر في القوائم المالية تبعا لمستوى التحفظ الممارس،فإن الدراسات بينت أنه يتأثر بجودة التدقيق ، التي يلعب استقلال المدقق – سواء الحقيقي أو بالمظهر– دورا بارزا في تحديدها، على أن طول فترة استمرارية المدقق مع العميل هي أيضا تلعب دورا رئيسا في التأثير على الاستقلالية وجودة التدقيق معا.

ولقد تم اقتراح التناوب الإلزامي لشركات تدقيق الحسابات كوسيلة لتحسين جودة التدقيق من خلال المحافظة وحماية استقلال المدقق وكتجديد لعمليات التدقيق.

وتأتي أهمية هذه الدراسة نظرا لعدم وجود دراسات حسب علم الباحث حول مدى تـأثر التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة العامة الأردنية باستمرارية مدقق الحسابات لـديها مـن خلال تأثر استقلالية المدقق وجودة التدقيق بهذه الاستمرارية، والتي تـنعكس علـى درجـة مصداقية واعتمادية البيانات المحاسبية المدققة، مما يساعد متخذ القرار علـى اتخـاذ قـراره بطريقة عقلانية، اعتمادا على البيانات الملائمة التي يوفرها التدقيق.

مشكلة الدراسة

يترتب على طول فترة تعامل مدقق الحسابات مع الشركة مستوى من التقارب والألفة، تجعل المدقق يغض النظر عن كثير من تصرفات وقرارات الإدارة المتعلقة بالاختيار بين البدائل التي توفرها المعالجات المحاسبية المختلفة المقبولة محاسبيا، والتي قد تؤثر سلبا على مستوى التحفظ المحاسبي. ولهذا تحاول هذه الدراسة الوقوف على ما إذا كان لطول فترة استمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعملاء من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تأثيرات سلبية على مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتبناه هذه الشركات، والناتج عن إذعان مدقق الحسابات لممارسات المديرين ، والقبول بالتقارير المالية التي تعدها الإدارة.

عناصر مشكلة الدراسة

يمكن تحقيق الغرض من الدراسة بالإجابة عن التساؤلات التالية :

الأسئلة الرئيسة للدراسة

- هل تتسم العلاقة بين مدقق الحسابات والشركات الأردنية بالاستمرارية؟
- هل تمارس الشركات الأردنية التحفظ المحاسبي في معالجتها للعمليات المالية؟
- هل يتأثر التحفظ المحاسبي بطول فترة استمرار مدقق الحسابات؟

الأسئلة الفرعية

-هل تتأثر علاقة استمرار مدقق الحسابات مع التحفظ المحاسبي بتغير حجم الشركة؟

-هل تتأثر علاقة استمرار مدقق الحسابات مع التحفظ المحاسبي باختلاف هيكلية رأس المال؟

فرضيات الدراسة

ولدراسة أثر إستمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعميل على مستوى التحفظ المحاسبي والنتائج المترتبة عليه ستتم صياغة الفرضيات الرئيسة التالية :

- **الفرضية العدمية الأولى** : لا تتسم العلاقة بين مدقق الحسابات والشركات الأردنية بالاستمرارية.
- **الفرضية العدمية الثانية** : لا تمارس الشركات الأردنية التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل.
- **الفرضية العدمية الثالثة:** لا تتأثر ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات السوق الأردني باستمرارية مدقق الحسابات مع العميل.
- **الفرضية العدمية الرابعة** : لا تمارس الشركات الأردنية التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي.
- **الفرضية العدمية الخامسة:** لا تتأثر ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي في شركات السوق الأردني باستمرارية مدقق الحسابات مع العميل.
- **الفرضية العدمية السادسة:** لا يختلف تأثير الاستمرارية على التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل باختلاف حجم الشركة.
- **الفرضية العدمية السابعة** : لا يختلف تأثير الاستمرارية على التحفظ المحاسبي باختلاف مستوى مديونية الشركة.

التعريف الإجرائي للمتغيرات

التحفظ المحاسبي :- هو إظهار المحاسبين للقيمة الأقل من بين عدة قيم محتملة للأصول والإيرادات، وللقيمة الأعلى من بين عدة قيم محتملة للالتزامات والمصروفات وضرورة الاعتراف بالمصروفات بأسرع فترة ، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لأطول مدة ممكنة. ويمثل اللاتماثل في التوقيت، الاعتراف بالخسائر وعكس الأرباح للأخبار السيئة على نحو أسرع منه للأخبار الجيدة ، وتراجع استمرارية التغير السلبي للعوائد بين الفترات. حيث أن الاستمرارية في تراجع العوائد للفترات اللاحقة للأنباء السيئة يكون اقل منه نسبيا لاستمرار انخفاض عوائد فترات الأنباء الجيدة.

فترة استمرارية مدقق الحسابات (TENURE) هي عدد سنوات بقاء المدقق مع العميل منذ التعاقد معه لأول مرة. ولقياس أثر هذا المتغير سيتم اختبار أثر طول فترة استمرارية المدقق (قصيرة ، وطويلة) على التحفظ المحاسبي. وتم قياس الفترة القصيرة بالفترة التي تساوي أو تقل عن ثلاث سنوات والطويلة أكثر من تسع سنوات كما هو عند (Johnson)[1]. ووفقا لنص المادة 33 من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003 والتي حددت فترة مدقق الحسابات بأربع سنوات. لذا يقترح أن تصنف استمرارية المدقق إلى فترتين : قصيرة وهي أقل أو تساوي أربع سنوات ، وطويلة وتساوي أو أكثر من خمس سنوات

---

[1] - كما أن Johnson *et al.,* (2002) وضع تصنيف أخر من ثلاث مستويات قصير اقل من ثلاث سنوات ومتوسط من أربع إلى ثمان سنوات وطويل أكثر من تسع سنوات. في حين عمل Stanley & Dezoort (2007) على تقسيم فترة استمرارية المدقق إلى فترتين طويلة أكثر أو يساوي خمس سنوات وقصيرة اقل أو يساوي ثلاث سنوات

حجم الشركة(SIZE) :- ويتوقع أن يكون تأثير حجم الشركة إيجابيا على الارتباط بين فترة استمرارية المدقق والتحفظ المحاسبي وسيتم تقسيم الشركات إلى كبيرة الحجم وصغيرة الحجم وفقا لمعيار أكبر أو قل من متوسط مجموع الأصول لشركات العينة تماشيا مع ما جـــاء فـــي دراسة Carcello and A. Nagy. 2004)

هيكل التمويل للشركة : سيتم استخدام نسبة (LEV leverage) (نسبة الرافعة) لقياس مستوى طلب الدائنين للتحفظ المحاسبي. ويتم تقسيم الشركات إلى مجموعتين هما : شركات ذات نسبة مديونية عالية (High leverage) ، وشركات ذات نسبة مديونيـــة أقــل (Low leverage) وذلك وفقًا لمتوسط نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول .

أهمية الدراسة

على الرغم من أهمية أثر طول فترة استمرارية مدقق الحسابات مع العميل علـــى ممارســـته للتحفظ المحاسبي، وما ترتب عليه من تبعات تتعلق بدقة بيانات التقريـــر المـــالي للـــشركة، والمعدة وفقا لتقديرات وأساليب فُوضت سلطة اختيارها للإدارة دون غيرها من قبل المبـــادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما هذا من جانب، ومن جانب أخر استقلالية مدقق الحسابات وأثره على جودة التقرير الذي يصدر عنه، والذي يبدي فيه رأيه بعدالة القوائم المالية التي أعـــدتها الإدارة ومدى تمثيلها للواقع، والتي بينت الدراسات تأثره بطول استمرارية مدقق الحسابات مع العميل، إضافة إلى أن موضوع الدراسة من الموضوعات التي تفتقر إليها المكتبـــة العربيـــة عموما والمكتبة الأردنية على وجه الخصوص، إلا أنه وحسب علم الباحث لا تتوفر دراسات تتناول العلاقة بين طول فترة استمرار مدقق الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبي.

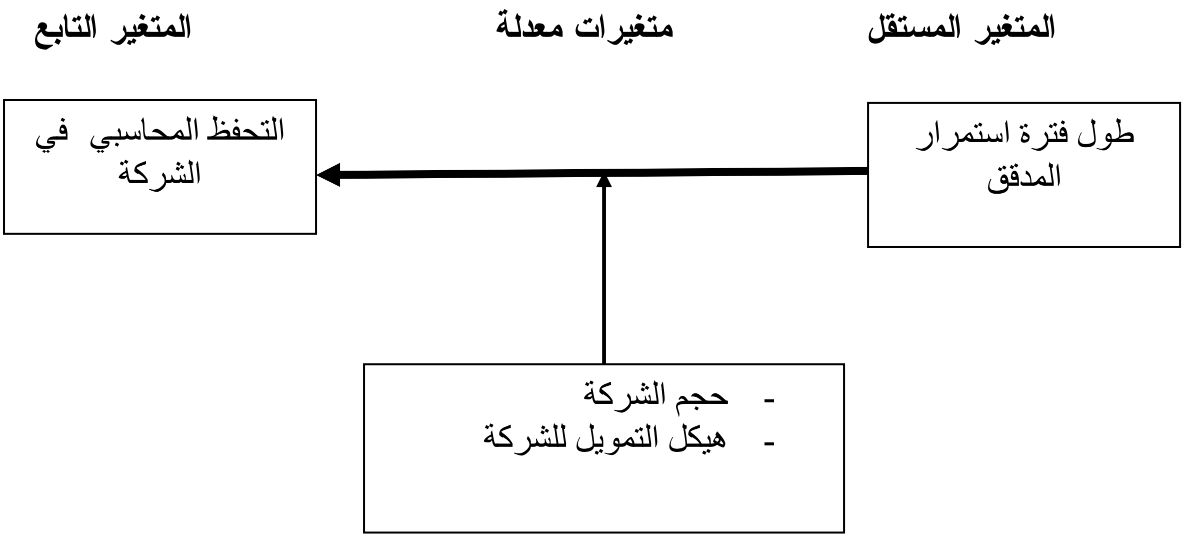
وجاءت هذه الدراسة لتسهم في ملء هذا الفراغ وتمهد لدراسات لاحقة، ويؤمل من هذه الدراسة أن توفر معلومات هامة عن مدى تأثر استقلالية المدقق بطول فترة الاستمرارية، ومن ثم أثر ذلك على التحفظ المحاسبي. لتوفر بالنتيجة للهيئات التنظيمية والمهنية والتشريعية أدلة على أهمية التناوب الإلزامي لمدقق الحسابات ، بوصفها وسيلة مقترحة لتجنيب اثر طول استمرارية مدقق الحسابات على استقلاليته وبالتالي على مستوى التحفظ المحاسبي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز موقف المنظمين الذين يرغبون في أن تصدر وتطبق قواعد إلزامية التناوب لشركات تدقيق الحسابات إن لزم الأمر.

أنموذج الدراسة

يبين الشكل رقم (1) الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة مع بعضها بعضا ليمكن المطلعين عليه من فهم هيكل الدراسة.

شكل رقم (1)

أنموذج الدراسة



مخطط الدراسة

باقي الدراسة تتكون من الفصل الثاني على أدبيات الدراسة ويشتمل على استمرارية المـدقق وأثره على جودة التدقيق واستقلالية المدقق، والتحفظ المحاسـبي مبرراتـه وطـرق قياسـه وتأثيراته، والعلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية المدقق، والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ،

ويشتمل الفصل الثالث من الدراسة على الطريقة والإجراءات ،ويشمل مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية،

وفي الفصل الرابع تم اختبار الفرضيات وتختتم الدراسة فـي الفـصل الخـامس بالنتـائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: استمرارية واستقلالية المدقق وجودة التدقيق

ثانيا : التحفظ المحاسبي

ثالثا : الاستمرارية والتحفظ المحاسبي

رابعا : الدراسات السابقة

استمرارية واستقلالية المدقق وجودة التدقيق

1/2 التدوير الإلزامي

تمهيد

تعريف التدوير الإلزامي

التطور التاريخي والتشريعي للتدوير الإلزامي

معوقات تطبيق التدوير الإلزامي

2/2 استقلالية المدقق

تعريف الاستقلالية

محددات الاستقلالية

3/2 : جودة التدقيق

التدوير الإلزامي

تمهيد

ترتب على انهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة، ردود أفعال متعددة ومتنوعة لمواجهة أثار هذه التحديات ولتجنب تكرارها مستقبلاً، ومن أهم ردود الأفعال صدور قانون ساربانيس - اوكسلي في أمريكا عام 2002م ، ومن جملة ما جاء فيه تدوير مدقق الحسابات الخـارجي، بهدف الحد من بناء العلاقات الوطيدة بين المدقق والعميل ، لصيانة استقلالية مدقق الحسابات وبالتالي تحسين جودة التدقيق.

والأردن يتبنى تدوير مدقق الحسابات كل أربع سنوات وفقا لنص المادة 33 من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003 " لا يجوز اختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة مدة تزيد على أربـع سنوات متتالية".

وعلى اثر انهيار شركة Enron وضلوع شركة آرثر أندرسـون Arther Andersen فـي التضليل والتحايل الذي تبنته إدارة Enron واتساع رقعة التلاعـب بالحـسابات بـين إدارة كبريات الشركات التي أعلن إفلاسها ، تداعت الهيئات التشريعية والتنظيمية والمهنية للبحـث عن وسائل تحول دون تكرار مثل هذه الأحداث من خلال تفعيل وفرض تغييرات فـي مبـدأ المساءلة وتحمل المسئوليات في إعداد التقارير المالية والتدقيق على حد سواء . وبهدف الحد من هذه الظاهرة فقد شرعت الحكومة الأمريكية في الإعلان عن تبني تشريع التدوير الإلزامي لشركات التدقيق (Mandatory rotation of audit firms) ، وذلك مع نهاية كانون الثاني عام 2003م تبنت هيئة بورصة الأسهم قواعد ومتطلبات استكمال التشريع المتعلق بتدوير

شريك التدقيق الوارد في القسم 203 من قانون Sarbanes-Oxley. وذلك على اعتبار أن طول فترة العلاقة بين المدقق وإدارة الشركة محل التدقيق تهدد استقلاليته، كما ينتج عنها انخفاض في جودة أداء عملية التدقيق. (Petty and Guganesan, 1996)

إن تقييد العلاقة التعاقدية بين المدقق والعميل بفترة زمنية محددة يؤدي إلى تعزيز موضوعيته واستقلاليته، و طول الفترة التي تحكم هذه العلاقة قد يصاحبها العديد من الأسباب التي تفقد المدقق هذه الموضوعية والاستقلالية و من أهمها: إن المدقق يصبح أكثر ميلا إلى قبول ما تتخذه الإدارة من سياسات وممارسات محاسبية ولا يمارس الشك المهني، وتجعل طول فترة العلاقة بين المدقق والعميل من عملية التدقيق عملية روتينية، حيث يفقد المدقق معها النظرة المتجددة ويفشل في مثل هذه الظروف في التوصل إلى أدلة جديدة بخلاف ما كان يتوصل إليه في بدايات فترة التدقيق حيث يغلب على عمله الصفة التحديثية، والنظرة الفاحصة المتعمقة التجديدية. واقتراح التدوير الإلزامي للمدقق(mandatory auditor rotation) يتيح لشركة تدقيق أخرى استعراض التدقيق لفترات سابقه، وبالتالي يكون المدقق أقل احتمالا للخضوع إلى رغبات العميل (General Accounting Office _GAO_ 2003) .

1/1/2 تعريف التدوير الإلزامي

يعرف التدوير الإلزامي لشركات التدقيق (Mandatory rotation of audit firms) بأنه تحديد حد أقصى من الفترات التي يمكن لشركة التدقيق أن تستمر فيها مع العميل الواحد كما هو الحال في القسم 203 من قانون Sarbanes-Oxley Act والذي حدد فترة التدوير بخمس سنوات، في حين أن قوانين أخرى حددتها بفترات زمنية مختلفة كما هو الحال في

القانون الايطالي الذي حددها بتسع سنوات، وحددت قواعد هذا التشريع أيضا أن تكون هناك فترة فاصلة بين إنهاء التعاقد للمدقق مع العميل وإعادة التجديد والتي حُددت بخمس سنوات تالية، وميزت القواعد بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة في طول الفترة , حيث نادت بان يكون التدوير لشركات التدقيق (Mandatory rotation of audit firms) ذات العدد المحدود من العملاء والشركاء كل سبع سنوات وإعادة التجديد بعد سنتين، وهي الشركات التي يكون عدد عملائها أقل من خمسه عملاء أو يكون عدد الشركاء فيها أقل من عشرة شركاء.

وفي الأردن حُددت فترة التدوير الإلزامي بأربع سنوات وفقا لقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003 ، مع استثناء تمديد تعيين المدقق بقرار من الهيئة العامة دون تحديد مبررات التمديد أو حد أعلى للتمديد.

2/1/2 مبررات التدوير الإلزامي

لم يكن التدوير الإلزامي كمحور للنقاش حول الحاجة إليه بين الأكاديميين والمهنيين وليد لحظة الانهيارات وإنما تعود جذوره إلى ثلاثينات القرن الماضي ولذا يمكن اعتبار المناداة بمبدأ التدوير الإلزامي يقع في باب التجديد لهذه الدعوات والمتمثلة بضرورة تحديد مدة قصوى لبقاء مدقق الحسابات الخارجي مدققًا لحسابات الشركة الذي تتعاقد معه لفحص حساباتها ، وبعدها تلتزم الشركة بتغييره بمدقق آخر. وفي لحظة الانهيارات توجت هذه الدعوات بانضمام وتأييد العديد من الدوائر والمؤسسات الحكومية وذلك بالدعوة لسن قوانين وتشريعات تغير نمط المسؤولية للشركات والمدققين بوصفهم طرفاً مسئولاً عن إعداد التقارير المالية وتقليل احتمالات التلاعب والغش والاحتيال (Sarbines & Oxley,2002) .

لقد شكلت الحاجة إلى قاعدة التدوير الإلزامي لشركات التدقيق خلال هـذا العقـد محـور نقاشات وحوارات بين الأكاديميين والمهنيين من مشرعين ومنظمين متأثرين ومدفوعين بما آلت إليه مستويات مصداقية واعتمادية ودرجة الموثوقية للبيانات والتقارير المالية بعد الفـشل الذي لحق بالتدقيق المالي في أعقاب هذه الانهيارات والافلاسات، وثبوت ضـلوع شـركات التدقيق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالتلاعبات والاحتيالات التي قامت بها إدارات العديـد من الشركات المنهارة (Mara Cameran, *et al.,* 2008) .

لقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى الإسهام في خلق أزمة ثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق، بعد أن ألقت الفضائح والانهيارات المالية بظلالها على مهنة المحاسبة والتدقيق، فقد فتحت البـاب على مصراعيه أمام الاتهامات التي يوجهها البعض للمحاسبة على اعتبار إنهـا أداة للخـداع عندما وصفت بأنها لعبة الأرقام (The Numbers Game)، ووجهت الانتقادات العنيفة إلى المدققين ممن تولوا تدقيق هذه الشركات كما هو الحـال تجـاه شـركة Arther Andersen (حماد، 2007، ص585)، لتزداد معها المطالبة بضرورة إعادة تنظيم هذه المهنة من خـلال بذل الجهود لتعزيز موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي ويمكن تلخيص أسباب تجدد هـذه الدعوات في:.

- التنوع في المجال: فمن حيث المجال كانت شاملة ومتنوعة، وقد ظهر التنـوع فـي المجالات والقطاعات التي تؤول إليها هذه الشركات جليا حيث إننا نجدها في قطـاع الطاقة كما هو الحال في شركة (Enron) وفي قطاع الاتـصالات شـركة (World Com) وشركة (Global Crossing)، وشركة (EXROX) للتجهيزات المكتبية

- وشركة (Adelphia Communications) سادس أكبر محطة تليفزيون أميركية في القطاع الإعلامي، وفي قطاع الطيران شركة (ميد. واي . إيرلاينز) وشركة (يو. أس . أير ويز) وهذا يحمل معاني ومدلولات لعل أبرزها أن هذه الانهيارات والفضائح شملت قطاعات واسعة من الاقتصاد.
- التنوع الجغرافي: يظهر كما هو الحال في شركات Enron ،World Com ، Adelphia Communications ، EXROX، Global Crossing الأمريكية وشركة Daewoo كوريا الجنوبية عام 1998، وشركتي Flowtex عام 1999 و Volkswagenعام 2005 في ألمانيا، وعام 2001 لشركة Marconi البريطانية، وشركة Swissair السويسرية عام 2001 ، وشركة Vivendi الفرنسية 2002 ، وبنك Allied Irish Bank إيرلندا عام 2002 ، وشركة Royal Ahold هولندا عام 2003 ، وشركة Parmalat في إيطاليا عام 2003 ، والقائمة تطول مما أصبغ على هذه الانهيارات الإفلاسات صفة العالمية (عولمة الإفلاس والانهيارات).
- مصداقية واعتمادية التدقيق: لقد شكل القلق على مصداقية التدقيق عاملا حاسما وراء المطالبة بالتدوير الإلزامي، حيث إن انهيار منظومة التحقق والتأكيد طالما أمل فيه المشرعون والمنظمون والمستهدفون خيرا، وبذلوا قصارى جهدهم لتحسينه وتفعليه، ففي سبيله صيغت النظريات ووضعت وعدلت وطورت المعايير في سبيل إخراجه وإظهاره بصورة تعكس أهميته، والرقي فيه إلى مكانة ذات بُعد رمزي في عالم التحقق والتأكيد.

إن الانهيار الذي قوض أساس مصداقية الصدق في الإعداد ونال من خصائص الاعتمادية والموثوقية في العرض وقوض مبدأ الشفافية في الإفصاح التي قام عليها

أركان بناء النظام المالي برمته، كون هذا المبدأ يضمن لأصحاب العلاقة والمصالح من المستخدمين للبيانات المالية الطمأنينة الكافية لاتخاذ القرارات المناسبة. حيث إن واحدة من أكبر شركات التدقيق في العالم وهي شركة(Arther Andersen)، والتي كانت تعرف من بين الخمس الكبار في العالم، قبل أن يصدر ضدها قرار المحكمة الفيدرالية الأمريكية بإيقافها عن مزاولة أعمالها بعد ثبوت إدانتها بإعاقة العدالة وتضليلها. ولقد شكل تواصل الكشف عن الفضائح المالية لهذه الشركات جنبا إلى جنب الكشف عن عمليات الفساد والتلاعب في أرقام الحسابات المالية لهذه الشركات كما في شركة وورلدكوم Worldcom، التي سجلت تكاليف تشغيل مثل رسوم استخدام شبكات شركات اتصالات أخرى باعتبارها استثمارات رأسمالية طويلة الأجل في خطوة مكنتها من إخفاء جانب من نفقاتها وتضخيم تدفقاتها المالية وإظهار أرباح غير حقيقية أدت إلى ارتفاع سعر السهم إلى ما يقارب من 64 دولاراً قبل أن يكتشف أمر هذه التلاعبات والتي هوت بسعر السهم إلى 8 سنتات. ولعبت شركات المحاسبة التي تتولى تدقيق حسابات هذه الشركات مثل شركة Arther Andersen دوراً خطيراً في هذه الفضائح(المعتاز، 2008).

3/1/2 التطور التاريخي والتشريعي للتدوير الإلزامي

في دراسة لمكتب المحاسب العام الأمريكي كُلف بها من قبل هيئة الأسواق المالية على أثر صدور قانون اوكسلي أن ما يقارب 99% من شركات الدراسة والبالغة 1000 شركة لم يكن لديها سياسة التدوير الإلزامي، وكان متوسط طول فترة بقاء المدقق مع العميل 22 سنة، وان 10 ٪ من شركات الدراسة كان لها نفس المدقق لمدة تزيد على 50 عاما، وبمتوسط 75 عاما. كما أن هناك شركات كما هو الحال في شركة KPMG التي راجعت حسابات شركة جنرال

اليكتريك لمدة تزيد على القرن، وشركة Deloitte and Touche دققت حسابات GM لما يزيد على 85 عاماً (Mason, 2004).

وقد اتسمت المناقشات والجدل حول التناوب الإلزامي بالتنوع الزماني والمكاني، فلم يكن مقتصراً على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتشرت واتسعت رقعة الاهتمام به والمطالبة بتطبيقه لتشمل العديد من دول العالم التي عانت من تبعات حالات الإفلاس والانهيارات بسبب التلاعب وفشل التدقيق، على أن حال هذه المناقشات اتسم بالتذبذب كالأمواج المتعاقبة حيث تظهر بعد كل عاصفة ثم ما تلبث أن تخبو بمرور الوقت، أما الامتداد الزمني له فيكمن بكونه ليس حديث العهد، و تعود جذور فكرة التدوير إلى عام 1939 على اثر التلاعب وفشل التدقيق في شركة Mckesson & Robbins حين قُدم اقتراحٌ بإلزام الشركات بتغيير مدققيها، وتجددت هذه الدعوات أيضا في أكثر من مناسبة ، ففي عام 1976 اقترح Ralph Nader بإلزامية تغيير المدقق كل (5) خمس سنوات (Li, 2010)، وفي عقد الثمانينات وعلى اثر الفشل المتكرر والمتلاحق للتدقيق، عادت مرة أخرى فكرة إلزامية التدوير، وأصدرت لجنة Metcalf تقريرا عكس القلق حول أثر طول فترة استمرار المدقق على رأيه وحكمه حيث أشار إلى أن طول العلاقة بين الشركة والمدقق ربما يقود إلى علاقات شخصية تتوحد فيها المصالح مع إدارة الشركة (Mai, Do, 2008).

وتعد ايطاليا من أوائل الدول التي تبنت التدوير الإلزامي عام 1974، حيث حددت فترة التعاقد بثلاث سنوات على إن يجدد التعاقد لمدة لا تزيد على تسع سنوات ، ويكون هناك فاصل لغرض إعادة تعيين نفس المدقق لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

وطبقت البرازيل قاعدة التدوير الإلزامي حيث بدأته عام 1996 على قطاع البنوك، ثم توسع ليشمل جميع الشركات المدرجة رسميا لديها في السوق المالي.

وقررت السلطات في كوريا منذ عام 1991 تعيين مدققين للشركات التي يعتقد أن لديها حافزا قويا للتلاعب في الأرباح، واتبعت ذلك عام 2003 بتعميم قاعدة التدوير الإلزامي على جميع الشركات المدرجة في أسواقها المالية .

وطبقت كل من سنغافورا والهند قاعدة التدوير الإلزامي لشركات معينة كالبنوك في سنغافورا، وفي استراليا يتطلب القانون التجاري العام فيها تطبيق التدوير الإلزامي كل ست سنوات ولا يسمح للشركة بالتعاقد مرة أخرى مع المدقق إلا بعد فترة انقطاع مدتها ثلاث سنوات .

كما إن هناك العديد من دول العالم التي تبنت التدوير الإلزامي ثم تراجعت لاحقا كاسبانيا التي بدأت بتطبيق التدوير الإلزامي سنة 1989 وتراجعت عنه عام 1995.

أما عربيا فبالإضافة إلى الأردن لا يوجد إلا دولتان وردت في تشريعاتهما ما يشير إلى التدوير الإلزامي.

ففي قطر يعين مدقق الحسابات لمدة سنة ويعاد تعيينه على أن لا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة كما ورد في المادة 141 من قانون الشركات القطري رقم 11 لعام 1981 والمعدل بقانون رقم 5 لعام 2002

وفي الجزائر تعين الجمعية العامة للمساهمين أو الجهاز المكلف المؤهل بالمداولات مراجعاً أو أكثر من المحترفين المسجلين في جدول المنظمة الوطنية وذلك بعد موافقتهم، وتدوم مدة فترة

التعاقد والتي وردت في القانون باعتبارها وكالة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يجوز تعيين المدقق بعد وكالتين إلا بعد ثلاث سنوات كحد فاصل.

أما في الأردن جاء المشرع بالأمر وضده في النصوص القانونية حول إلزامية التدوير، ففي قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003 نصت المادة 33 " لا يجوز اختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة مدة تزيد على أربع سنوات متتالية". وفي نفس الفقرة جاء الضد كاستثناء حين نصت "على أن تؤخذ موافقة الهيئة العليا على ما زاد على ذلك" حيث إن هذه الشركات استندت إلى الاستثناء الوارد في نفس الفقرة وجاءت الممارسات العملية لتعزز نص الاستثناء

الذي خلا من تحديد الحد الأعلى للمدد المسموح فيها للهيئة العامة بالتمديد لمدقق الحسابات، مما أفرغ النص القانوني من مقصده ومدلولاته؛ لأن ذلك يسمح بالتمديد لمدقق الحسابات إلى ما لا نهاية.

4/1/2 أسباب عدم تطبيق التدوير الإلزامي

يعتقد البعض كما هو رأي كبير مديري Deloitte and Touche أن التدوير الإلزامي يقود إلى تدمير المخزون المعرفي الذي جناه المدققون عبر الزمن وفقا لمنحنى التعلم على أساس تطور طبيعي للمعرفة ، كما إنه سيزيد من تكاليف التدقيق الأولية للمدقق لكل مرة يتم فيها تغيير المدقق.

بينما يعتقد البعض الأخر بضرورة التدوير الإلزامي ففي إفادته أمام U. S. Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs أشاد John H. Biggs المدير التنفيذي لشركة دأبت على تطبيق التدوير الإلزامي إذ يقول بان التدوير الإلزامي

يشتمل على العديد من الايجابيات للشركات ، مدللا على أقواله بان Enron لو كـان لـديها تدوير كل 5–7 سنوات ما كان يحتمل أن يتأصل التلاعب والغش في التقارير المالية ولمـا غرقت لجنة التدقيق في ظلام دامس.

يلخص هذان الموقفان حال جميع المعنيين بالعمل المحاسبي تجاه إلزامية التدوير للمدقق مـن مؤيد ومعارض وفيما يلي أراء 30 من كبار شركات التدقيق في العالم في مسح أجرته مجلة Accountancy Age, 2003 بتوجيه سؤال حول مدى استعداد الـشركة للقبـول بالتـدوير الإلزامي، حيث توزعت آراؤهم بين مؤيد ومعارض، حيث أجاب عشرون من مديري هـذه الشركات بالرفض معللين ذلك بالمبررات التالية :

- فهم المدقق لطبيعة نشاط العميل وكيفية إدارته.
- عدم توافر أدلة واضحة على أن تنفيذ التدوير الإلزامي يحسن من جودة التدقيق.
- تكبيد الشركات أعباء وتكاليف إضافية.
- زيادة مخاطر فشل التدقيق في السنوات الأولى لتعاقد المدقق مع العميل والذي يمكـن أن يرد إلى الوقت الذي يحتاجه المدقق لبناء علاقات ايجابية وإقامة جسور الثقة مع العميل.
- التعقيد للأعمال والتباعد الجغرافي.
- تشتيت جهود الإدارات مع كل عملية تعاقد جديدة .

في حين كانت الإجابة المؤيدة لهذا التوجه لمدير شركة واحدة واصفاً ذلـك الاقتـراح بأنـه التدوير الإلزامي يمثل طوق النجاة لاستعادة ما فقد من سمعة المدققين واستعادة استقلاليتهم،

معتبرا أن التكاليف الإضافية المترتبة على التدوير الإلزامي هي ثمن بسيط مقابل النتائج التي تحملتها تبعات ضعف استقلالية المدقق وتدني جودة التدقيق

بينما التزم عشرة مديرين الحياد تجاه الإجابة عن ذلك التساؤل مع عدم التعليق عليه

1/4/1/2 التكاليف الإضافية للتدوير الإلزامي

تعتبر التكاليف الإضافية التي تنشأ عن تطبيق التدوير الإلزامي سواء لشركات التدقيق أم للشركاء المسئولين عن عملية التدقيق عائقاً رئيساً من العوائق التي تحول دون تطبيقه، على أن هذه التكاليف لا تقتصر على المدقق لوحده بل تتعداه إلى العميل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتاليا ستتم مناقشة مصادر الزيادة في التكاليف من جانب المدقق ومن جانب العميل

1/1/4/1/2: **زيادة التكاليف من جانب المدقق**

يبدأ المدقق الجديد في علاقته بالعميل بأعماله من نقطة البداية، حيث أن الخبرة والمعرفة والفهم لطبيعة نشاط العميل وعملياته التشغيلية والنظم الإدارية والمالية التي اكتسبها المدقق السابق، والضرورية لاستكمال عملية التدقيق تنتهي بانتهاء تعاقد المدقق السابق على اعتبار أنها غير قابلة للانتقال من المدقق السابق إلى اللاحق نظرا للطبيعة غير المادية لهذه المكتسبات والخبرات. وأوضح (Arrunada and Paz-Ares, 1995) أن تكاليف التدقيق لأول مرة تشمل على الوقت الذي يستغرقه المدقق في المجالات التالية :

- المعرفة بنظم الرقابة الداخلية واللوائح الإجرائية والتنظيمية.
- تقييم السياسات والإجراءات المحاسبية التي يتبناها العميل .
- التدقيق والتحقق من أرصدة الحسابات الافتتاحية.

- إجراء مراجعة لبعض بنود عناصر المركز المالي وقائمة الدخل ذات التأثير الجوهري وفهم طبيعتها وتأثيرها
- استعراض الهيكل الضريبي وتبعاته.
- إعداد الملف الدائم وما يحتاجه من بيانات تنظيمية ومعرفية.

وأظهرت الدراسة أيضا أن التدقيق لأول مرة بحاجة إلى ساعات عمل إضافية والتي تقدر ما يقارب 40 ٪ من ساعات العمل بأنشطة مماثلة في سنوات متقدمة من العمل مع العميل، جنبا إلى جنب مع الحاجة إلى مدققين أكثر تأهيلا، بالإضافة إلى الحاجة إلى التدريب .

ويقدر حجم الزيادة في التكاليف الإضافية للبدء في التدقيق أو ما يمكن أن يعرف الزيادة المرتبطة بتكاليف التدقيق لأول مرة للفترات الأولى من التعاقد بما يصل إلى 15% من إجمالي تكاليف التدقيق للشركات التي لديها خبرة في التخصص والقطاع، و25% لمن لا يملك خبرات تدقيق في الصناعة والقطاع الذي يعمل فيه العميل (Sinnett, 2004) .

2/1/4/1/2: زيادة التكاليف من جانب العميل

العميل يمثل الطرف الأخر من الأطراف المتأثرة بزيادة التكاليف في حال تطبيق قاعدة التدوير الإلزامي لشركات التدقيق، والتأثير الذي يلحق بالعميل منه ما هو مباشر ويتمثل في عناصر التكاليف ومراكز التكلفة للعميل، ومنه ما هو غير مباشر يتمثل بأثر التعامل مع المدقق، بمعنى أن العميل يتأثر بالتبعية، ويمكن إبراز تأثر تكاليف العميل بالنقاط التالية:

2/4/1/2 تكلفة إدارة الوقت

يستوجب التعامل مع المدقق في ظل التدوير الإلزامي، تحمل العميل لأعباء تكاليف إضافية ترتبط بطبيعة التدوير الإلزامي، ويمكن تجنبها في حال عدم تكرار تعيين مدقق جديد

كاستجابة للتدوير الإلزامي، وهي التكلفة الضمنية التي تتكبدها الإدارة في الوقت الذي تستوجبه عملية اختيار مدقق الحسابات الجديد وتحمل تكاليف اندماج وتكيف المدقق والتعلم والفهم لطبيعة عمل العميل، وعمليات ونظم التشغيل.

على أن الأدلة التجريبية لزيادة التكاليف الإدارية محدودة، وتبني هذا المفهوم قائم إلى حد كبير على أساس التكاليف المرتبطة بالحصول على الفهم المطلوب الناتج عن تغيير المدقق، فقد بينت دراسة (Mara Cameran, *et al.,* 2008) التي تمت في ايطاليا بأنه يترتب على عملية تغيير المدقق عبء إضافي يتحمله العميل يشمل وقت 'المديرين والموظفين والمدققين الداخليين' المستنفذ لتوفير المعلومات اللازمة حول 'الحوكمة، ونظم الرقابة الداخلية، الهيكل التنظيمي ، وعلاقات السوق ، وغيرها من تكاليف وقت الدعم الذي يقدمه أفراد الإدارة للمدقق الجديد في هذا المجال (Zeff, 2003) .

- ما يتحمله العميل من زيادة في أتعاب التدقيق التي يفرضها المدقق لتغطية جزء من الارتفاعات التي يتحملها المدقق بسبب التدوير الإلزامي.
- الارتفاع في أجور التدقيق الناجم عن تبعات خروج شركات التدقيق الفردية والصغيرة التي لم تتمكن من الوفاء بمتطلبات التدوير الإلزامي من توظيف وتدريب كوادر جديدة وبالتالي الانسحاب من السوق، ثم انخفاض العرض وارتفاع الأتعاب على العملاء.
- الزيادة غير المباشرة في التكاليف: وتتمثل في تحمل العميل لتبعات انخفاض جودة التدقيق، والمتمثلة في الزيادة في التكاليف الناتجة عن انخفاض مصداقية ودرجة اعتمادية البيانات المالية بسبب انخفاض جودة التدقيق، كما هو الحال في زيادة تكاليف الوكالة لأصحاب الدين القائمين والمحتملين من تبعات القيود الإضافية التي تفرض على

- الشركة. ويحدث الانخفاض في جودة التدقيق بسبب تخلي المــدقق عــن جــزء مــن استقلاليته الحقيقية لمواجهة تبعات انخفاض المنافسة وغيرها، فالمدقق حتى يحصل على تعاقد مع العميل قد يلجا إلى تقديم عروض بأسعار متدنية، تنعكس سلبا على كمية ونوع الجهود التي يخصصها المدقق المسئول لهذا العميل من حيث عدد المدققين وكفــاءتهم، والوقت الذي يخصصه لتنفيذ مهام التدقيق لهذا العميل والتي بطبيعة الحــال يجــب أن تتناسب مع حجم الأتعاب المتفق عليها .

بالإضافة إلى عامل زيادة التكلفة تبرز أمام تطبيق التدوير الإلزامي لشركات التدقيق الكبيرة والصغيرة على حد سواء العديد من المعوقات ، منها:

3/4/1/2 المعوقات التطبيقية: فقد استوجب قانون Sarbanes-Oxley من المــدقق الشريك والمدقق الممارس أو المتعاون في جميع شركات التدقيق التغيير كل خمــس سنوات، وهنا لم يفرق النص بين تدوير شريك التدقيق وتدوير شركة التدقيق علــى اعتبار أنهما أمر واحد، فإذ ما طبق هذا التوجه على جميع التعاقدات كما يفهم مــن ظاهر النص، فتدوير الشريك في شركات التدقيق الفردية يعادل تغيير الشركة بالنسبة لشركات التدقيق الكبيرة؛ كون عدد الممارسين فيها يكون محدوداً وخيارات التبــديل محدودة وبالتالي يتساوى لديها تبديل الشريك الممارس مع تغيير الشركة لأن عليهــا التنازل عن العميل إلى شركة أخرى، لعدم قدرتها على تحقيق متطلب التدوير بــين الشركاء الممارسين، والسبيل الوحيد أمامها لتحقيق مثل هذه المتطلبات هو توظيــف شركاء جدد، وصعوبة تنفيذ ذلك قد تقود إلى التوقف عن تقديم هذه الخدمة، وبالتالي

ينعكس سلبا على سوق المنافسة لهذه المهنة ويحد منها متجاهلا المنافع والفوائد المرتبطة بهذا الشأن سواء ما يتعلق منها بالتكلفة أو ما يتعلق بجودة التدقيق.

4/4/1/2 اعتبارات العملية : تطبيق التدوير الإلزامي ، سوف يعين الهيئات الرقابية والتشريعية أن تنظر فيما إذا كان هناك ما يكفي من شركات التدقيق ذات الحجم والنوعية لدعم نظام التناوب الإلزامي، وعلى الأخص إذا كان الأمر يتعلق بشركات متعددة الجنسيات التي تحتاج إلى شركات تدقيق ذات كوادر كبيرة ومتميزة وخبرات متنوعة لما تتطلبه طبيعة عمل هذه الشركات التي تمتاز بالتعقيد.

5/4/1/2 صعوبات التعيين أو الاختيار يترتب على التدوير الإلزامي ما يسمى بمشكلة التعيين أو الاختيار حيث إن التدوير في ظل حقيقة وجود شركات تدقيق كبيرة ومسيطرة على السوق، يطرح مشكلات عملية هامة؛ فعندما يحين وقت التناوب، فان الشركات الكبيرة والمعقدة، والتي تحتاج إلى شركة تدقيق كبيرة لتلبية متطلبات القيام بتدقيقها وتلبية احتياجاتها، سوف تجد نفسها أمام مشكلة محدودية الخيارات المتاحة أمامها، والتي أطلق عليها مشكلة الاختيار (Sinnett, 2004).

6/4/1/2 محددات المصلحة العامة: ما يستوجب على الشركات الصغيرة والفردية للوفاء بمتطلبات تطبيق التدوير الإلزامي للشريك والشركة إما توظيف شركاء جدد وما يتبعه من تدريب وبالتالي زيادة تكاليف شركات التدقيق والتي تزيد من أتعاب التدقيق بالتبعية بمعنى تحميل العميل الزيادة في التكاليف، أو الانسحاب من السوق وبالتالي انخفاض العرض وارتفاع الأتعاب على العملاء، حيث إن العملاء هم من

يتحملون الزيادة في الأتعاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والذين بدورهم يتحملون الزيادة في تكاليف المستهلك النهائي على شكل ارتفاع في أسعار المنتجات.

7/4/1/2 التوافق الاقتصادي السياسي : يعود السبب في التراجع عن امتداد وتوسع التطبيق للتدوير الإلزامي إلى الضغوطات التي تقع على الهيئات التشريعية والتنظيمية من المتنفذين المهنيين كما هو الحال في اسبانيا التي أقرت تطبيق التدوير الإلزامي ثم تراجعت عنه لاحقا حتى قبل أن يحل موعد التدوير الأول.

5/1/2 فوائد ومشاكل التدوير الإلزامي

منذ أن طرحت فكرة التدوير الإلزامي لأول مرة دار نقاش وجدل واسع وممتد حول نجاعة هذه القاعدة من عدمها، فظهر فريقان :أحدهما مؤيد والآخر معارض وتسابق كل فريق بسرد المبررات والدلائل والحجج حول ما يدعو إليه.

وتلخص حجج المؤيدين للتدوير الإلزامي بالآتي :

1. **فعالية المدقق :** إن طول فترة استمرارية المدقق مع العميل تقلل من القوة الرقابية للمدقق (الكفاءة والاستقلال الفعلي للمدقق). فعلى المستوى الشخصي طول العلاقة بين المدقق والشركة تقود إلى بناء علاقات شخصية ، تنعكس سلبا على استقلالية المدقق وجودة التدقيق، حيث إن عملية التدقيق وإجراءاتها تنطوي على تفاعل كبير بينهما، وطول العلاقة قد يقود إلى تألف أو مستوى عال من المؤانسة ‘overfamiliarity’ بين الإدارة والمدقق مما يزيد من احتمال إذعان المدقق إلى رغبات العميل أو التواطؤ معه، مثال على ذلك تجربة Enron وArther Andersen ، حيث قدمت Enron مكاتب في مركزها الرئيس لأعضاء من Arther Andersen، إلى جانب حضور

الحفلات وكثير من وسائل الرفاهية التي قدمت لهم. في ظل مثل هذه الأحوال أصبح مــن الصعب على المدقق أن يحتفظ بمبدأ الشك المهني تجاه العميل، كما تعمد بعض الإدارات إلى تقديم المزيد من الإغراءات للمدققين بغرض كسب سكوتهم. ومطالبة مؤيدي التدوير الإلزامي بالتغيير تبرر كونه يعمل على توفير نظرة متجددة للتدقيق، ويعمل أيضا كمعقــم لأجواء العلاقات بين المدقق والعميل من الشوائب التي تشوبها عبر مرور الوقت، فبتغيير المدقق تعود العلاقة بين المدقق والعميل إلى نقطة البداية من حيث اتسامها بنظرة الــشك المهني، وتفتح المجال أيضا بتوفر نظرة فاحصة ومتجددة لا تحمل في ذهن المدقق أيـــة خبرات سابقة عن أحوال العميل وطبيعة أعماله، وتــوفر فرصـــة لإجــراء مراجعــة لإجراءات وأحكام المدقق السابق (Bobbie, 2004) .

وأكثر من ذلك فإن طول العلاقة بين المدقق والعميل تجعل المدقق ينظر إلى عمليـــة التدقيق على أنها روتين متكرر ممل لا تشتمل على ما هو جديــد بمعنـــى انخفــاض الكفاءة الفعلية وبذلك يقول(الجربوع، 2008): إن طول فترة استمرارية المدقق تجعل التدقيق والمدقق تحت تأثيرات منها الرضا الذاتي للمدقق عن العميــل، وقتــل روح الإبداع والابتكار لدى المدقق، والتهاون في الإجراءات نتيجة للثقة الزائدة بالعميل.

كما افترض (DeAngelo, 1981b) أن المدقق ستتولد لدية حوافز لعدم الإفــصاح عن الخروقات المهمة بهدف تامين تجديد أو إعادة التعاقد مرة أخرى، والتي تنشأ عن رغبة المدقق في حماية استثماراته المتمثلة في الخبرة المحصلة تدريجياً لفترة طويلة من التعاون مع العميل، بدوره Stanley and DeZoort (2007) بين أن هناك

علاقة سلبية بين طول فترة استمرارية مدقق الحسابات مع احتمال إعادة إعداد التقارير المالية.

2. **رأي المدقق:** بينت الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأي المدقق وطول فترة استمرارية المدقق أن المدققين يميلون إلى إصدار تقارير نظيفة كلما زادت الفترة (Vanstraelen, 2000) و في دراسة Geiger and Raghunandan (2002)، على الشركات المعسرة وغير المعسرة في البلقان وجد أن طول علاقة مدقق الحسابات مع العميل تزيد من احتمالات إصدار المدقق لتقرير نظيف، وفي دراسة له Carey and Sinnett (2006) على شركات استرالية ممن تجري تدويرا لشركاء التدقيق لفحص العلاقة بين جودة التدقيق وطول فترة استمرارية شريك التدقيق، وجد أن الشريك المدقق الأكثر استمرارا يرتبط بعلاقة عكسية مع ميله إلى إصدار رأي حول عدم استمرارية الشركة.

3. **انطباعات المستخدمين عن طول العلاقة بين المدقق والعميل :** من خلال دراسات تمت على إعادة تصويت حملة الأسهم للتجديد لمدقق الحسابات حيث بينت الدراسة أن الملاك يميلون إلى التصويت بعدم التجديد للمدقق كلما زادت فترة استمراريته، مما يعني ان انطباعات العملاء عن طول فترة العلاقة بين المدقق والشركة هي انطباعات غير جيدة (Raghunandan, 2003; Mishra *et al.,* 2005) .

أما المعارضون للتدوير الإلزامي فتتلخص حججهم بالاتي:

1- **الجانب المعرفي :**

إن ضعف المعلومات التي تكون متوافرة عن العميل لدى المدقق البديل، قد تؤدي إلى فشل عملية التدقيق، فقد بين (Sinnett 2004) ان نحو 79% من شركات المحاسبة والشركات العامة ترى أن خطر فشل تدقيق الحسابات قد يزيد في السنوات الأولى من التعاقدات بسبب تدني ومحدودية المستوى المعرفي للمدقق بالعميل، فمعرفة المدقق بكيفية تطبيق النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وبعمليات التشغيل، تشكل أمرًا حاسماً لاكتشاف المدقق لأخطاء وخروقات القوائم المالية، فقد استوجب ذلك من المدقق بذل الجهد واستغراق المزيد من الوقت في اكتساب مستوى كافٍ ومقبولٍ من المعرفة الشاملة بأنشطة وسياسات وعمليات النظم المحاسبية والإدارية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية . كما أن حاجة المدقق إلى أن يمتلك المقدرة على التقدير في حال وجود حافز لدى الإدارة لحجب البيانات عن المستفيدين، ليكون أكثر استقلالاً عن الإدارة يقلل من درجة اعتماده على تقديرات العميل ، ولتحقق مثل هذه القابلية والتي تنمو بالخبرة وبمرور الوقت، تستوجب من المدقق قضاء أوقات طويلة مع العميل وهذا لا يتحقق في ظل التدوير الإلزامي الذي استوجب تغيير المدقق كل فترة زمنية وأخرى، (Solomon, et.al.,1999). .

2- **الاستقلالية :** إن التدوير الإلزامي على علاقة عكسية باستقلالية المدقق لأنه يقلل من حافز المدقق في بناء سمعته وعلى وجه الخصوص في الفترات الأخيرة قبل التغيير.

3- **جودة التدقيق:** تشير نتائج الدراسات إلى أن جودة التقارير المالية و جودة التدقيق تزيد بزيادة فترة استمرارية المدقق. ففي دراسة على علاقة فشل التدقيق مع طول

فترة استمرارية المدقق بينت أن وقائع حدوث هذا الفشل في الفترات الأولى مـن تـولي المدقق لمهامه كانت أعلى منها في الفترات التالية،بما يعادل 30% مـن عينـة لـشركات رفعت عليها دعاوى قضائية تعود إلى السنوات الثلاث الأولى من تعاقد المدقق، واسـتنادا إلى دراسة في عام 1992 لحالات الفشل لتقارير التدقيق شملت 400 حالة وقعت خلال الفترة من 1979- 1991، وفي تقرير لها يتعلق بالتدوير الإلزامي عارضت AICPA وبشدة التدوير الإلزامي مبررة ذلك الرفض بأن التدوير لا تتحقق معه المصلحة العامـة، وبينت تلك الدراسة أن حالات الفشل لتقارير المدققين على الأغلب ظهرت في تقارير أول سنتين من فترات تعاقد شركة التدقيق مع العميل ،وبنسبة تتعدى ثلاثة أمثالها في تقـارير سنوات الفترات التالية (Carcello and Nagy 2004) , (Li, 2010).

4- **جودة الأرباح** :- إن جودة الأرباح المرتفعة على علاقة ايجابيـة مـع طـول فتـرة استمرارية المدقق مع العميل ، إذ إن طول استمرارية المدقق مع العميل تكبح جمـاح السلوك التفاؤلي لدى الإدارة وتحد من تبني سياسات غير المحاسبية وغيـر المقبولـة (Myers *et al.,* 2003).

5- **تكاليف التدقيق** : تشير تقديرات جميع شركات المحاسبة العامة الكبيرة في مجملهـا إلى تكاليف التدقيق بالسنوات الأولى في إطار التناوب الإلزامي لشركات التدقيق مـا من شأنه أن يزيد إلى نحو أكثر من 20 في المائة على مستواها على مدى الـسنوات اللاحقة، وهذه التكاليف ذات علاقة بالحصول على فهم العميل الجديد وأعماله والبيئة التي يعمل فيها وغيرها من التكاليف غير المباشرة التي تنجم عن انخفـاض الكفـاءة (Li, 2010) (Sinnett, 2004).

6- **الشركات الصغيرة :** التدوير الإلزامي لا يوفر الأجواء الملائمة لشركات التدقيق الصغيرة والمتوسطة لمنافسة الشركات الكبيرة، بل على النقيض من ذلك بينت نتائج دراسة (Arrunada and Paz-Ares, 1995) على السوق الايطالي أن التدوير الإلزامي كان حافزا لتنمية ظاهرة التواطؤ بين الشركات الكبيرة من خلال إجراء التبديل فيما بينها لتحقيق التدوير المطلوب، وبالتالي فالتدوير الإلزامي يؤدي إلى تخفيض المنافسة، ما ينتج عنه زيادة تكاليف التدقيق على العميل كما تشكل حافزا لتخفيض فعالية المدقق.

وشكلت المخاوف من الأثر السلبي لتطبيق التدوير الإلزامي لشركات التدقيق على فعالية وجودة التدقيق بعكس المتأمل منه، احد أهم الأسباب التي حالت دون تشريع التدوير الإلزامي إلى الآن، حيث إن اغلب المحاولات التشريعية لم يتعد الأمر فيها تقديم اقتراحات وطرح مشاريع مناقشة وتوصيات، وعلى رأسها ما تبع تشريع قانون Sarbanes-Oxley Act الذي أوعز إلى مكتب المحاسب العام بإجراء دراسة حول فعالية تطبيق هذا النظام، وأشارت الدراسات في هذا المجال إلى أن مثل هذه الاقتراحات غير ممكنة، فقد أشارت لجنة Cohen Commission (1978) في دراستها إلى أن تدني مستوى أداء بعض المدققين يرد إلى انخفاض معرفة المدقق الجديد بطبيعة نشاط وعمليات الإنتاجية وسير النظام للعميل في بداية فترات التعاقد (السنة الأولى والثانية) والتي ربما تضر بجودة التدقيق أكثر من الضرر المتوقع والمترتب على زيادة التآلف بين المدقق والعميل الناتج عن طول فترة استمرارية المدقق مع العميل، ثم جاءت نتائج دراسة مكتب المحاسب العام في أمريكا على اثر تشريع قانون Sarbanes-Oxley Act متوافقة مع نتائج لجنة كوهين، وعلى الرغم من عدم قطعية نتائج

الدارسات بالإثبات أو النفي المطلق الذي يستخلص منه عدم ضـــرورة التــدوير الإلزامـــي لشركات التدقيق إلا إن مقدميها لم يرفضوا الفكرة والتي ربما يأتي الوقت الملائم للأخذ بهـــا مستقبلا، لتحل المطالبة بالتدوير الاختياري من قبل الهيئات والمنظمات التشريعية محل إلزامية التدوير لتعزيز استقلالية المدقق ومن ثم تحسين جودة التدقيق.

2/2 استقلالية المدقق

يتمثل الهدف الرئيس للتدقيق في إضفاء الثقة على المعلومات التي تحتويها القــوائم الماليـــة. والتي تعتبر بمثابة الضوء الأخضر لمتخذي القرار في استثماراتهم ومعرفة العوائد المتوقعـــة والتكاليف والمخاطر، الأمر الذي يسهم في تعزيز الاستثمارات.

ويعد التزام المنتمين إلى مهنة التدقيق بقواعد سلوك وآداب المهنة اعترافا منهم بمسؤولية مهنة المحاسبة والتدقيق ككل تجاه المجتمع والعملاء والمهنة، وهي ليست حكرا على مهنة التـــدقيق دون غيرها من المهن الأخرى، فمبادئ الشهادة الصادقة واجتناب شهادة الزور وعدم كتمـــان الحق والاستقامة والصدق والأمانة والتمسك بالحق والعدل والتحكم بالأهواء وعـــدم الخيانـــة والإخلاص في أداء العمل ومكارم الأخلاق جاءت فيها الديانات المتواترة واختتمها الإســـلام حيث يقول تعالى

(............. وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللّهِ وَمَا اللّـــهُ بِغَافِـــلٍ عَمَّـــا تَعْمَلُـــونَ)

(سورة البقرة،140) صدق الله العظيم

وقال تعالى "وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا" (سورة الفرقان، 72)

وتعتبر الأمانة والاستقامة من أبرز خصائص العمل المهني والتي يستقي منها المجتمع ثقتــه بمن يتولى المهنة ومخرجاتها، وبدورها تقتضي الأمانة من العضو أن يكون نزيها صــادقا، على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعني ولا ينفي عدم وقوع خطأ التقدير، ولكنهما ينفيان وجــود سوء النية والإهمال والتغاضي عن المبادئ أو محاولة تحريفهــا أو تحميلهــا مــالا تحتمــل (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 1994)

1/2/2 تعريف الاستقلالية

تعرف الاستقلالية بأنها وجهة نظر غير متحيزة للمدقق من خلال أداء اختبارات التدقيق وتقييم النتائج وإصدار التقرير لتحقيق ثقة المجتمع المالي بهذا الاستقلال(جمعه،2005، ص64). وتعتبر استقلالية المدقق ركناً أساسياً من أركان التدقيق وهي حجر الزاوية للتدقيق باعتبارها جوهره (Levitt, 2000)، وهي من المقومات الجوهرية اللازمة لتمكين المدقق من القيام بواجبه والتعبير عن رأيه المهني المحايد والكفء بحرية تامة، دون أن يكون لأية قيود أو عوائق ذاتية أو خارجية أو تنظيمية تأثير سلبي على أدائه المهني .

وتمثل الاستقلالية أحد معايير التدقيق العشرة Generally Accepted Auditing Standards (GAAS) الصادرة عن مجلس معايير التدقيق (ASB) و"يجب أن يتوافر في المدقق خلال كافة مراحل العمل الحياد في الاتجاه الذهني" ، ومن فروض التدقيق " أن يكون المدققون موضوعيين عند تعبيرهم عن رأيهم بشكل مستقل عن المنشأة وإدارتها" (APB, 1996)، وكما ورد في القاعدة 101 من ميثاق السلوك المهني في المعهد الأمريكي للمحاسبين والتي تنص على انه "يجب أن يكون العضو الذي يعمل في مجال الممارسة العامة محايدا أثناء تقديم

الخدمات المهنية، كما ورد في متطلبات المعايير المنشورة المعدة بوسطاة الأجهزة التي يحددها المجلس" (Arens. *et al.,* 2008, p 88).

ولأن مهنة التدقيق وحتميتها وفلسفتها ومرجعية الطلب عليها جاءت استجابة وتلبية للحاجة إلى الفحص والرأي الحيادي للقوائم المالية، لذا تم التأكيد على جوهرية الحياد والاستقلالية في كل من معايير التدقيق وقواعد آداب سلوك المهنة ومعايير الرقابة على جودة أداء شركات التدقيق في اشتراطه من قبل الهيئات المهنية والتشريعية على اعتبارها وظيفة مستقلة، وفي نفس الوقت تعتبر مفهوماً أساسياً أو خاصية أساسية لحتمية التأكد من مصداقية عمل المدقق، واستقلالية المدقق تأتى من فرضين يقوم عليهما التدقيق وهما (لطفي، 2009، ص208):

- عدم وجود تعارض في المصالح بين المدقق والعميل
- إن المدقق يمارس عمله كمدقق فقط ، في حال إناطة المدقق بخدمات أخرى غير التدقيق

فالمدقق يعمل في بيئة قائمة على مجموعة من العلاقات والمصالح المتضاربة في اغلب الأحيان متمثلة في التضارب في المصالح بين الإدارة والملاك من جهة، وبين المدقق والإدارة والملاك من جهة أخرى، وبين ما هو مطلوب من المدقق وما يُطمح إليه، وهذا الصراع المتعدد الأطراف والاتجاهات سينعكس على استقلالية المدقق، كونه يعمل وسيطا بين الأطراف ذات العلاقة من المهتمين بالبيانات المالية من جهة والإدارة من جهة أخرى، لذا فإنه يتحمل مسؤولية وواجب إبداء الرأي حول ماذا كانت القوائم المالية وأداؤها التي أعدتها الإدارة للمهتمين تعكس صورة صادقة وعادلة للمركز المالي والتدفقات النقدية، واعتمادا على ذلك يستخدم المهتمون القوائم المالية المدققة استنادا إلى رأي المدقق، مما يستلزم مع هذا كله

ضرورة استقلالية المدقق مع إدراك الجميع لمثل هذه الحقيقة، وعكس ذلك سينعكس سلبا على القيمة المضافة إلى التدقيق وعلى مصداقية التقرير، فمصداقية التقرير تتعزز لدى المهتمين إذ ما صدرت عن جهة يدرك الجميع بتحررها من التعارض والصراع الذي يسهم في التشكيك في حكم المدقق ودقته، كما هو الحال في اعتياد المدقق وتكرار توافق رأي المدقق للإدارة في مختلف الظروف والأحوال، مما يسهم في إعطاء انطباعا لدى المهتمين بان هكذا رأي سيكون ذا قيمة اقتصادية ضعيفة.

وعرف DeAngelo الاستقلال بأنه الرغبة والمقدرة على إيراد تقرير عن الخروقات المكتشفة والذي يمكن اعتباره بأنه هو الاستقلال الحقيقي وهو ما لا يمكن ملاحظته أو تحديده أو قياسه مباشرة، كونه يمثل حالة ذهنية عند المدقق للاعتبارات التي تحكم إجراءات التدقيق المتاحة والإفصاح لديه. على إن الاستقلال يبقى من المفاهيم المعقدة الجدلية التي لا يمكن تحديد أبعادها بمعزل عن العوامل المؤثرة فيها، فهو كما يقول أحدهم من الصعب إثباته ومن السهل مواجهته difficult to prove and easy to challenge (Duff, 2004) ويميز الأدب المحاسبي بين شكلين من أشكال الاستقلالية.

1/1/2/2 الاستقلال الحقيقي Independence in fact

يعرف الاستقلال الحقيقي بالاستقلال الذهني وهو تجرد المدقق من أية دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد، بمعنى أن يحافظ المدقق على اتجاه غير متحيز عند أداء عملية التدقيق في كافة مراحلها (جمعه،2005،ص63).

ولأن الاستقلال الحقيقي للمدقق يتمثل في الحفاظ على اتجاه غير متحيز عند أداء عمله في كافة مراحله، فهو يمثل بذلك الأمانة الفكرية أو العقلية التي تسمح للمدقق بإبداء رأيه دون أية ضغوط قد تؤثر على حكمه الشخصي وممارسة العمل بموضوعية .

2/1/2/2 الاستقلال في المظهر Independence Appearance

يتمثل الاستقلال الظاهري للمدقق في وجود قواعد قانونية وأعراف مهنية تضمن عدم سيطرة إدارة المنشاة على المدقق وعدم ربط مصالحه بها، أي عدم وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو وجود علاقات حميمة مع الإدارة (جمعه،2005،ص63)

ويعبر الاستقلال في المظهر عن تفسيرات ومدارك الآخرين للاستقلال، وينتج عن اعتقاد الآخرين بأن المدقق يبدو لهم مستقلا، لهذا يجب أن يكون كذلك بحيث يتحرر من أية التزامات أو مصالح مع العميل أو إدارته أو الملاك، وبالتالي فالاستقلال في المظهر هو الابتعاد عن كل ما من شانه التأثير في الاعتقاد أو الاستخلاص الموضوعي للمعني به والذي لديه كل البيانات ذات العلاقة بأنه قد تم التأثير على النزاهة والموضوعية والشك المهني للمدقق .

وأثر الاستقلال في المظهر على القيمة الاقتصادية للتدقيق لا يقل بأية حال من الأحوال عنه في الواقع، فالمدقق وإن كان مستقلا بالواقع إلا أن اعتقاد مستخدمي البيانات بغير ذلك لأسباب نفعية أو بسبب دفاع المدقق عن العميل يقلل من قيمة التدقيق، لذا جاءت معايير التدقيق ودليل الممارسات المهنية وقواعد وسلوك المهنة بما يضمن ويحفظ الاستقلالية سواء في المظهر أم في الحقيقة، إلا انه وبالرغم من ذلك نجد انه من الصعوبة بمكان تحقيق ذلك على أرض الواقع في حالة التشدد بالتمسك بالمعنى الحرفي والمتطرف للاستقلالية، حيث يتطلب ذلك

تجريد المدقق من كافة المنافع الاقتصادية والمالية والاجتماعية بممارسته لمهامه، وهذا يتنافى مع الواقع ويجافيه، فالأفراد بطبعهم اجتماعيون ونفعيون ولهم الحق في ذلك مقابل جهودهم. لذا يجب تقييم مدى جوهرية تلك المنافع والعلاقات مع ما يعتقد فيه البعض ممن يشكك في جوهرية الاستقلال في المظهر، وعلى الرغم من هذين التقسيمين للاستقلال إلا انه لا يمكن اعتبارهما مفهومين منفصلين عن بعضهما بعضاً، فالمدقق لا يمكنه التقرير عن الجهد المبذول في عدم كشف الخروقات والإشكاليات (الكفاءة) التي لا يرغب في الإفصاح عنها (الاستقلالية) (Duff, 2004) .

2/2/2 محددات الاستقلالية

نظرا لأهمية استقلال المدقق وما يترتب عليه وعلى محدداته فقد كانت موضع اهتمام مختلف الهيئات التشريعية والتنظيمية كما هو الحال في هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة وغرفة التجارة والصناعة البريطانية، والمهتمين سواء من نفس القطاع أو من خارجه .

ولقد طرحت العديد من التساؤلات والاقتراحات حول إمكانية احتفاظ مدقق الحسابات باستقلاليته وحياديته في الظروف التي يعمل فيها، فقد تعددت آليات صيانة وحماية هذه الخاصية المقترحة من الهيئات التنظيمية والتشريعية للتدقيق، حيث حدد ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق آليات وأدوات تكفل هذه الحماية والصيانة، وتتضمن أدوات متعلقة ببيئة العمل على مستوى العميل، وأخرى متعلقة بشركات التدقيق ذاتها كما هو الحال في العمل بذهنية الاستقلال بهدف تحقيق الصالح العام والتصرف بما يحقق ذلك، ووجود سياسات وإجراءات

تنفيذ رقابة الجودة والإشراف عليها، وإشراك مدققين آخرين أو استشارتهم أو استشارة جهات تنظيمية أو إشرافية، ومنع تدقيق المدقق للشركات التي يكون فيها مالكا بهدف تجنيب المدقق مسألة تعارض المصالح المترتبة على العلاقة مع الشركة فيما عدا مهمة التدقيق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وغيرها، وترك للمدقق المزاول مهمة تحديد كيفية التعامل مع هذه التهديدات، من خلال التقدير بالمثل، باعتبار أن ما يقبله هو يكون مقبولا لدى غيره ممن لديهم دراية وإحاطة بالمعلومات ذات العلاقة (لطفي ، 2009، ص 245).

وتعددت مصادر وأشكال التهديدات فمن حيث طبيعة هذه التهديدات يمكن التمييز بين المادي والمعنوي منها، ومن حيث مصدر هذه التهديدات يمكن التمييز بين ذاتي التأثير وخارجي التأثير، على إن اختلاف مصادر وأشكال التهديد يمكن تصنيفها كما وردت في ميثاق الأخلاقيات المهنية في خمسة أشكال من التهديدات وهي (لطفي ، 2009، ص 251):

1- تهديد المصلحة الشخصية للمدقق self – Interest Threat والمتمثل في وجود تعارض في المصلحة المالية المباشرة أو غير المباشرة للمدقق أو احد أفراد عائلته المقربين مما ينعكس سلبا على نظرة المعنيين إلى استقلالية المدقق.

2- **تهديد فحص** تم إعداده بمعرفة نفس المدقق The self – Review Threat.

3- **تهديد الدفاع** عن مصالح العميل أمام الغير The Advocacy Threat المتمثل في مساندة المدقق للعميل في مواقفه أو رأيه بدرجة تؤثر على موضوعيته.

4- **تهديد التالف** المهني مع العميل The Familiarity Threat والذي ينشأ في حالة وجود علاقة وثيقة بين المدقق والعميل بحيث يتعاطف مع مصالح العميل بشدة.

5- **تهديد ضغوط العميل على المدقق** Intimidation Threat وفيها يتم منع المدقق من التصرف بموضوعية بسبب وجود تهديدات فعلية أو متوقعة ترغيبا أو ترهيبا من قبل الإدارة ومنها:

- الأتعاب : تعتبر عملية تحديد الأتعاب للمدقق محددا لاستقلاليته وحياديته ، من خلال:
  - عدم ترك تحديد أتعاب المدقق لجهة يكون عملها موضوع التدقيق(الإدارة)
  - أن تتناسب الأتعاب مع الجهد المبذول للمدقق بغض النظر عن نتائج التدقيق
- العزل: في حال عدم وجود ضمانات (توفر الشروط الموضوعية والشكلية لعزل المدقق) تحمي المدقق من التعسف في استعمال مجلس الإدارة لحق عزل المدقق، وتعتبر إمكانية عزل وإقصاء المدقق بوساطة مجلس الإدارة من أكثر الأمور تأثيرا في حيادية المدقق واستقلاليته.

جاء قانون الشركات الإنجليزي "والذي أخذت عنه معظم قوانين الشركات في دول العالم" ليعطي صلاحية تعيين مدقق الحسابات إلى الهيئة العامة للمساهمين مستهدفا إعطاء المدقق استقلالا اكبر، إلا أن كون الإدارة هي التي تتصل بالمدقق وتتفق معه على تحديد أتعابه ثم تقترح على الهيئة العامة تعيينه، ما يعني أنها لا تزال تلعب دورا مؤثرا في تعيين المدقق ، وقد تقترح الإدارة اسمين أو ثلاثة لاختيار واحد في اجتماع الهيئة العامة .

كما أناط قانون Sarbanes- Oxley 2002 حق اختيار المدقق بلجنة الرقابة أو لجنة التدقيق التي أصبحت الآن تمثل تنظيماً خاصاً يهدف لضمان عدالة القوائم المالية وضمان استقلالية المدقق الخارجي، ويتفق كثير من الخبراء على أن الأخذ بأسلوب لجنة التدقيق هو أكثر ضمانا لاستقلال مدقق الحسابات، إذ إن ترك الموضوع للجمعية العمومية للمساهمين

يضمن الاستقلال من الناحية النظرية فقط، ويحتاج إلى مساهمين على مستوى مقبـول مـن الخبرة والوعي، كما أن الإدارة تهيمن على الجمعية العمومية ولا تعطى في كثير من الأحيان فرصة المناقشة الديمقراطية لموضوع تعيين المدقق وغيرها من الموضوعات الهامة الأخرى أما تعيين مثل هذه اللجنة فيجب ألا تشمل أعضاء من المديرين التنفيذيين كأن يرأسها رئـيس مجلس الإدارة ويشترك في عضويتها أعضاء من خارج الإدارة مـن المعـروفين بخبـرتهم ونزاهتهم يضمن الإشراف الرقابي المناسب على العمل التنفيذي وهذا يـؤدي إلـى تعزيـز استقلال مدقق الحسابات وتحريره من ضغوط الإدارة التنفيذية .

كما اشتمل قانون Sarbanes- Oxley 2002 على تشكيل مجلس الإشراف المحاسبي على شركات التـدقيق Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) ومنحه سلطات على متابعة تنفيذ متطلبات هذا القانون وقد اوجب علـى الـشركات العامـة للمحاسبة الالتزام بها لتعزيز وتقوية استقلالية وحيادية المدقق، حيـث تتـولى (PCAOB) مراقبة الالتزام بهذه المتطلبات، ومن هذه المتطلبات:

- الخدمات خارج نطاق التدقيق Sec 201 حيث حظر القانون على الشركات ممارسة تسع مجموعات من خدمات أعمال غير أعمال التدقيق للعميل أثناء التعاقد معه، وبالتالي فان القانون قيد تقديم هذه الخدمات ولم يلغها بهدف التوفيق بين ممارسة التدقيق وأهدافه وبين متطلبات الاستقلالية.

- متطلبات الموافقة المسبقة Sec 202

- تدوير شريك التدقيق Sec 203

- دراسة التدوير الإلزامي لمكاتب المحاسبة العامة المسجلة Sec 207.

ومن متطلبات قانون SOX أن تكون هناك فترة تجميد Cooling Off قبل أن يتمكن احد الشركاء أو المديرون من الحصول على وظيفة في مستوى مرتفع لدى أحد عملاء التدقيق، بعد تركه لعمله في شركة التدقيق.

وفي الأردن فوضت الجمعية العامة سلطة تعيين وتحديد أتعاب المدقق (قانون الشركات الأردني رقم (22) لعام 1997 في المادة 192) إذ تنص هذه المادة على " أن تنتخب الهيئة العامة مدققا أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لسنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابهم"، أو "تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب"، ولذا فإن مثل هذا التفويض سيفتح الباب أمام الحد من استقلالية المدقق وحياديته، إذ سيسمح بمساومة الإدارة لمدقق الحسابات مما يؤدي بالتالي إلى إخضاع المدقق إلى سلطاته.

ومن أبرز صور التهديد لاستقلالية المدقق

1- المعاملة التمييزية للمدقق من العميل

فقد يتم تقديم هدايا إلى المدقق أو أفراد عائلته المقربين، أو أن يقدم لهم احد أشكال الضيافة، مثل هذه الأمور تؤثر على التزامات المدقق المهني باستقلاليته، وقد تؤثر على موضوعيته في حال قبوله للهدايا من العميل. إن قبول أو رفض المدقق لهذه الهدايا يعتمد على تقديره الذاتي، إذ يجب تقدير فيما ذا كانت قيمة الهدايا وطبيعتها والهدف من ورائها تقع في السياق الطبيعي المعتاد من العميل دون التأثير عليه. عندها للمدقق قبول ما يقدم له على اعتبار عدم وجود ما يؤثر على التزامه بالمبادئ الأساسية للتدقيق(لطفي ، 2008، ص 252) .

2- التقاضي الفعلي أو المتوقع:

الأصل في العلاقة بين المدقق والعميل أن تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون، وان تقدم الإدارة الإفصاح الكامل فيما يتعلق بالجوانب المختلفة للنشاط، حتى يتمكن المدقق من إكمال مهمته على أكمل وجه، ولكن في حال وقوع أحداث أو ظروف تقود إلى المقاضاة أو التهديد بها من كلا الجانبين، فهذا سيضع العميل في موقف عدائي مع المدقق وسينعكس بالتالي على درجة التعاون ومستوى الإفصاح الذي تبديه الإدارة له، مما يرتب عليه تهديد ناتج عن المصلحة الشخصية أو تهديد ناتج عن الضغوط التي يفرضها العميل (Arens. *et al.,* 2008, p 91).

3- الأتعاب: يمثل عنصر الأتعاب أكثر العناصر تهديدا لاستقلالية المدقق، وتتعدد أوجه التهديد في هذا الإطار من حيث: (Arens. *et al.,* 2008, p 89)

- تسعير الخدمات ويمثل تهديدا للمصلحة الشخصية إذا قدرت الأتعاب بأقل مما يجب، وتهديدا للتالف إذا قدرت الأتعاب بأعلى مما يجب.
- الأتعاب المشروطة وهي الأتعاب التي تتم المطالبة بها نتيجة تقديم خدمة معينة تتوقف على ترتيب معين لا يتم بمقتضاه تحمل أية أتعاب إلا إذا تم تحقيق نتيجة معينة أو أن يكون تحديد مقدار الأتعاب مربوطا بنتيجة التدقيق، وهذا يشكل تهديدا للمصلحة الشخصية، وتهديدا للدفاع عن مصالح العميل أمام الآخرين.

- الحجم النسبي للأتعاب: عندما تمثل أتعاب أحد العملاء جزءاً كبيراً من إيراد المدقق ينتج عنها تهديد للمصلحة الشخصية.

- الأتعاب المتأخرة السداد :يشكل عدم تسديد العميل لأتعاب مستحقة للمدقق تهديدا للمصلحة الشخصية.

ومن أدوات حماية استقلال المدقق من التهديدات التي يخلفها الحجم النسبي للأتعاب ما ورد في ميثاق أخلاقيات المهنة للمحاسبين البريطانيين بتحديدها حد أعلى للأتعاب لا يتجاوز 15% من إجمالي أتعاب المدقق، و10% من إجمالي دخل المدقق إذا كان العميل من الشركات ، كذلك حدد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) أن لا تزيد أتعاب المدقق من العميل الواحد على (10%) من مجموع الأتعاب الكلية للمكتب.

4- الخدمات الأخرى غير التدقيقية : يشكل الاعتماد المفرط على أتعاب الخدمات غير التدقيقية تهديدا لاستقلالية المدقق بشقيها الحقيقي والظاهري، حيث إنها تشكل تهديدا لمصالح المدقق الشخصية، لما تحققه من إيرادات لا يمكن تجاهل أثرها، كما هو الحال عند (آرثر أندرسون) الذي كان أحد المكاتب الخمسة الكبرى آنذاك فقد تقاضى مبلغ 25 مليون دولار أتعاباً لقيامه بمراجعة حسابات شركة إنرون عن عام 2000، في حين أنه تقاضى مبلغ 27 مليون دولار لقيامه بالأعمال الاستشارية للشركة في العام نفسه، وهو الأمر الذي اعتبر دليل على أن استقلال المدقق، وحياده يصبح مهدداً إذا جمع بين هاتين المهمتين، كما أن اكتشاف بورصة الأوراق المالية الأمريكية أثناء تحرياتها في قضية تلاعبات شركة النفايات العملاقة Waste Management أثبتت

أن شركة آرثر أندرسون أيضا تقاضت عن الاستشارات المالية لهذه الشركة خمسة أضعاف ما تدفعه لها شركة النفايات مقابل خدمات التدقيق.

ولم يكن الأمر مقتصراً على شركة أندرسون بل شمل مكاتب أخرى كما هو الحال عند مكاتب Price water house Coopers الذي تقاضى عن خدمات التدقيق لشركة Disney نحو 8.7 مليون دولار، في حين قدم لها خدمات استشارية في العام نفسه بمبلغ 32 مليون دولار .

وعلى العموم تشير الدراسات إلى أن الارتفاع في المبالغ المدفوعة من الشركات الكبرى المائة المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية لمكاتب التدقيق عن خدمات التدقيق بنسبة 99% ، قابلها زيادة في المبالغ المدفوعة عن خدمات غير التدقيق لنفس المكاتب بنسبة 501% خلال الفترة بين عامي 1992-2002 (المعتاز، 2008)، وحتى بعد صدور قانون(SOX , 2002) الذي تضمن تحديدا للخدمات غير التدقيقية، فقد تراوحت نسبة هذه الإيرادات من الإيرادات الكلية للشركات الكبرى في عام 2005 ما بين (26%-72%) لكل شركة، وما معدله 60% لجميع الشركات (Arens, *et al.,* 2008).

أما الخدمات غير التدقيقة بمعزل عن المبالغة في مبالغ الإيرادات المتحققة فإنها تبقى مثار جدل المهتمين بين مؤيد ومعارض:

- فالمؤيد لها على اعتبار أن طول فترة استمرارية المدقق مع العميل تجعله على دراية بكافة جوانب العميل الإنتاجية والتنظيمية ونظم الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي

- والإجراءات وغيرها، والتي تعمل كعامل ايجابي مما تمكن المدقق من تقديم النصائح والاستشارات للعميل بكفاءة يعز تقديمها من قبل أطراف خارجية، كما أنها تزيد من كفاءة التدقيق من خلال إسهامها في زيادة الفهم الشامل لعمليات ونشاط العميل (Joe & Vandervelde, 2007) علاوة على الاقتصاد بالتكاليف، حيث إن المدقق لديه من المعرفة والدراية ما تمكنه من القيام بعمله وتجنيب الجانبين المدقق والعميل تحمل تكاليف الحصول على هذه المعرفة.

- أما المعارضون فيرون أن مثل هذه الخدمات تمثل تهديدا لاستقلالية المدقق ممثلا بتهديد المصلحة الشخصية، وتهديد الفحص الذاتي، والتآلف المتمثل في إدراك المدقق أن تقديم هذه الخدمات يحول دون أداء عمليات التدقيق بطريقة موضوعية على نحو غير متحيز، وعلى الرغم من هذا الإدراك إلا أن الهيئات التنظيمية للمهنة ترى عدم التحرج في تقديم هذه الخدمات إن لم تصل إلى درجة الضرورة وبخاصة بالنسبة للمنشات الصغيرة، على أن يرافق ذلك تحري المدقق للعناية الكافية في ممارسة الأعمال الإدارية وعدم تخطى حدود الموضوعية. وتتابعت وتنوعت التعليمات الإرشادية للهيئات التنظيمية فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث تراوحت بين المنع والتنظيم كما هو الحال في قانون (SOX , 2002) حيث حظر هذا القانون على الشركات ممارسة تسع مجموعات من خدمات أعمال غير أعمال التدقيق للعميل في نفس وقت التعاقد معه ، وبالتالي فإن القانون قيد تقديم هذه الخدمات ولم يلغها بهدف التوفيق بين ممارسة التدقيق وأهدافه وبين متطلبات الاستقلالية(لطفي،2008، ص 255) .

3/2/2 جودة التدقيق

نشأ الطلب على التدقيق من خلال الدور الرقابي الذي يؤديه في العلاقة بين الأصيل والوكيل، ومن منظور نظرية الوكالة وهي عقد يقوم من خلاله الأصيل بتعيين وكيلاً لأداء خدمة ما لمصلحته، مع تفويضه بعض السلطات لاتخاذ القرارات، وعندما تتعارض مصالح الأصيل مع الوكيل فإن الوكيل يميل إلى تقديم مصلحته على مصلحة الأصيل لتعظيم منافعه، ولتجنب أو تخفيض حدة التعارض هذه ،يقوم الأصيل ببناء نظام لمراقبة الوكيل، ويعتبر التدقيق وسيلة رقابية تسهم في تخفيض عدم التماثل في المعلومات باعتبارها إحدى أهم أدوات الوكيل في تعظيم منافعه على حساب الأصيل، ليحمي مصالح المساهمين والمساهمين المحتملين، وذلك من خلال تقديم تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية التي أعدتها الإدارة خالية من أخطاء أو مخالفات جوهرية (Watts and Zimmerman, 1986, p.8).

واستنادا إلى مفهوم تعارض المصالح الناتج عن رغبة جميع الأطراف في تعظيم منافعهم على حساب الشركة، ولتفاوت قوى التأثير بين الأطراف لما يملكه كل طرف من أسباب التميز والتفوق على بقية الأطراف في إدارة هذا الصراع كما هو الحال لدى الإدارة، والتي بحكم مسئوليتها تتفرد في المعلومات المؤثرة، وتتفرد في إعداد التقارير وتشكيلها، والملاك الذين يملكون سلطة تعيين الإدارة وإزاحتها، وسلطة فرض القيود على أعمالها، وكذا الحال بالنسبة إلى العاملين والمقرضين، كان لا بد من إيجاد نقاط تقاطعات بين هذه الأطراف المتصارعة تلتقي عندها مصالح جميع الأطراف والعمل على تقوية أسس هذه النقاط وإقامة شبكة العلاقات بين هذه الأطراف على أساسها، لتعظيم منافع الجميع من خلال تعظيم الشركة التي من خلالها يستطيع الجميع تحقيق أهدافهم.

وجاء على رأس نقاط الالتقاء والتقاطع في تعظيم المنافع لجميـــع الأطـــراف الحاجـــة إلـــى خدمات التدقيق بهدف توافر زيادة درجة التأكد للتقارير المالية وتوافر الثقة فيها، للتقليل مـــن التفاوت في عدم تماثل المعلومات بين الأطراف.

والتدقيق كوسيلة رقابية تكمن جودته في القدرة على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، ومن ثـــم حمايـــة مصالح المساهمين، والتي يرتبط مستواها بمستوى جودة المعلومات التي تتـــضمنها القـــوائم المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القوائم المالية التي يتم تدقيقها بمعرفـــة مـــدققين ذوي خبرات عالية قلما تحتوى على أخطاء جوهرية، وينعكس هذا بالطبع على تخفيض درجة عدم التأكد من المعلومات التي تشتمل عليها(Duff, 2004).

1/3/2/2 مفهوم جودة التدقيق

لقد تباينت واختلفت أراء الباحثين والمهتمين من الكتاب والجمعيات المهنية حول إيجاد مفهوم متفق عليه لعملية تقييم أو التحقق من جودة التدقيق، وتبعا لذلك اختلفـــت تعريفـــاتهم لجـــودة التدقيق باختلاف المنظور الذي تتم مناقشة جودة التدقيق من خلاله، على انه يمكن تلخـــيص هذه التعريفات:

1/1/3/2/2 **مفهوم جودة التدقيق من منظور جودة المنتج** :

يرى البعض أنَّ مفهوم جودة التدقيق يمكن التعبير عنه بشكل يعكـــس معـــه عناصـــر تقيـــيم مدخلات ومخرجات عملية التدقيق ذاتها من خلال تقييم البنود التقليدية لمفاهيم تكاليف جـــودة المنتج والمتمثلة في التكاليف المرتبطة بعملية التدقيق أو بمخرجاتها .

2/1/3/2/2 مفهوم جودة التدقيق من حيث علاقتها باكتشاف المخالفات والإبلاغ عنها:

عرف (DeAngelo, 1981) جودة التدقيق بأنها احتمال قيام المدقق باكتشاف التجـاوزات والخروقات للنظام المالي للعميل والتقرير عن هذه التجاوزات، إلى جانب ذلك أطلـق علـى مفهوم التقرير عن التجاوزات والخروقات هذه الاستقلالية، ليضفي على تعريفه لجودة التدقيق مفهومي القدرة والاستقلالية، بمعنى أن يكون لدى المدقق التأهيل العلمي والعملـي الكافيـان لتوفير مستوى من الكفاءة تمكنه من الكشف عن الخروقات والتجاوزات من جهة، ويكون على درجة من الاستقلالية التي توفر له إمكانية الإعلان والتقرير عن هذه التجاوزات والخروقات، إضافةً إلى تخفيض عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم.

واتفق مع هذا المفهوم العديد من الباحثين فقد أوضح (Watts & Zmmerman, 1986) أنَّ جودة التدقيق الجيدة هي تلك التي من خلالها ترتفع نسبة احتمال اكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات الأهمية النسبية، وكلما زاد هذا الاحتمال زادت جودة التدقيق والعكس صـحيح". بينمـا ربط (Duff, 2004) جودة التدقيق بمدى احتمال وجود أخطاء ذات أهمية نسبية في القـوائم المالية، بحيث كلما قل هذا الاحتمال زادت معه جودة التدقيق والعكس صحيح، وبهذا يكون قد ربطها بدرجة الثقة التي يقدمها المدقق لمستخدمي القوائم المالية، وهذا التعريف للجودة استند إلى أهداف مخرجات التدقيق المتمثلة في توافر وإضفاء الثقة على القوائم المالية.

ويتوافق مفهوم الجودة عند (Julia *et al.,* 1996) مع هذه الرؤيا حيث يقول أنَّ جودة التدقيق هي "مفهوم واسع ولكن يمكن تعريفه بأنه احتمال يتم بموجبه الاكتشاف ومن ثم التقرير عـن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للعميل".

ولا يبتعد (Lee *et al.,* 1999) كثيرا عن هذا المفهوم عندما عرفها بأنها احتمال عدم إصدار المدقق لتقرير نظيف لبيانات تحتوي على أخطاء مادية.

ومما تجدر الإشارة إليه الاعتبارات المهمة في تعريف DeAngelo هو تقدير السوق لكفاءة واستقلالية المدقق، وهي توقع المستخدم للبيانات المالية من المدقق أن يقدم خدماته بكفاءة ولدية المقدرة على الإفصاح عنها ، وعبر عن ذلك بسمعة المدقق والتي تضفي المصداقية على البيانات المالية المدققة (Watkins *et al.,* 2004) ، ومن ناحية أخرى فإن جودة التدقيق الفعلية تزيد من درجة الاعتمادية للبيانات المالية وذلك بتخفيضها لانحرافات القوائم المالية، وعلى الرغم من أن الانطباع حول استقلالية المدقق وكفاءته على علاقة ايجابية بكفاءته واستقلاله الفعلي على ارض الواقع إلا انه ليس بالضرورة هي ذاتها. وقد عبر عن ذلك (Watkins *et al.,* 2004) بأن ميز بين سمعة المدقق وقوة درجة رقابته للتمييز بين خاصيتي الإدراك والواقع وهو ما يمكن أن يعرف بفجوة التوقعات لكفاءة المدقق.

ويرى الباحث أن جميع هذه التعريفات ارتكزت على مفهوم DeAngleo والذي يشير إلى أنَّ احتمال كشف الأخطاء والمخالفات الجوهرية يتوقف على قدرات المدقق وإجراءات التدقيق، في حين يعتمد احتمال التقرير عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية على استقلال المدقق ومقدرته على تحمل الضغوط التي يمارسها العميل أو الإدارة.

3/1/3/2/2 مفهوم جودة التدقيق من حيث علاقته باهتمام المشاركين في بيئة التدقيق :

إنَّ تعدد الأطراف المعنية بالتدقيق انعكس على مفهومها لجودة التدقيق وميز (Sutton & Lampe,1991) بين المجموعات التالية من أصحاب العلاقة وهم الإدارة، وغيرهم من

المستخدمين، كالهيئات التنظيمية والتشريعية، والمدققين، وأنَّ كل طرف من هــذه الأطــراف لديه مفهوم لجودة التدقيق يختلف عن مفهوم الطرف الآخر والذي يرتكز على محور اهتمامه. ويرى الباحث أن هذا المنظور في تعريف جودة التدقيق يستند إلى مفهوم الوكالة والذي يقوم على الاعتراف بوجود صراعات بين الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح في المنــشأة، لهذا جاء التدقيق الخارجي المستقل لتخفيض حدة التضارب في المصالح، بهدف تخفيض مــا يرتبط بها من تكاليف عرفت بتكاليف الوكالة، لذا تطلب إدارة المنشأة جودة تــدقيق بدرجــة عالية لرغبتها في زيادة مصداقية المعلومات المالية للتخفيف من القيود التي تفرض عليها من الأطراف المختلفة.

2/3/2 /2 أهمية جودة التدقيق:

إن الاعتماد على نتائج عملية التدقيق التي تتم بشكل منهجي وعلمي ومدروس، والتي تكــون مستندة إلى معايير وأدلة عمل معدة ومعتمدة مسبقاً، يمكن الوثوق بنتائجها مــن قبــل كافــة الأطراف المعنية بها في تحديدها لمصداقية البيانات المالية، التي يــستند إليهــا فــي اتخــاذ القرارات المختلفة تعكس وتحدد أهمية التدقيق (Sutton & Lampe,1991) .

تتمثل أهمية جودة التدقيق في أنَّ إدارة المنشأة والمسئولة عن إعداد القوائم المالية حريــصة في الحصول على تدقيق ذي مستوى عالٍ من الجودة لقوائمها المالية وذلك من أجــل إضــفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية لكافة الأطراف، وللوقوف على الوضع المالي للمنــشأة، وإمكانية زيادة حصتها السوقية بين مثيلاتها في السوق، ومعرفة أماكن الضعف واحتمــالات الفشل أو التعثر من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث الفشل وتصحيحه في الوقت

المناسب، وتخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تخفيف القيود من قبل الأطراف المختلفة المصاحب لزيادة درجة التأكد واعتمادية ومصداقية القوائم المدققة، وبالتالي على المدى الطويل يكون من مصلحة إدارة المنشأة محل التدقيق أن تتم عملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة.

كما أنَّ أصحاب المشروع والمستثمرين من مصلحتهم أن تتم عملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة وذلك لضمان حماية أموال المنشأة من الضياع والسرقة والتلاعب والتزوير مما يمكّنهم من اتخاذ القرارات المناسبة حول جدوى الاستثمار.

كما أن المقرضين والدائنين كالبنوك والموردين وغيرهم يهتمون بشكل كبير بأن تتمتع عملية تدقيق القوائم المالية بمستوى عالٍ من الجودة لضمان سلامة قراراتهم المتعلقة بعمليات تقديم التمويل والإقراض، سواء القائم منها أم المحتمل ومن أجل إمكانية النظر في الاستمرار في منح القروض أو إعادة الجدولة، والتنبؤ فيما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على فشل المنشأة أو تعثرها.

والجهات الحكومية من مصلحتها أن تتم عملية تدقيق القوائم المالية بمستوى عالٍ من الجودة، لأن نجاح أية منشأة وعدم تعثرها واستمرارها يسهمان في زيادة إيرادات خزينة الدولة وإنعاش الاقتصاد، كما أنَّ تعثر المنشأة وفشلها يضعف خزينة الدولة ويسهم في انهيار الاقتصاد وتأخره (Sutton & Lampe,1991) .

والمنظمات المهنية من مصلحتها تقديم خدمات التدقيق بمستوى عال من الجودة للارتقاء بمهنة التدقيق، كونها إحدى المهن الأكثر كفاءة وأمانة وموضوعية قياساً ببقية المهن الأخرى، لذلك

تجتهد هذه المنظمـــات في إصدار المعايير المنظمة للمهنة والتأكد من الالتزام بتطبيقها من قبل مكاتب التدقيق للمحافظة على مصالح جميع الأطراف، الأمر الذي يؤدي إلى تحـــسين نظـــرة المجتمع إلى مهنة التدقيق ويزيد الثقة في الخدمات التي تقدمها مما ينعكس إيجاباً في تحـــسين مستوى الأتعاب، وعلى جميع أعضاء المهنة.

كما أنَّ مكاتب التدقيق هي الأخرى تهتم بجودة التدقيق، حيث أنهـــا تمثـــل الـــسبيل الوحيـــد للمحافظة على عملائهم الجيدين الذين يتوقعون مستوى عالياً من الجودة لأعمال التدقيق التـــي يقومون بها، وذلك بسبب حدة المنافسة بين المكاتب، وفي غياب تسويق الذات نظـــراً لقيـــود الحظر على الإعلان- قواعد سلوك وآداب المهنة رقم502 الخاصة بالإعلان(1)- والتي تمنع الإعلان بغرض جذب عملاء إلى مكاتب التدقيق؛ وبالتالي فإنَّ جودة التـــدقيق تـــؤدي إلـــى تحسين ربحية المكتب على المدى الطويل، من خلال المحافظة على العملاء الجيدين وجـــذب عملاء جدد يقدرون جودة الخدمات التي يقدمها المكتب، وعلى العكس من ذلـــك فـــإنَّ عـــدم الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها أو المقبولة عموماً، يؤدي إلى أعمال أقـــل جـــودة، وبالتالي يزيد من خطر التقاضي، والذي يؤثر على سمعة المدقق وتعرضـــه إلـــى عقوبـــات وجزاءات مهنية، من الجهات المنظمة لمهنة التدقيق أو الجهات الرقابية والقـــضائية المعنيـــة (Sutton & Lampe,1991).

التحفظ المحاسبي

المقدمة

أسهمت حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين في ممارستهم لأعمال المحاسبة، فـــي ظهـــور التحفظ المحاسبي، وهو أداة يستخدمها المحاسبون في المواقف الصعبة لمواجهة حالـــة عـــدم التأكد التي يكتنفها الشك والغموض التي تواجههم، ممثلة بمواقف تتعدد فيها البـــدائل الممكـــن استخدامها عند تقييم أصل أو التزام من ناحية أو للاعتراف وتسجيل إيراد أو مصروف مـــن ناحية أخرى، ويتمثل التحفظ في اختيار المحاسب لبديل القياس الأقل تـــأثيرا علـــى صـــافي الدخل أو المركز المالي، ولأن صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات، فالتحفظ المحاسبي يقوم على اختيار بدائل القياس التي تقلل الإيرادات وتعظم المصروفات، كما هـــو الحال بالاعتراف بالمصروفات بأسرع ما يمكن، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لأطول وقـــت ممكن، لينعكس ذلك على نتيجة الدخل بتقليل صافي الدخل من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن التحفظ المحاسبي يقوم على اختيار بدائل القياس التي تؤدي إلى تخفيض الأصـــول وتعظـــيم الالتزامات، فالتحفظ المحاسبي من شانه بالمحصلة العمل على تخفيض موجـــودات الوحـــدة وتعظيم التزاماتها.

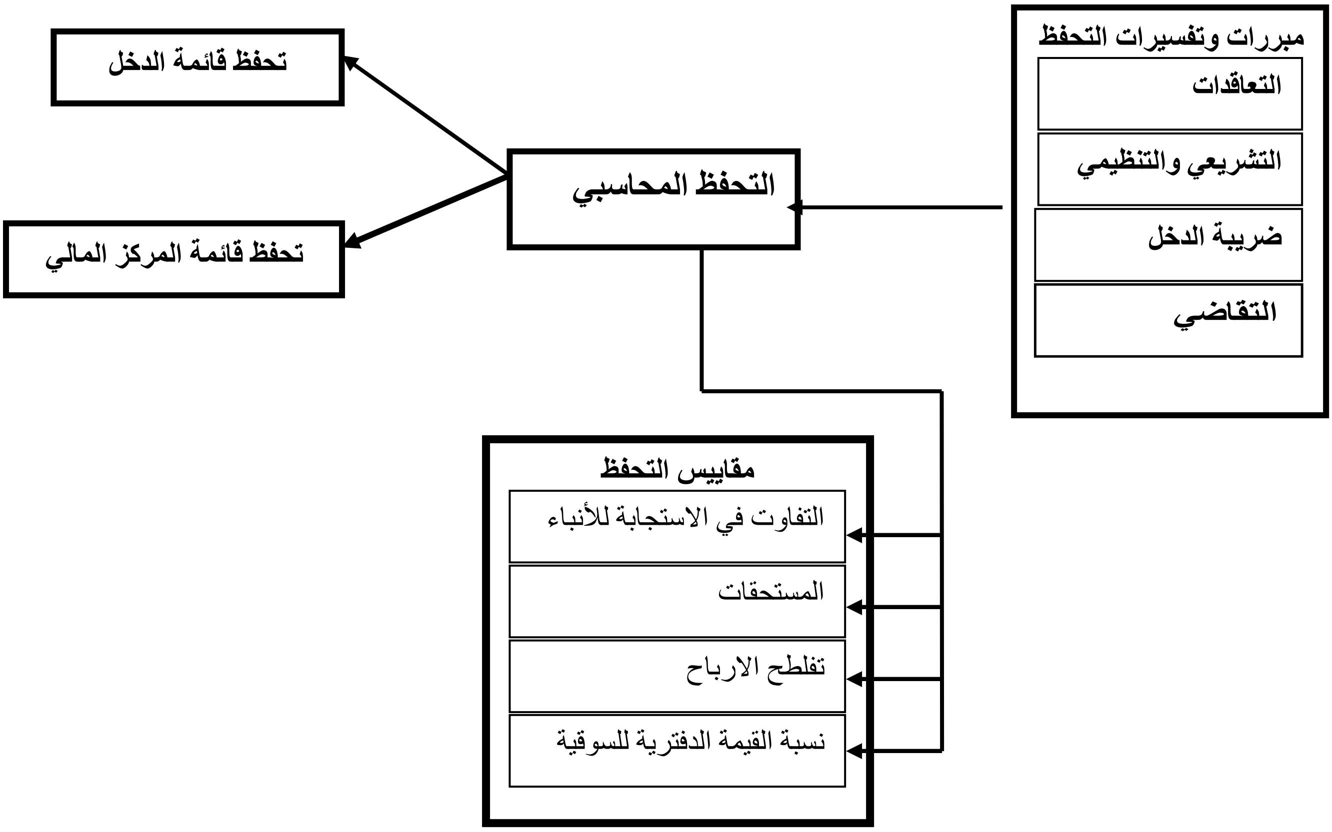
ويعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم الجدلية الشائكة التي وردت في الأدب المحاسبي، فالقليل جدّا من منظري المحاسبة من محاسبين وكتاب ومنظمين وغيرهم يتقبـــل فكـــرة الإفـــصاح والعرض بشكل منظم ومستمر للأصول بأقل من حقيقتها والمبالغة في الخصوم، والاعتراف مبكرا بالمصروفات وتأجيل الاعتراف أكثر من اللازم للإيرادات. إلى جانب فئات أخرى عند مناقشة التحفظ المحاسبي وتحليله تقبل به على مضض وفئـــات أخـــرى تتـــاهض اســـتعماله

(Hellman,2008)، وعلى الرغم من ذلك ما يزال التحفظ المحاسبي يحتفظ بموقعه بين المفاهيم المحاسبية، كأحد أكثر المبادئ المحاسبة تأثيرا في المحاسبة.

وسيتولى الباحث تناول التحفظ المحاسبي وفقا لما يرد في الإطار المقترح في شكل رقم (2) من تقديم تعريف وتوصيف للتحفظ المحاسبي وخصائصه وتفسيراته وتبريراته وأبرز مقاييس التحفظ المحاسبي وتأثيراتها.

شكل رقم (2)

الإطار النظري للتحفظ المحاسبي مأخوذ بتصرف من (Brouwer,2008)



1/3/2 تعريف التحفظ المحاسبي

مع تعدد تعريفات التحفظ المحاسبي استنادا إلى مصدر التحفظ ومجال تأثيره والمدى الزمني لأثره، علاوة على طبيعة التعريف ومحتواه، إلا انه يلاحظ عرفا في الأدب المحاسبي عدم تبني مصطلح التحفظ المحاسبي وإنما ورد وعرف بالتحفظ فقط (Hellman,2008). فلا يوجد تعريف رسمي معتمد للتحفظ المحاسبي بالرغم من الدور الذي تلعبه في النظرية المحاسبية والتطبيق العملي لها، إضافة إلى ذلك ما ورد في ملحق المصطلحات للبيان رقم 2 لتقرير مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB 1980) والذي يرى فيه أن التحفظ المحاسبي هو رد فعل حذر لحالة عدم التأكد التي تكتنف تقييم اثر الأحداث المالية وما ينطوي على هذه الحالة وما يلازمها من مخاطر قد عولجت بصورة ملائمة.

فمن حيث وصف إجراءات التحفظ المحاسبي عرف بأنه توقع المصروفات وعدم توقع الإيرادات، متمثلا في اختيار المعالجة المحاسبية التي تؤول إلى صافي قيمة أقل للأصول من بين معالجات محاسبية بديلة بأنه الأكثر تحفظا .(Penman and Zhang, 2002, p. 240)

وعرف (Basu, 1997) التحفظ المحاسبي بأنه الممارسات والتطبيقات المحاسبية التي تؤول إلى تخفيض الأرباح والأصول بسبب الأخبار السيئة والتي لا تقابلها زيادة في الأرباح وارتفاع في الأصول كاستجابة للأخبار الجيدة، ليمثل بذلك أول خروج عن التعريفات التقليدية في تعريف التحفظ المحاسبي، حيث يفسره بأنه دلالة على ميل المحاسبين بطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأنباء الجيدة (السارة) كمكاسب مقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر، ويمكن القول بأن باسيو ركز في تعريفه على حماية

المساهمين الذين يرغبون في الحصول على المعلومات في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، مقدما بذلك أول أشكال التفسير والتبرير للتحفظ المحاسبي وهو التعاقدات Contracting أو متطلبات أصحاب عقود الدين الذي استند إلى إشارة (Watts (1993 إلى وجهة النظر التاريخية القائمة على مفهوم التصفية في توزيع مقدرات وأرباح الشركة بين التزامات الشركة المختلفة، فالمحاسبون عند التصفية والإفلاس يعترفون ويأخذون بجميع الخسائر قبل التوزيعات، والهدف هو التأكد من عدم وجود أيه توزيعات قبل سداد الالتزامات التعاقدية السابقة. والاستناد إلى هذا المفهوم يمكن المحاسبين من استخدام التحفظ المحاسبي لتحقيق نفس النتائج لأغراض الاستمرارية، وعلى وجه الخصوص أولوية الدائنين على المالكين في التوزيعات. وهذا قاد (Watts, 2003 a, b) في تعريفه للتحفظ المحاسبي الذي استند فيه إلى التعريف التقليدي عند (Bliss) "لا تُتوقع أية أرباح ، وتوقع كل الخسائر"، وعرفه بأنه عبارة عن الاختلاف في التحقق المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، فمثلا إن ظهرت أخبار ايجابية لأصل تمتلكه الشركة تتضمن زيادة التدفقات النقدية المتوقعة لهذا الأصل، فأن التحفظ المحاسبي لا يأخذ بهذا التوقع إلا بعد أن تتحقق التدفقات النقدية المتوقعة، بينما إن ظهرت أخبار سيئة تتضمن توقع انخفاض للتدفقات النقدية للأصل، فانه يؤخذ بها ويعترف بأثرها حالا. ويتم تفسير توقع الخسائر دون الأرباح بالتعبير عنها وتسجيلها قبل التأييد القانوني لها والمرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية وقابلية الإيرادات للتحقق.

وبين (السمارة، 2009) أن Belkaoui قدم التحفظ المحاسبي على أنه قيد على البيانات المحاسبية لتحقيق الملاءمه والموثوقية والمتمثل في الإبلاغ عن قيم الأصول والإيرادات الأقل والقيم العليا للالتزامات والمصروفات، على أن يظهر التحفظ المحاسبي من خلال الاختيار بين

عدة أساليب محاسبية مقبولة ، كما أن اختلاف التحقق في الاعتــراف بــالإيرادات واعتبــار التحفظ المحاسبي قيدا على البيانات المحاسبية لا يعني بالضرورة وقوع التدفق النقدي المرتبط بالحدث المالي بالمعنى المطلق قبل الاعتراف بالإيراد الناتج عن ذاك الحــدث، فالمبيعــات الآجلة يُعترف بها وتسجل عندما تستوفي أركان الاعتراف وفقا للمبــادئ والأعــراف التــي تحكمها على الرغم من عدم حصول التدفق النقدي مما يعني أن واقعة الاعتــراف لا تعنــي واقعة التدفق النقدي. فالتحفظ المحاسبي هو ميل النظام المحاسبي إلى إثبات الانخفاض عندما ينخفض الدخل أكثر من ميله إلى إثبات الارتفاع عندما يزيد الدخل وهــو مــا ينــسجم مــع مقتضيات التحفظ القاضية بضرورة رفع درجة التحقق المطلوبــة للاعتــراف بالزيــادة و/أو النقص بالأصول و/ أو الالتزامات مقابل درجة التحقق المطلوبة للاعتــراف بــالنقص و/ أو الزيادة بالأصول و/أو الالتزامات (Pae. Jinhan, *et al.,*2004) (Basu, 1997, p. 7)

ومفهوم التحفظ المحاسبي كما يراه (هندريكسن، 2008، ص 95) يبنى على الأخــذ بــالقيم الأقل في حال وجود بدائل لعدة قيم محتملة للأصول والإيرادات والقيم الأعلى في حال وجود بدائل لعدة قيم للالتزامات والمصروفات، وأيضا أعطى التحفظ المحاسبي بعدا زمنيــا، عنــد الإشارة إلى الاعتراف بأسرع وقت ممكن للمصروفات وتأجيل الاعتراف إلى أطــول وقــت ممكن للإيرادات المتوقعة. ولأن مفهوم التحفظ المحاسبي(السمارة، 2009) نابع من حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند ممارستهم للسياسات المحاسبية، بحيــث يكــون المحاســب متشائماً في اختياره للبدائل التي تتيحها السياسات والتقديرات المحاسبية، كممارسة للمحاسبين في مواجهة حالات التفاؤل التي تتصف بها مواقف الإدارة، بغية تحقيق التوازن مــع تفــاؤل المديرين والملاك، فإنه ينظر إلى التحفظ المحاسبي على أحسن تقدير بأنه طريقــة ضــعيفة

لمعالجة حالات عدم التأكد لتقييم الدخل لما يترتب عليه من تشوهات وتحريفات في التقـارير المالية التي تنتج عنه (هندريكسن، 2008، ص 97).

2/3/2 أنواع التحفظ المحاسبي

تعددت تصنيفات التحفظ المحاسبي الذي ينتح عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) أو السياسات التي تخفض، و التحفظ المحاسبي الذي ينتج عن اللاتماثل في توقيت الاعتراف. ويرى الباحث أن تعدد هذه التصنيفات لم يعبر عن تغير في المحتوى أو مدلولات هذا التنويع، حيث إنها جميعا لها نفس المدلولات، وما تعدد التصنيفات إلا تعبيرعن توصيفات لما يعرف بوجهي العملة الصورة والكتابة، وبالتالي يمكن تصنيف التحفظ المحاسبي وفقا لمصدر التحفظ وتأثيره إلى:.

من حيث المصدر: ويمكن التميز بين شكلين من أشكال التحفظ المحاسبي

- التحفظ المحاسبي الناتج عن تطبيق المبادئ المحاسـبية المقبولـة عمومـاً (GAAP) أو السياسات التي تخفض الأرباح وهو ما عرف بالتحفظ المحاسبي غير المشروط الذي عرفه (Ball & Shivakumar, 2006) بأنه الانخفاض في القيمة الدفترية لحقوق المساهمين عـن القيمة السوقية، أما (Pope & Walker, 2003) فعرفه بأنه الإبلاغ عـن قيمـة دفتريـة منخفضة لحقوق المساهمين، أما (Basu, 1997) فقد انتحى منحى معلوماتيـاً أو إخباريـاً وعرف التحفظ غير المشروط بأنه التحفظ المحاسبي المستقل عن الأنباء والأحـداث الماليـة (Chandra *et al.,* 2004)، والتحفظ المحاسبي قبل الحدث (Pope & Walker, 2003).

– التحفظ المحاسبي الذي ينتج عن اللاتماثل في توقيت الاعتراف، أي الاعتراف بالأنباء السيئة وأثرها دون الاعتراف بأثر الأنباء الجيدة للأرباح، مثل التحفظ المحاسبي لعدة أنواع من الأصول، والتي تعني التخفيض المحدد مسبقاً للقيمة الدفترية من صافي الأصول، كمعالجة المصروفات الحالية لتكاليف معظم الأصول غير الملموسة، فقد عرف بالتحفظ المحاسبي المشروط (Ball & Shivakumar, 2006 وBasu, 1997 و Watts, 2003a, b) و Beaver & Ryan,2005 و Qiang, 2007 وهو يعود إلى التحفظ التابع للأنباء أو ما بعد الحدث. أي التحفظ المحاسبي الذي يعبر عن الأثر الناتج عن التأثر بالأخبار السيئة، ومن الأمثلة على التحفظ المحاسبي المشروط التكلفة أو السوق أيهما أقل للمخزون والتخفيض للأصول الملموسة وغير الملموسة، والتحفظ المحاسبي التابع للأنباء والأحداث المالية (Chandra *et al.,* 2004)، والتحفظ المحاسبي بعد الحدث (Pope & Walker, 2003).

من حيث النتيجة وطبيعة التأثير: ويمكن التمييز بين نوعين من أشكال التحفظ المحاسبي

التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي وتحفظ قائمة الدخل

يعرف التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي balance sheet conservatism بأنه الانخفاض المستمر في تقييم حقوق الملكية (Feltham and Ohlson 1995) ويقاس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية .(Givoly and Hayn 2000)، والاختلاف بين القيمتين الدفترية (محاسبيا) والسوقية (اقتصاديا) والتي تنعكس على الانخفاض في تقييم الأصول asset understatement المترتبة على تقييم صافي أصول المشروع بأقل من قيمتها الاقتصادية، وهي ما ينتج عن الاختيار بين البدائل المحاسبية المقبولة كما هو الحال في الاختيار بين الاعتراف بالنفقة كمصروف رأسمالي أو التقرير عنها كمصروف إيرادي للأنفاق

(مصاريف البحث والتطوير) أو التعجيل في الإهتلاك أو الاختيار بين بدائل تقييم المخزون كطريقة LIFO ، على أن هذا الانخفاض في التقييم لعناصر قائمة المركز المالي، يصاحبه انخفاض في عناصر قائمة الدخل ويعرف بالتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، حيث ينحصر الاختلاف في الأثر باستمراريته على عناصر قائمة المركز المالي وانتقاله معها إلى فترات مالية تالية لذا يسمى أيضا بالتحفظ المحاسبي الدائم أو الثابت *consistent application* (Penman and Zhang , 2002) ، ويتم استنفاذه عبر الفترات المالية التالية عبر قائمة الدخل؛ فمثلا الاعتراف بإنفاق ما كأنفاق رأسمالي يجنب الفترة المالية الحالية تحميلها بذلك المصروف، ليعاد استنفاذه عبر الفترات المالية التالية ويزيد من مصروفاتها، وعلى العكس من هذه الحالة التسريع في الإهتلاك، والذي يحمل الفترة المالية الحالية مصروف إهتلاك أعلى من المصروف الاقتصادي، ليجنب الفترات المالية التالية من تحميلها بمصروف إهتلاك أقل من الإهتلاك الاقتصادي.

– التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل Earnings conservatism وعرفه (Basu, 1997) و (Watts'2003) باختلاف مستوى التحقق المطلوب للاعتراف بالخسائر الناتجة عن الأنباء السيئة مقارنة بالتحقق المطلوب للاعتراف بالأرباح الناتجة عن الأنباء الجيدة، فالتحفظ يثير مسألة الاعتراف بالخسائر حتى عند المستوى المحتمل منها probable، بينما يؤجل الاعتراف بالإيراد أو الأرباح إلى أن تصل درجة التأكد ومستوى التحقق verifiable. واشترك (Basu 1997) مع (Givoly and Hayn, 2000) في تفسير التحفظ لقائمة الدخل على أنه التفاوت أو الاختلاف الزمني للاعتراف في الأنباء السارة (الإيرادات) والأنباء السيئة (المصروفات) بمعنى اختلاف توقيت الاعتراف بالإيرادات والمتمثل في تأخر استجابة

الإيرادات أو الأرباح للأنباء الجيدة مقارنة بسرعة استجابة المصروفات أو الخسائر للأنباء السيئة، وأفضل مثال على ذلك تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل.

3/3/2 تأثير التحفظ المحاسبي

ينعكس أثر التحفظ المحاسبي من خلال المعالجات المحاسبية لمختلف الأحداث المالية على نتائج التقارير المالية التي تقيس نتائج هذه الأحداث والتغيرات التي تحدثها، وتبعا لطبيعة القياس المحاسبي يمكن التمييز بين شكلين من أشكال التحفظ المحاسبي، حسب مجال التأثير الأول التحفظ المحاسبي الذي يؤثر على قائمة المركز المالي ، والشكل الثاني التحفظ المحاسبي الذي ينعكس تأثيره على عناصر قائمة الدخل.

فالتحفظ المحاسبي يمثل حالة لتقييم صافي الأصول بقيمة أقل من القيمة السوقية على المدى البعيد، كونه يقوم على اختيار المعالجة المحاسبية الأكثر تحفظا في حال توافر أكثر من معالجة، أي اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية التي تبقي القيمة الدفترية للأصول اقل نسبيا من قيمتها السوقية، ومن جهة أخرى تتأثر الأرباح بالتحفظ المحاسبي ولكن ذلك التأثير على علاقة وثيقة بالظروف المحيطة، كتأثير التحفظ المحاسبي على الأرباح من خلال قاعدة السوق أو التكلفة أيهما اقل . وعلى الرغم من صعوبة تحديد اثر التحفظ المحاسبي على الأرباح، إلا أنها في غالب الأحيان ذات تأثير سلبي Basu (1997).

كما يمكن تقييم أثر التحفظ المحاسبي على الأرباح وصافي الأصول بالتميّيز بين التحفظ المحاسبي الثابت والتحفظ المحاسبي المؤقّت؛ فعلى سبيل المثال، عندما تحمل نفقات البحث والتطوير مباشرة إلى الفترة المالية كمصروفات بدلا من رسملتها كأصل واستنفاذها لاحقا،

وعليه فإن الأصول وبالتالي صافي الأصول سيتم الإفصاح عنها في بداية المشروع وبصورة ثابتة ومستمرة خلال الفترات المالية التالية للمشروع بأقل مما هي عليه في البديل الأخر القائم على رسملة هذه المصاريف، هذا من وجهة نظر قائمة المركز المالي (تحفظ قائمة المركــز المالي)، ولكن من وجهة نظر قائمة الدخل، سيتم التصريح عن أرباح أقل للفترة الأولى بسبب الاعتراف بنفقات البحث والتطوير كمصروف مما يزيد من مصروفات الفترة المالية الحالية، وأرباح أعلى للفترات المالية التالية والناتجة بطبيعة الحال عن انخفاض مصروف الإهــتلاك المرتبط برسملة النفقات للفترات المالية التالية، وبالتالي ظهور المصروفات بأقل مما هي عليه في البديل الأخر لو تمت رسملتها ، بينما نجد أن التحفظ المحاسبي المؤقّت يعود إلى التغييّــر في التقديرات والطرق المحاسبة التي ينعكس تأثيرها على الأرباح في الفترة المالية التي تــم فيها التغيير (التغيير المؤقت) ، في حين تؤدي إلى توليد احتياطيات ســرية أو التوســع فــي المخصصات والتي يتم استنفاذها أو استخدامها في فترات مالية لاحقة كما هو الحال في إعادة التقدير للاحتياطيات أو تقدير الإهتلاكات.

بالمجمل فالتحفظ المحاسبي له أثر على قائمة المركز المالي (تخفيض صــافي الأصــول) وأثر على قائمة الدخل حسب طبيعة الظــروف، وتحــدد المقارنــة بــين أثــر المعــالجتين (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي، حيث إن المعالجة التي تنتج تخفيضا أعلى لصافي الأصول ستكون الأكثر تحفظا والعكس صحيح.

1/3/3/2 التحفظ لقائمة المركز المالي

تشتمل قائمة المركز المالي على الأصول والالتزامات وحقوق الملكيــة فالأصــول يمــارس التحفظ المحاسبي فيها كما هو الحال في الأصول الثابتة والمتداولة من خلال القياس والعرض

سواء في القوائم المالية أو من خلال التفسيرات والملاحظات المرفقة بها في التقارير المالية وسيتم تناول الإفصاح للأصول المتداولة في القياس والمعايير المحاسبية المنظمة له

1- **المخزون السلعي** : المخزون السلعي أحد عناصر الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي، ويقيم المخزون وفقا للفقرة رقم 6 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) بالتكلفة أو القيمة التحصيلية أيهما أقل، ويتأثر تقييم تكلفة المخزون بطرق وأساليب التدفق من المخزون، ويمكن التمييز بين عدة طرق وفقا لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في الفقرات 21،19، 22، 23 .

انعكس اختلاف وتعدد بدائل اختيار طرق تدفق المخزون على ممارسة التحفظ المحاسبي في تقييم المخزون السلعي، لا سيما في الظروف التي تمتاز بالتضخم، وهي السائدة عبر التفاوت الزماني والمكاني، ففي ظل هذه الظروف سيختلف تقييم المخزون السلعي وفقا لاختيار طريقة التقييم والتي تتراوح بين الأقل تحفظا كما هو الحال عند تقييم المخزون وفقا لطريقة الوارد أولا صادر أولا ، إلى الأكثر تحفظا وفقا لطريقة الوارد أخيرا صادر أولا، وتتوزع باقي الطرق بين هاتين الطريقتين من حيث مستوى التحفظ، فاستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا في تدفق المخزون أو التقييم للمخزون، تمثل أعلى بديلاً للأرباح، وأعلى تقييماً للمخزون أيضا وذلك كون المخزون المتبقي يتم تقييمه بأحدث الأسعار. كما ينعكس هذا التفاوت على التدفق النقدي، ففي حال تقدير المخزون السلعي وفقا للوارد أولا صادر أولا، فذلك سينعكس سلبا على التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لارتفاع الأرباح الناتجة عن طريقة التقييم هذه وبالتالي ارتفاع الشريحة الضريبية للوحدة الاقتصادية مما ستنعكس سلبا على التدفق النقدي على شكل ضرائب مدفوعة.

في حين ووفقا لطريقة الوارد أخيرا صادر أولا، ينتج عنها بطبيعة الحال أقل بديلاً للأرباح، وأقل تقييماً للمخزون أيضا كون المخزون المتبقي يتم تقييمه بأقدم أسعار التكلفة والمتوقع أن تكون الأقل في ظروف التضخم المفترضة. وينعكس هذا التفاوت في اعتماد الاختلاف في تكاليف وأسعار وحدات المخزون السلعي أيضا على التدفق النقدي.

أما فيما يتعلق بالعقود طويلة الأجل في المقاولات والإنشاءات فالمخزون يقدر وفقا لطريقة نسبة الإنجاز، وفيها يتم الاعتراف أولا بأول بالإيراد بنسبة المنجز من العمل، أما الطريقة الثانية والتي لم تعد مقبولة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (11) وهي طريقة الإنجاز التام، حيث يتم بموجبها الاعتراف بالإيراد عند نقطة النهاية .

الذمم المدينة : يعتبر حساب الذمم المدينة من الحسابات التي تتأثر بالتحفظ المحاسبي، حيث إن الذمم المدينة تتأثر بالديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها بالزيادة أو النقصان، فهي تزيد إذا كانت الديون المعدومة وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها منخفضا، وتنخفض الذمم المدينة إذا تم التوسع في إعدام الديون والتقدير في الديون المشكوك في تحصيلها. بمعنى أن قيمة هذا الأصل تتأثر سلبا أو إيجابا بقيمة التقدير لحسابات الديون المعدومة وتقدير الديون المشكوك في تحصيله.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

يمارس التحفظ المحاسبي في الأصول الثابتة بنوعيها الملموس وغير الملموس من خلال تعدد البدائل والخيارات في المعالجات المحاسبية للاهتلاك، والاهتلاك يعرف في الأدب المحاسبي بأنه داله عناصرها القيمة الدفترية للأصل، قيمة الخردة، والعمر الإنتاجي للأصل، وممارسة

التحفظ يتأتي من خلال الاختلافات في الاختيار بين البدائل المتاحة لمعالجة هذه العناصر من جهة، والاختيار بين طرق احتساب الاهتلاك المتعددة من جهة أخرى.

فعناصر الاهتلاك هي بالإضافة إلى تكلفة الأصل تشمل العمر الإنتاجي للأصل وقيمة الخردة وكلاهما يحدد من خلال تقدير الخبراء، مما يعني أنهما يمثلان مجالين من مجالات ممارسة التحفظ المحاسبي حيث إن الاهتلاك سيزيد أو ينقص بزيادة أو نقصان سنوات العمر الإنتاجي المقدرة، فإذا ما كانت الإدارة تمارس التحفظ المحاسبي فإنها ستعمل على تقدير منخفض للعمر الإنتاجي أو تقدير منخفض لقيمة الخردة، مما يعني ارتفاع الاهتلاك السنوي للأصل، وبالتالي انخفاض القيمة الدفترية له، وارتفاع المصاريف وبالتالي انخفاض الدخل، أما إذا ما تدنى مستوى التحفظ المحاسبي للإدارة، فأنها ستزيد من تقديرها لسنوات العمر الإنتاجي أو تزيد تقديراتها لقيمة الخردة وبالتالي انخفاض الإهتلاك السنوي، وانخفاض المصروفات وزيادة الدخل.

ويلعب تنوع البدائل في تبني الإدارة لطرق احتساب الاهتلاك، دورا في اختلاف مستويات التحفظ المحاسبي والذي يختلف باختلاف الطريقة ، فمن طرق الاهتلاك ما تبنى على أساس العامل الزمني ، وفيها يكون الزمن العامل المحدد لتناقص قيمة الأصل، ومنها ما يقوم على أساس الإنتاج والطاقة المستغلة، إذا كان عامل الاستخدام هو الأكثر فعالية في تحديد الانخفاض في قيمة الأصل، ومن طرق احتساب الاهتلاك :

- طريقة القسط الثابت
- طريقة مجموع أرقام السنين
- القسط المتناقص

– النفاذ أو الإنتاج الفعلي منسوبا إلى الإنتاج المتوقع الكلي ونسبة الطاقة المستغلة

ويختلف الاهتلاك السنوي باختلاف طريقة احتساب الاهتلاك التي تعتمدها الإدارة، حيث أن طريقة الاهتلاك المتناقص ومضاعف الرصيد المتناقص والاهتلاك المحسوب على أساس مجموع أرقام السنين وجميعها تسمى بطرق الإهتلاك المتسارع يكون فيها قسط الإهتلاك بالسنوات الأولى أعلى منه في السنوات التالية، إما في طريقة القسط المتساوي فيتم توزيع القيمة القابلة للاهتلاك للأصل على سنوات عمره الإنتاجي، ولما كان الاختيار من بين هذه الطرائق هي بدائل متاحة للإدارة وهي جميعها مقبولة وفقا للقواعد المحاسبية ، فان الاختيار بين هذه البدائل يعكس التحفظ المحاسبي للإدارة، فالإدارة التي تعتمد الاهتلاك المتناقص تكون أكثر تحفظا من الإدارة التي تعتمد طريقة قسط الاهتلاك المتساوي.

الأصول غير الملموسة

نصت الفقرة 89 من المعيار 38 على انه يمكن استخدام مجموعة طرق إطفاء مختلفة لتخصيص المبلغ القابل للاهتلاك للأصل على أساس منتظم على مدة عمره الإنتاجي، وهذه الطرق تشمل طريقة القسط الثابت وطريقة الرصيد المتناقص وطريقة وحدة الإنتاج، ويتم اختيار الطريقة المستخدمة لأصل ما بناء على النمط المتوقع لاهتلاك المنافع الاقتصادية، ويتم تطبيقها باستمرار من فترة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغير في النمط المتوقع لاهتلاك المنافع الاقتصادية التي سيتم اشتقاقها من ذلك الأصل.

الخصوم

تتعدد أوجه ممارسة التحفظ المحاسبي في المطلوبات فوفقا للفقرة 39 من المعيار المحاسبي 22 يتم الإفصاح عن المطلوبات المتداولة كالدائنين وأوراق الدفع وغيرها بالقيمة الحالية إذا

كان الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية هاما نسبيا، بمعنى أن تخصم القيمة الاسمية للالتزامات هذه ويفصح عنها بالقيمة الحالية ، ويمكن أن تظهر ممارسة التحفظ المحاسبي في المعالجات الكلية للالتزامات المتداولة، حيث نجد أن فريقا من المحاسبين والإداريين لا يرى في عرض الالتزامات المتداولة بالقيمة الحالية- أي خصمها أمرا ضروريا- جوهرية العرض بالقيمة الحالية للالتزامات المتداولة ، مبررين ذلك بانخفاض العمر الزمني لهذه الالتزامات، والذي يمثل أحد عناصر دالة احتساب الخصم، مما ينعكس على انخفاض قيمة الخصم وبالتالي عدم جوهرية هذا الأمر، وتجاهله من قبل الإدارة والتي تظهر هنا مستوى مرتفعاً من التحفظ المحاسبي، والتي تفصح عن الالتزامات المتداولة بالقيمة الدفترية، مقابل الإدارة التي تمارس مستوى منخفضاً من التحفظ المحاسبي والتي تبحث عن تخفيض الالتزامات بأية وسيله مقبولة، فتعمل على خصم الالتزامات المتداولة وإظهارها بالقيمة الحالية والتي تكون بأقل من القيمة الاسمية أو الدفترية لها .

كما يتم العرض للالتزامات والمخصصات بالقيمة الحالية كما ورد في الفقرتين 45، التي أشارت إلى إظهار المخصصات وتسوية الالتزامات بالقيمة الحالية والفقرة 46 التي تناولت معالجة المخصصات والالتزامات القريبة من تاريخ إعداد الحسابات الختامية، والتي تنص على انه وبسبب القيمة الزمنية للنقود فإن المخصصات الخاصة بالتدفقات النقدية الصادرة التي تنشأ بعد وقت قصير بعد تاريخ الميزانية العمومية تشكل عبئا اكبر من تلك المخصصات التي تأتي فيما بعد حيث تنشأ تدفقات نقدية صادرة بنفس المبلغ فيما بعد، ولذلك يتم خصم المخصصات حيث يكون الأثر ماديا. وممارسة التحفظ المحاسبي عائدا إلى الحرية في الخصم من عدمه حيث جعل معيار التقدير بمستوى الأهمية، وهو أمر تقديري، إضافة إلى التقدير

مرة أخرى الذي ترك للإدارة تحديده فيما ورد في الفقرة 36 حول القياس: بأنه يجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص **أفضل تقديراً** للصرف المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الميزانية العمومية.

أما المطلوبات طويلة الأجل ومنها الأوراق التجارية طويلة الآجل ، و السندات: تتشابه المطلوبات طويلة الأجل مع المطلوبات قصيرة الأجل في القياس والإفصاح من حيث إظهارها بالقوائم المالية بالقيمة العادلة وهي القيمة الحالية لمبالغ التسوية المقدر دفعها لتسوية هذه الالتزامات، والمتمثلة في القيمة الاسمية مطروحا منها الخصم المحسوب على القيمة الاسمية بمعدل الخصم السائد.

2/3/3/2 التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل

تشتمل قائمة الدخل على مجموعتي الإيرادات والمصروفات. ويمارس التحفظ المحاسبي في قائمة الدخل من خلال اختيار المحاسب للبدائل التي تقلل من الإيرادات والبدائل التي تزيد من المصروفات في حالات عدم التأكد، والتي تفضي في نهاية الأمر إلى التخفيض في الدخل

الإيرادات:

يمارس التحفظ المحاسبي في الإيرادات على نطاق واسع كما تبينه الممارسات المحاسبية للبدائل المتاحة في حالات عدم التأكد وذلك من خلال استخدام الأساليب المتاحة من البدائل لتأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى أطول فترة ممكنة، أو من خلال استخدام الأساليب المتاحة لتخفيض الإيراد المعترف به.

فالتحفظ المحاسبي لتأجيل الاعتراف في الإيرادات يكون بتأجيل الاعتراف بتحقق الإيراد إلى فترات لاحقة لنقطة البيع، كما هو الحال في البيع بالتقسيط على أن يتم الاعتراف بالبيع عند استلام كامل المبلغ، بالإضافة إلى المستوى العالي من التحقق الذي تتطلبه المحاسبة للاعتراف بالإيراد. ففي عمليات البيع وعلى الرغم من اعتبار نقطة البيع هي نقطة الاعتراف بالإيراد، إلا انه تترافق بعملية الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع بعض الحالات التي تعجل أو تؤخر الاعتراف بالإيراد إلى ما قبل أو بعد نقطة البيع، وذلك بسبب درجة تأكد تحقق الإيراد، فإذا زادت درجة التأكد عجل بالاعتراف بالإيراد إلى ما قبل نقطة البيع، والعكس إذا ما انخفضت درجة التأكد، أجل الاعتراف إلى ما بعدها كما هو الحال في العمليات الإنتاجية حيث يمكن أن يتم الاعتراف بالإيراد أثناء العملية الإنتاجية، أو عند الانتهاء من العملية الإنتاجية، أو بعد العملية الإنتاجية (عند استلام الثمن) أو شحن البضاعة .

إما إذا كانت الخدمات تؤدى عن طريق تأدية عدد غير محدد من الأعمال خلال فترة محددة، فإنه يمكن لأسباب عملية الاعتراف بالإيراد باستخدام طريقة الخط المستقيم (القسط المتساوي) إلا إذا توافرت دلائل توضح أنه يمكن استخدام طريقة أخرى أفضل لحساب نسبة الإتمام.

المصروفات

يمارس التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصروفات من خلال الأساليب المحاسبية المتاحة لبدائل حالات عدم التأكد والتي تهدف إلى تعظيم قيمة المصروفات والتعجيل في الاعتراف بها، وينطوي التحفظ المحاسبي للمصروفات على اختيار الأساليب المحاسبية التي تفضي إلى الأخذ بالقيمة الأعلى للمصروف من بين البدائل المتاحة للأساليب المحاسبية الممكن استخدامها، ومنها الاعتراف بالخسائر المتوقعة من الدعاوي القضائية ضد الوحدة، والاعتراف

بالخسائر الناجمة عن تناقص قيمة الأصول كمصروف أو خسارة، وتدني مستوى ودرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالمصاريف أو الخسائر المتحققة أو المتوقعة .

4/3/2 مقاييس التحفظ المحاسبي

تعددت المنهجيات المستخدمة في قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية وإن اختلفت هذه المنهجيات أحياناً في النتائج التي تتوصل إليها، إلا أن جميعها قامت على أثر الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر في التقارير المالية وتحديداً صافي الأصول، والأرباح، والمستحقات. كما تقوم هذه المناهج على فكرة القياس البديل لمستوى التحفظ، كما هو الحال العوائد والمستحقات وصافي الأصول ويمكن التمييز بين منهجين الأول يعود إلى المقاييس المبنية على الأرباح وتشمل مقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم ، مقياس التغير في الأرباح ، ومقياس المستحقات، أما الأسلوب الثاني فقد قام على العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية.

1/4/3/2 مقياس الأرباح والمستحقات Earnings/Accrual Measures

يشير التحفظ المحاسبي ضمنيا إلى أن تأثير الأرباح على القوائم المالية أكثر استمرارا من الخسائر، فالزيادة غير المتحققة في الأصول أو الإرباح (المتوقعة) لا يعترف بها في الوقت الذي تظهر به، ولكن في الفترات المالية التالية القادمة مع تحقق التدفقات النقدية للزيادة المتحققة ، فمثلا إن ظهرت أخبار ايجابية لأصل تمتلكه الشركة يتضمن زيادة التدفقات النقدية المتوقعة لهذا الأصل، فإن هذه الزيادة يعترف بها في الفترات المالية التالية بالحجم الذي يتحقق من التدفقات النقدية المتوقعة، وهذا يعني أن أثر الأرباح المتوقعة يستمر لفترات مالية تالية، حيث إن الشركات التي لديها إيرادات موجبة أو تغيرات موجبة في الإيرادات يحتمل أن

يكون لديها مكاسب، هذه الأرباح والزيادة في الإيرادات يحتمل أن تكون كذلك مستمرة، بينما إن كانت الأخبار سيئة تتضمن انخفاضا في التدفقات النقدية المتوقعة للأصل، وبنفس المستوى من درجة التحقق لتلك الأخبار الإيجابية، فانه يؤخذ بها ويعترف بأثرها حالا ولا ينتظر حتى يتحقق التدفق النقدي المرتبط بها ، حيث يقع الأثـــر دفعـــة واحـــده lump sum drop in earnings كتخفيض للأرباح في الفترة المالية الحالية ولا يتأخر تأثيره لفترات مالية تاليـــة، فالشركات ذات العوائد السلبية أو الأرباح المنخفضة هي أكثر ميلا إلى لاعتراف بالخـــسائر، وستكون الخسائر أنية التحقق (عاجلا) ولا ترحل لفترات مالية تالية، كما هو الحال في نقص الأصول أو الأرباح المتوقعة. ومن هذه المقاييس نموذجا باسيو لقياس الـــتحفظ المحاســـبي ، النموذج القائم على العلاقة بين الأربـــاح وعوائـــد الأســـهم Earnings/Stock Returns Relation Measures والنموذج القائم على التغير في الأرباح Earnings Measures

ومن ابرز الدراسات التي استخدمت هذا المقياس .Givoly and Hayn (2000), (Morton Ball and Shivakumar,)2002), (Pae. Jinhan *et al.,*2004), (Brouwer,2008), (2006

2/4/3/2 مقياس المستحقات Accrual Measures

لاحظ Givoly and Hayn (2000) أن التحفظ المحاسبي وبمرور الوقت يخفــض الـــربح التراكمي، لذا رأوا أن المستحقات المتراكمة عبر الزمن يمكن أن يكون لها دلالة لقياس التحفظ المحاسبي، كما أن أرباح الشركات في حالة الثبات وبدون تحفـــظ محاســـبي، تميـــل فيهـــا الإيرادات إلى أن تكون قريبة من التدفقات النقدية ومستحقات الفترة تميل إلى أن تكون صفراً،

ومع ثبات العوامل الأخرى، تشكل سلبية الاستحقاق التراكمي (انخفاضه) للـشركات بمـرور الوقت (زيادة الذمم الدائنة مستحقة الدفع) مؤشرا لوجود وقياس التحفظ المحاسبي، في حـين يعبر معدل التراكمي للاستحقاق السلبي مؤشرا على درجة التغير في التحفظ المحاسبي بمرور الوقت.

ومن مقاييس المستحقات للتحفظ المحاسبي نموذج (Ball and Shivakumar, 2006) وهو تطوير لنموذج (Givoly and Hayn (2000 المبني على فكرة أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض الربح المحاسبي مقارنة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي ، ليقاس التحفظ من خلال العلاقة بين الربح على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي التشغيلي، حيث إن الانخفاض في الاستحقاق (الفرق بين الربح والتدفق النقدي التشغيلي) يعد مؤشرا على مستوى التحفظ المحاسبي. واستخدم النموذج التالي

$$ACC_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta REV_{it} + \alpha_2 GPPE_{it} + \alpha_3 \Delta CF_{it} + \alpha_4 D\Delta CF_{it} + \alpha_5 D\Delta CF_{it} * \Delta CF_{it} + \varepsilon_{it}$$

3/4/3/2 مقياس نسبة القيمة الدفتريـة إلـى القيمـة الـسوقية Book-to-Market Measures

تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحـاً منها الأسهم الممتازة (على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في السوق في نهاية العـام. واسـتند Beaver and Ryan (2000) إلى هذه العلاقة في اختبار التحفظ المحاسبي، حيث استندا إلى أن الـشركات التـي تستخدم التحفظ المحاسبي ممثلا في التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي وبثبات العوامـل

الأخرى تُظهر انخفاضا لصافي الأصول، وبالتالي انخفاضا في نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، بمعنى أن القيمة الدفترية لموجودات الشركة أقل منها للقيمة السوقية.

ويظهر تقدير معامل المتغير الوهمي على مستوى الشركة الجزء الثابت من الاختلاف بين نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للشركات. على أن الانخفاض في المعامل المقدر يعني زيادة في انخفاض تقييم صافي الأصول وبالتالي ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي.

كما يمكن فحص مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية من خلال احتساب الفرق بين القيمة الدفترية والسوقية وباستخدام اختبار (Independent sample t-test)، فإذا كانت هذه النسبة سالبة بدلالة إحصائية فذلك يشير إلى انخفاض القيمة الدفترية عن قيمتها السوقية خلال فترة مستمرة من الزمن، وبالتالي دل ذلك على استخدام سياسات محاسبية متحيزة نحو تعجيل الاعتراف بالمصاريف والخسائر وتأخير الاعتراف بالإيرادات والمكاسب، حيث إن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية إلى أقل من الواحد صحيح يشير إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. إذ إن تقييم الشركة لذاتها يكون أقل من تقييم السوق لها، وبالتالي يشير ذلك إلى التحفظ في سياساتها المحاسبية.

4/4/3/2 مقياس الالتواء والتفرطح للإيرادات Skewness & Kurtosis of earnings distribution

كمقياس بديل Proxy Measures للتحفظ المحاسبي يقيس اختبار التفرطح للإيرادات القوة التفسيرية النسبية لمعامل التفسير في الانحدار المتعدد للعوائد السلبية (الأنباء السيئة) والعوائد الايجابية (الأنباء الجيدة) . يقوم هذا الاختبار على افتراض أن التغير في الربح ليس

بالضرورة أن يتبعه تغير مماثل في الإتجاه والمقدار في التدفق النقدي، وتنعكس هذه النتـــائج على سلبية تفرطح الإيرادات مقارنة بالتدفق النقدي. ومن أبرز الدراسات التي استخدمت هذا المقياس (Brouwer,2008), (Givoly and Hayn, 2000), (Li, Zining, 2007)

5/3/2 استخدامات ومبررات التحفظ المحاسبي

تتسق مبررات واستخدامات التحفظ المحاسبي مع استخدامات المعلومـــات المحاســـبية علـــى اعتبار انعكاس اثر التحفظ المحاسبي على طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية، وفي هذا الصدد يقول (Watts, 2003a) إن التحفظ المحاسبي يستمد مبرراته واستخداماته من اســـتخدامات المحاسبة في تنظيمها لعلاقة المنشاة مع الأطراف الخارجية ممثلة بكافة أطياف المـــستخدمين لهذه المعلومات، والتي انعكست على التغيرات المرتبطة بنشأة وتغيرات هيكلية الإبلاغ المالي عبر الزمن.

فالعلاقات التعاقدية بين الأطراف المختلفة في المنشاة ممثلة بالمديرين والملاك والمقرضـــين والعاملين مع المنشاة ترجمة لهذه الاستخدامات، وبين(Watts, 2003) أن التحفظ المحاســـبي يلعب دورا فاعلا في التعاقدات والتقاضـــي والتنظـــيم والـــضرائب، بينمـــا أضـــاف (LaFond and Watts, 2006) تفسيرا جديدا إلى التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المنشاة وتخفيض اللاتماثل في المعلومات.

1/5/3/2 التعاقدات

يرى(Watts, 2003a) أن تفسير التحفظ بالتعاقدات أخذ مساحة تتناسب مع أهميته وعلاقته بالتحفظ المحاسبي، والذي يرد في كثير من الأحيان على انه السبب الأول إن لم يكن

الأوحد، حيث يمكن تبرير وتفسير بقية الأسباب من خلاله، فالتعاقدات تفسر ثلاث من خصائص القياس المحاسبي وهي التوقيت المناسب والقابلية للتحقق والتفاوت او اللاتماثل في التحقق للإيرادات والمصروفات (Watts, 2003a) .

فالشركة هي كيان قائم على مجموعة من التعاقدات بين مختلف الأطراف داخليا وخارجيا؛ كعقود الدين بين الشركة وأصحاب الديون، وعقود تعويضات الإدارة بين الشركة والإدارة، عقود العاملين، وعقود خدمات ما بعد البيع وغيرها من العلاقات التعاقدية، وجميع هذه الأطراف تحتاج إلى المعلومات وعلى وجه الخصوص المالية منها، وفي التوقيت المناسب بهدف تخفيض تكاليف الوكالة العائدة إلى تضارب المصالح بين هذه الأطراف والتي تنتج عن رغبة وميل الإدارة والأطراف الأخرى إلى تعظيم ثرواتهم على حساب الشركة (Watts and . Zimmerman. 1986). فأصحاب عقود الدين يستخدمون ما استطاعوا فرض القيود على الشركة وتصرفاتها بهدف الحد من التدفقات النقدية والإبقاء على أعلى قيمة لموجودات الشركة فيها، لتوفير ضمانه لحفظ حقوقهم من جهة، وتحد من فرص ومقدرة الإدارة والمالكين على زيادة تعويضاتهم وتوزيعاتهم من جهة أخرى، وهذا بطبيعة الحال ينعكس سلبا على قيمة الشركة، فعندما تتوافر فرص استثمارية بديلة للمساهمين يمكنها توفير ما حرموا من توزيعات نقدية حددتها قيود عقود الدين (Watts, 2003a).

كما أن القابلية للتحقق للمعلومات تلعب دورا في أثر التعاقدات وقيودها، فصعوبة التحقق من البيانات الايجابية كالتدفقات النقدية المتوقعة لتطوير منتج هي بيانات ذات أثر إيجابي في تقييم أداء الإدارة والشركة، ولكن صعوبة التحقق من هذه التدفقات كونها قائمة على افتراضات متعلقة بالمستقبل، يجعل من الصعوبة بمكان أن تتضمنها عمليات تقييم الشركة

لأغراض تخفيف قيود التعاقدات، وكذا الحال بالنسبة إلى البيانات التي تتضمن معلومات سلبية، كتوقع انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية، تكون مثل هذه البيانات ذات أثر سلبي في تقييم الأطراف الأخرى للشركة ولا تتطلب ذاك المستوى من التحقق المطلوب للاعتراف بالبيانات الايجابية ، فتستجيب عملية التقييم لأثر هذه البيانات وتنعكس على التقييم.

1/1/5/3/2 عقود تعويضات الإدارة وتوزيعات الأرباح

تعتبر عقود التعويضات للإدارة احد أهم التفسيرات للتحفظ المحاسبي على اعتبار أن التحفظ المحاسبي جاء نتيجة لتقنية التعاقد بين المنشاة والأطراف الخارجية، فالإدارة بطبيعة الحال تميل إلى التفاؤل فيما يتعلق بتوقعاتها المستقبلية، لتحقيق أهدافها وأهداف موكليها . فتبني السياسات المحاسبية المحددة لمستوى التحفظ المحاسبي تتأثر بمستوى ونوع وهيكلية ثروات المديرين أنفسهم، فالمديرون الهيابون للمخاطر سيتبنون سياسات محاسبية متحفظة أكثر من غيرهم بهدف المحافظة على ثرواتهم ومراكزهم التي يستثمرون بها خبراتهم، حيث تنعكس هذه الاستثمارات بالانطباعات التي تسري حول أدائهم في القطاعات التي يعملون بها كمحدد لنمط أدائهم (M. Lubberink, *et al.,*2000)، كما أن الاختيار بين البدائل المتاحة في حالات عدم التأكد، تبرز تعارض المصالح في المحاسبة الانتقائية عندما يقوم المديرون بطبيعة الحال باختيار الأساليب المحاسبية التي يمكن أن تحقق مصلحتهم، والتي تتراوح بين التدني أو التوسع في ممارسة التحفظ المحاسبي مما يؤدي إلى تخفيض الأصول وصافي الدخل ويكون هذا أقل ممانعة واعتراضا من أصحاب المصالح باعتباره مقبولا وحسنا لديهم، وما يترتب على ذلك من تأجيل التعويض إلى فترات قادمة، حيث يقايض فيها المدير بين تعويضه الحالي وتعويضه المستقبلي، فالدخل المحاسبي الذي يعلن عنه المدير يحدد نمط التعويض الذي

سيحصل عليه ، من خلال تبني أسلوب محاسبي أكثر تحفظا يكون بمقدور المدير نقل أو تحويل الدخل الخاص للفترة الحالية إلى فترات تالية بحيث يحصل على مدفوعات إضافية أعلى والذي بتبنيه يعظم الأصول والأرباح والذي يعتبر من وجهة نظر أصحاب المصالح خداعاً وغشاً، لذا يمكن القول هنا بان التحفظ المحاسبي يعتبر وسيلة من وسائل التلاعب بالمعلومات الخاصة التي يملكها المدير دون غيره للتلاعب بنتائج أدائه وإمكانية نقل وتدوير أثار هذه المعلومات (Haijin Lin,2006)، كما أن التحفظ يلعب دورا أساسيا في حماية الملاك من التوزيعات والتعويضات المستحقة للإدارة الناتجة عن المكاسب غير المتحققة في حال عدم وقوعها مستقبلا. فالتفاوت في التحقق بأخذه بالخسائر المتوقعة والاعتراف فيها، وعدم أخذه بالإيرادات المتوقعة والاعتراف يمثل قيدا تعويضيا يُفرض على الإدارة من قبل الملاك (Watts, 2003a) .

ويعمل التحفظ المحاسبي على الحد من التفاؤل الذي يسيطر على توقعات الإدارة وتصرفاتها، والذي من شأنه أن يساعد في السيطرة على الصراع بين الإدارة والمساهمين من جهة، وبين الملاك والمقرضين من جهة أخرى من خلال حماية المقرضين من اثر التوسع في توزيعات الأرباح، والتي إن لم تتحقق مستقبلاً فإنها تكون قد وزعت ودفعت لأصحاب الأسهم، مما ينعكس سلبيا على مستوى الضمان للمقرضين، وتركهم أمام مخاطر عدم السداد، في حين تعمل زيادة التحقق كعامل محايد في حال تحققها، فلا توجد أية مكاسب إضافية لأصحاب هذه الديون عند استحقاقها إذا كانت قيمة صافي الأصول أعلى من القيمة الاسمية للديون، بمعنى انه لا توجد مكاسب إضافية لهم (Watts, 2003a, Wu & Zimmerman, 2003) ، إلا انه يبقى عاملا إيجابيا حيال درجة الضمان للمقرضين سواء في خدمة أعباء الدين أو الدين

نفسه، لأن المقرضين يتقدمون على الملاك في الحصول على المتاح من الأموال وبالتالي فالانخفاض في الأرباح الناتج عن التوسع في التحفظ المحاسبي سينعكس على الملاك أكثر منه على المقرضين .

من الدراسات التي تناولت التعاقدات مع التحفظ المحاسبي (Haijin Lin,2006 , Leone, Wu & Zimmerman, 2003, Bushman and Piotroski ,2006. Watts, 2003a, Ball & Shivakumar ,2005, Ball ,2008)

2/5/3/2 التقاضي litigation

يبرز التقاضي وتكاليفه على المدقق والإدارة بحد سواء كسبب من أسباب اختلاف درجات تبني الإدارة للتحفظ المحاسبي، وتزايدت حديثا عمليات التقاضي سواء بين أطراف التعاقد في عمليات التدقيق أو ما يعرف بالطرف الثالث المستفيد ، والتي أسهمت في خروج العديد من شركات أعمال التدقيق من السوق بسبب الإفلاس الناتج عن التقاضي، أو بسبب تزايد حالات التقاضي التي واجهتها، ويمكن أن ترد أسباب هذا التزايد إلى اعتبارات وفقا ما ورد لدى (Arens, *et al.,*2008, p112) منها:

- الإدراك المتزايد من مستخدمي القوائم المالية للمسئولية القانونية للمدقق.
- زيادة اهتمامات ودور الهيئات التنظيمية والإشرافية لحماية مصالح المستثمرين
- التعقيد في عمليات التدقيق والمحاسبة المرافقة للتعقيدات في بيئة الأعمال التشغيلية ، والحجم ، والتعقيدات المرافقة والناتجة عن التوجه نحو العولمة .

- القبول العام والإقبال على رفع الدعاوى القضائية بحق من يملك المقدرة علـــى دفـــع تعويضات عن الأضرار.

- بروز ظاهرة التنافس في بيئات عمل المحامين على العمل وفقـــا لأســـاس الأتعـــاب المشروطة، بمعنى أن المتضرر يحصل على عائد في حال النجاح في الـــدعوى دون مخاطر تكبد مصاريف المحامين في حال فشل الدعوى القضائية.

- ميل شركات التدقيق إلى التسويات بعيدا عن المقاضاة لتجنب تكبد مصاريف إضافية، ولتفادي الآثار السلبية للتقاضي لا سيما وان التدقيق من الصناعات عالية الحـــساسية المبنية على سمعة الشركة في أوساط الرأي العام.

وعطفا على تفاوت الشركات في ممارستها لمستويات التحفظ المحاســـبي، وتأثيراتـــه علـــى مخرجات التقارير المالية، فإن احتمالية توقع المقاضاة و مخاطر التقاضي تزيد وترتفع فـــي حالة المبالغة في تقييم الأصول overstating والتي تمثل حداً أدنى من مستوى التحفظ، أكثر منها في حالة انخفاض تقييم الأصول understating والتي تمثل مستوى أعلى مـــن تبنـــي التحفظ المحاسبي (Watts, 2003a. Huijgen & Lubberink, 2003 . Bushman and Piotroski 2006. Hellman, 2008).

ومخاطر التقاضي تتفاوت من بلد إلى أخر تبعا لقوة وجودة أنظمة التقاضي فالتفاوت الزمني لاستجابة الإرباح للأنباء السيئة بسرعة أكبر منه للأنباء الجيدة (التحفظ المحاسبي)، يكون أكثر في شركات البلدان التي تمتلك نظام تقاضي جيداً منها في البلدان التي يكون نظام التقاضي اقل جودة (Bushman and Piotroski 2006, Ball and Shivakumar,2006).

من الدراسات التي تناولت علاقة التقاضي بالتحفظ المحاسبي (Brouwer, 2008, Ball and Shivakumar, 2006, Watts, 2003a, Huijgen & Lubberink, 2003 . (Bushman and Piotroski 2006. Hellman, 2008

3/5/3/2 البعد الضرائبي

تقوم العلاقة بين التحفظ المحاسبي وضريبة الدخل من خلال علاقة كل منهما بالأرباح، وهي علاقة تناظرية عكسية، حيث إن الكشف عن الأرباح على علاقة عكسية بمستوى التحفظ المحاسبي، بمعنى أن التوسع في التحفظ المحاسبي يقود إلى أرباح متدنية والعكس يقود إلى أرباح أعلى. في حين العلاقة بين ضريبة الدخل والأرباح المعلنة من قبل الشركات هي علاقة طردية، بمعنى أن الشركات التي تفصح عن أرباح مرتفعة ستتحمل ضرائب مرتفعة أيضا مقارنة في حالة الإعلان عن أرباح أقل، ومن بديهيات الأمور أن تلجأ الشركات إلى الإعلان عن أرباح أقل لتجنب ما يمكن من الضريبة، من خلال إظهار الإيرادات بأقل ما يمكن وإظهار المصروفات بأكبر ما يمكن بتبني مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي، ومن هنا تقوم الشركة بالتحفظ ببياناتها المالية.

ويرى الباحث واتساقا مع محتوى مدلولات ومقاصد تصنيف التحفظ المحاسبي أن الانخفاض في الضريبة الناجم عن الانخفاض في الأرباح المترتبة على ممارسة سياسات محاسبية متحفظة على المدى الطويل، يعتبر في حد ذاته إعادة جدولة للضرائب المدفوعة، وليس تخفيضا لها، فما تم تجنب دفعه في الفترة المالية الحالية سيتم دفعه في الفترات المالية اللاحقة، وذلك اتساقا مع مفهوم التحفظ المؤقت أو تحفظ قائمة الدخل، فالمصروفات التي تم الاعتراف بها في الفترة المالية الحالية بسبب هذه الممارسات ستقود إلى انخفاض لهذه

المصروفات في الفترات المالية اللاحقة بنفس المقدار، بمعنى سيكون لها أثرمعاكس للفترات المالية التالية بنفس المقدار، وان كان مثل هذا التفسير يوحي بإفراغ هذا البعد التفسيري من محتواه لعدم جدوى تأثير التحفظ المحاسبي على آليات ترتيب أولويات جدولة دفع الــضريبة، وإفقادها بعدها الاستثماري، إلا أن مثل هذا الإيحاء يمكن تفنيده من أن المنافع المتحققة مــن تأجيل دفع الضريبة إلى فترات مالية تالية، لا تنحصر في إعادة الجدولة بحد ذاتها فقط، وإنما بما تؤول إليها نتائج مثل هذه الجدولة، سواء من حيث القيمة الزمنية للنقود، على اعتبار أن القيمة الحالية لوحدة النقد التي تم تجنب دفعها كضريبة دخل اليوم هي اكبر من القيمة الحالية لوحدة النقد التي ستدفع في فترات مالية لاحقة. أو من حيث كونها تمثل مصدر تمويل بــدون تكلفة، والتي تتيح الفرصة أمام الشركة إلى إعادة استثمار الفائض النقدي الذي يوفره تأجيــل استحقاق الضريبة إلى فترات مالية تالية.

4/5/3/2 البعد التشريعي والتنظيمي

على الرغم من أن المقارنة زمنيا بين التحفظ المحاسبي والتطور التنظيمي والتشريعي للمحاسبة يشير بوضوح إلى تقدم التحفظ المحاسبي على التنظيم المهني والتشريعي للمحاسبة ممثلا بإصدار المعايير المحاسبة الدولية، كما يشير إلى ذلك الأدب المحاسبي حيث إن ممارسة التحفظ المحاسبي تعود إلى فترات زمنية أبعد بكثير من التأطير الزمني للمعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي لا يمكن أن يفسر ما جاء تاليا ما سبقه، بمعنى أن المعايير المحاسبية الدولية والتي جاءت تاليا بعد التحفظ المحاسبي لا تفسر التحفظ المحاسبي، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن مفهوم التحفظ المحاسبي وتطبيقاته قد انعكس جليا على وضع المعايير المحاسبية، فعلى الرغم من الدور البارز الذي تلعبه التعليمات المتعلقة بالإبلاغ، كواحد من أعمدة دوافع

الشركات للإبلاغ عن بيانات مالية متحفظة محاسبياً، حيث أشار إلى ذلك (Watts, 2003a) عندما اعتبر أن الخسائر الناتجة عن المغالاة في قيمة الأصول والدخل تكون ذات أثر أكبر من المكاسب مع حالة تخفيض قيمة الأصول والدخل، ليقدم مبررا للمشرعين وواضعي المعايير دافعا بالدعوة لان تكون البيانات المالية متحفظة محاسبياً.

إلا أن تطبيقات التحفظ المحاسبي انعكست على مواقف واتجاهات واضعي المعايير المحاسبية غير المؤيدة لمثل هذه التطبيقات والتي تتعارض مع عناصر وخصائص المعلومات المحاسبية، ويظهر ذلك جليا في التوجه الأخير للمعايير المحاسبية بتبنيها القيمة العادلة والتي تحد من تطبيقات التحفظ المحاسبي المصاحبة لممارسات الاختيار بين البدائل في ظروف عدم التأكد .

6/3/2 التحفظ واللاتماثل في المعلومات ونظرية الوكالة

من المسلم به محاسبيا أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يقلل من حالة عدم التأكد لدى أصحاب المصالح حول واقع الشركة ومستقبله، ويلعب توقيت الإفصاح دورا ويعكس مضمونا يرتبط بالإفصاح ذاته، فالإفصاح المبكر يفترض به أن يرتبط بردة فعل ايجابية، وان كانت تحمل بعض التكاليف على الإدارة والشركة. في حين أن الإفصاح المتأخر له تكلفة ، وان كان ينطوي على بعض المنافع للإدارة والشركة، كإتاحة الوقت أمام الإدارة لاستكمال تعاملات بظروف مواتية للشركة إذا كان يتوقع أن يكون للتبكير به اثر سلبي على سير استكمال هذه الإجراءات، أو أن تكون المنافع للإدارة أو المستخدم الداخلي المطلع على حساب الملاك كبيع الأسهم المملوكة أو الإفادة من خيارات التحويل للتعويضات، أو التمهيد للدخل

Income smoothing باستخدام مرونة تطبيق السياسات والبدائل بين الخيارات المحاسبية المقبولة لتحسين نوعية المعلومات المفصح عنها، لذا فالإدارة سوف تختار توقيت الإفصاح بناء على ما لديها من معلومات وما تتوقعه من ردة فعل السوق تجاه الإفصاح، وبالتالي تعكس عملية الإفصاح دوافع الإدارة وتربط تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بتكاليف/ عوائد التي يمكن للإدارة تحملها / تكتسبها من جراء تأخير/ تبكير الإفصاح عنها (الرفاعي، 2009) .

ويترتب على تفاوت السيطرة وامتلاك المعلومة القائم على اعتبار أن الوكيل هو من يقوم بإدارة الشركة ولديه المعرفة التامة بما يجري فيها، ما يعرف باللاتماثل بالمعلومات والناشئة عن عدم اكتمال المعلومات في نظرية الوكالة (هيندركسون،2008، ص 235) فالوكيل هو من يوفر المعلومات التي يتصرف على أساسها الموكل، كما هو الحال في الإفصاح والعرض، والتي بطبيعة الحال لن ترقى إلى المستوى المعلوماتي لدى الوكيل، حيث ستبقى هناك معلومات ينفرد بها، فالمديرون يمثلون المصادر الأساسية للمعلومات عن أداء الشركات الحالي وتوقعاتهم المستقبلية، لذا إمكانية التفرد بالمعلومات تتيح لهم التصرف في غيابها لدى الغير، وهنا نعني بالمعلومة الإيجابية منها والسلبية، فالأخبار والتوقعات الايجابية يمكن للإدارة أن تستثمر غيابها عن الغير بقصد أو بدون قصد في تعظيم ثرواتهم الخاصة، كشراء الأسهم وغيرها، وفي حال التوقعات والأخبار السلبية، يمكنها استثمار عدم معرفة الآخرين بهذه المعلومات أيضا لتعظيم ثرواتهم أو على الأقل تجنب خسائر ترتبط بهذه التوقعات، كبيع الأسهم بأسعار مرتفعة، كما هو الحال في فصول فضيحة شركة ارنون للطاقة، التي بدأت بتضخيم إدارة الشركة لأرباحها إلى نحو مليار دولار في العام، والناتجة عن تغييب التحفظ

المحاسبي بتغييب التحقق للإيرادات، حين اشترت إدارة شركة Enron عقوداً واشتقاقات واعترفت بتغيرات القيمة في الأرباح والتي أدت إلى ارتفاع سعر السهم من 20 دولاراً إلى ما يقارب 90 دولاراً خلال اقل من سنة واحده، تبعتها المرحلة الثانية من فصول الفضيحة والمتمثلة في استخدام المبالغة وتعظيم الأرباح في التعويضات (McGraw Hill Inc. 2002) حيث إن علاوة وتعويضات المديرين اعتمدت على القيمة السوقية بالعقود والمشتقات، والتي تمكن المديرين أن يختاروا إما سعر البيع المعد من قبل صانع السوق لدفع قيمة العقد أو سعر الشراء والمعد من قبل صانع السوق أيضا (Watts, 2003a) وحسب ما جاء في (Weil, 2001) فإن إدارة شركة Enron أعلنت عن سعر شراء والتي قدرت بثماني مرات عن سعر البيع حيث بلغت قيمة التحويلات بأسعار صانع السوق 1.25 مليار دولار هذا من جهة، ومن جهة أخرى في البيوع الجماعية الداخلية لأسهم قيمتها 924 مليون في منتصف عام 2000 م بأسعار تراوحت بين 75- 90 دولاراً للسهم قبل أن تهوي أسعار الأسهم من أعلى مستوى لها ما يقارب 90 دولاراً للسهم إلى مستويات متدنية جدا اقل من دولار واحد مع نهايات عام 2001م (المعتاز، 2008)، بعد أن فضح المستور وانكشفت حقائق الأمور التي أخفتها الإدارة، وزيف ادعاءها بتحقيق أرباح، كل ذلك بعلم وتواطؤ من شركة التدقيق، إن لم يكن بتخطيط منها على اعتبار إنها كانت تتولى تقديم خدمات استشارية، وتقوم بأعمال التدقيق الداخلي إضافة إلى كونها المدقق الخارجي المحايد والمستقل.

7/3/2 التحفظ المحاسبي في المعايير والنشرات المهنية والتنظيمية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية والتي تساعد معد القوائم المالية

في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، كما أسهم التركيز على أهمية القوائم المالية باعتبارها مصدرا أساسيا لمعلومات متخذ القرار، في توفير أسس وطرق بديلة للتقييم وإمكانية الاختيار بين الأساليب المحاسبية المتاحة للإفصاح، والذي يعمل على توفير معلومات ذات فائدة أكبر للمستفيد تتوافر فيها خصائص حددها الإطار الفكري للمحاسبة

وتبرر الاعتمادية والموثوقية كخصائص نوعيه للمعلومات المحاسبية، ثقة المستفيدين منها والتي تبنى على مدى الدقة في تصوير المعلومات المحاسبية للواقع من خلال توافر التوافق بين المعلومات والواقع، كما أن الأمانة والاعتمادية والموثوقية لا تعني الإطلاق كونها مبنية على التقدير والتقريب والاجتهاد، لذا كانت هذه الخاصية تعنى بأن الأسلوب الذي تم اختياره للقياس والإفصاح عن الأحداث مناسبٌ للظروف التي أحاطت به حال وقوعه وإثباته، ولاختلاف الظروف المحيطة بالحدث من حيث درجة التأكد ومستواها، اختلفت طرق المعالجات المحاسبية لهذه الأحداث، متمثلة في ممارسة التحفظ المحاسبي لمعالجة الأحداث المالية لحالات عدم التأكد كمرشد للاختيار بين البدائل المتاحة، والاختلاف في هذه الطرق والتقديرات قاد إلى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي.

ولدعم خاصية الثقة والاعتمادية للمعلومات المحاسبية، بهدف مساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ القرارات، كان لابد من وضع حد معين لمساحة الاختيار يجب على الإدارة عدم تجاوزه (Healy & Wahlen,1999)، فجاءت المعايير المحاسبية وعلى رأس أولوياتها توحيد المعالجات المحاسبية ما أمكن ذلك لردم الهوة الناتجة عن التفاوت في المعالجات

المحاسبية المتباينة في النتائج، والتقليل من البدائل والتقديرات، بهدف توحيد القياس والعرض المحاسبي وتفادي التعارض في تطبيقات التحفظ المحاسبي.

ولم يكن التحفظ المحاسبي مبدأ من المبادئ المحاسبية التي حددتها المعايير الدولية، حيث لم تبرز من بين خصائص القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية ولكنه انعكس على الطرق المحاسبية التي دعت لها لجنة المعايير المحاسبية International Accounting Standards Board (IASB) ، إلا أن غياب كلمة التحفظ المحاسبي من المعايير المحاسبية لا يعني غياب تطبيق التحفظ المحاسبي على أرض الواقع في المحاسبة، ولا يعني بضرورة الحال أن مبدأ التحفظ المحاسبي غير موجود، فقد بينت الدراسات المتتالية والمتتابعة باختلاف المجالات والأماكن والأهداف والصيغ والقضايا التي تناولتها هذه الدراسات وجود التحفظ المحاسبي في مختلف الميادين والمواقع ، فلجنة المعايير المحاسبية الدولية لم تورد بوضوح تطبيقات التحفظ المحاسبي باعتبارها لم ترد في الإطار النظري ، إلا أن ذلك لم يحول دون بروز التحفظ في العديد من تطبيقات المعايير المحاسبية، لتعكس مثل هذا التواجد لهذه التطبيقات كما يظهر الملحق رقم (2) والمتضمن مظاهر من تطبيقات التحفظ المحاسبي على سبيل المثال لا الحصر، كما تناولتها المعايير المحاسبية من خلال حالات عدم التأكد، وعلى الغالب أينما وجد عدم التأكد وجد التحفظ المحاسبي، فضلا عن ذلك، يمثل التحفظ المحاسبي اليوم جزءاً من ثقافة العديد من المحاسبين حول العالم ، فعند تنفيذهم للمعايير المحاسبية، يلعب التحفظ المحاسبي دورا أكبر ممن افترضه المنضمون والمشرعون لهذه المعايير، وهذا ما أشار إليه تقرير مجلس المعايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC 1989) بأن التحفظ المحاسبي يتمثل في مواجهة حالات

عدم التأكد لكثير من الأحداث من قبل معدي القوائم المالية، والذي يعني أخذ الحيطة عند إعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل والأصول أو تقليل للمصروفات والالتزامات.

وكذلك ما جاء في تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB 1980) بالبيان رقم (2) والذي أبرز التحفظ المحاسبي من خلال السلوك الحذر للمحاسبين للتعامل بصورة ملائمة مع المخاطر في حالات عدم التأكد، فإذا كان هناك تقديران لقيمتين سيتم استلامها (أو دفعها) في المستقبل ومن المحتمل التساوي بينهما فإن ممارسة التحفظ المحاسبي تعني باختيارها للتقدير الأقل تفاؤلا، بينما إذا كان التقدير ليس متساوياً فممارسة التحفظ المحاسبي ليست بالضرورة استخدام الكمية الأكثر تشاؤماً، ولا يعني التحفظ المحاسبي تأجيل الاعتراف بالدخل إلى ما بعد وقت الحصول على الدليل الكافي كمبرر للاعتراف به، أو يبرر الاعتراف بالخسائر قبل وجود الدليل الكافي عليها؛ مما يترتب عليه الوقوع في أخطاء بالقياس المحاسبي تقلل من قيمة المعلومات المحاسبية، وتصبح غير ملائمة لمتخذ القرار، نتيجة للمغالاة في تطبيق التحفظ المحابي (القاضي ، 2007 .ص 480).

ويرى الباحث أن علاقة التحفظ المحاسبي بالمعايير المحاسبية الدولية أو الهيئات التنظيمية فسرتها النظرية الايجابية، والتي ظهرت إلى حيز الوجود في بداية سبعينات القرن الماضي وتركز على ما هو مطلوب فعلا من المبادئ والطرق المحاسبية، في أعقاب النظرية المعيارية التي قامت على ما يجب أن تكون عليه المبادئ والطرق المحاسبية (Watts and Zimmerman, 1979) ، والتي لم تتضمن تأطيراً رسمياً لمبدأ التحفظ المحاسبي ضمن المعايير المحاسبية الدولية أو الإطار الفكري للمحاسبة ، كما هو الحال في عدم اشتمال

النظرية المعيارية عليه وغياب النصوص بشأنه في المعايير المحاسبية الدولية ؛ ولكن غياب التحفظ المحاسبي من نصوص معايير المحاسبة الدولية وبالتالي عدم اشتمال النظرية المعيارية عليه ، لم يمنع استخداماته بصورة جلية في الواقع العملي من خلال التطبيقات المختلفة لـــه ليصبح مبدأ التحفظ المحاسبي ووفقا لفرضيات النظرية الايجابية جزءا منها، من خلال احتوائه وتأطيره، مبررا الاختيار بين السياسات المحاسبية والمفاضلة بين البدائل بأنـــه يـــستند إلـــى استخدام تكاليف التعاقدات والتكاليف السياسية كأساس لتفسير عملية الاختيار المحاسبي، بمـــا يضمن تخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد ممكن. وبهذا تكون النظرية الايجابية قد أضـــافت معززاً إلى الجانب النظري إلى جنب العامل التطبيقي لمبدأ التحفظ في الأدب المحاسبي.

4/2 استمرارية المدقق والتحفظ المحاسبي

تمهيد

ويكمن تعارض المصالح بين الملاك والإدارة وراء الطلب على خدمات التـدقيق المحايـدة، حيث يوفر تدقيق البيانات المالية المصداقية والاعتمادية التي تعتبر فيها قدرة المدقق وكفاءتـه أمرا حاسما، ولكي تحقق عملية التدقيق أهدافها فهي تتطلب تفـاعلاً بـين المـدقق والإدارة بصورة يومية، وكون العلاقة بطبيعة الحال قد تمتد زمنيا إلى عدة فترات، مما قـد يترتـب على طول هذه العلاقة حالة من اللامبالاة والإهمال والتهاون في أداء المدقق لمهامه بدرجات متفاوتة تعتمد على مجموعة من العوامل التي تؤثر في استقلالية المدقق، والاستقلال وعلـى وجه الخصوص الاستقلال في الجوهر أو الحقيقي لمدقق الحسابات يلعب دورا حاسـما فـي تحديد مصداقية البيانات المالية في تقرير المدقق، وبالتالي فهو يزيد من القيمة المضافة إلـى التقارير المالية عند المستخدمين من خلال درجة المصداقية والاعتمادية التي يـضفيها علـى القوائم المالية التي دققها.

وبرزت مدة التعاقد لمدقق الحسابات والحد من الخدمات الاستشارية الإضافية التـي يقـدمها مدقق الحسابات للعميل كأبرز محاور قانون Sarbanes - Oxley 2002 الـذي جـاء بعـد سلسلة من الحوارات والاقتراحات والتوصيات التي تعود إلى ثلاثينات القرن الماضي، ويتجدد بروزها إلى سطح الأحداث مع كل أزمة مالية كنتيجة لمسببات تتمحـور حـول مـصداقية البيانات المالية ودرجة اعتماديتها، وعلى الرغم من أن مسئولية إعداد البيانات تقع على عاتق الإدارة، إلا أن المسوغات والمبررات وراء قيام التدقيق تدفع باتجاه بروز تساؤلات حول

مصداقية واعتمادية البيانات المالية وانخفاض جودة التدقيق، والتي شابها الكثير من الـشبهات التي ارتبطت بتدني درجات استقلالية مدقق الحسابات كمقدمات لهذه النتيجة.

وتمحورت النقاشات التي تفاوتت بين مؤيد ومعارض حول أثر طول العلاقة بـين الـشركات والمدقق والتي تدفع بالعلاقة إلى مستوى من المؤانسة والتآلف الزائد الذي ينعكس على شـكل علاقات شخصية تثير القلق، كونها تضعف استقلال المدقق أثناء ممارسته لمهامه وتقلل مـن جودة التقرير.

وبالمجمل أظهرت نتائج الدراسات وبوضوح أن التحفظ المحاسبي يتناقص مـع زيـادة مـدة استمرار المدقق، الأمر الذي يوحي بأن طول فترة علاقة المدقق مع العميل تتسبب بتعـرض استقلاليته إلى التشويه وقبوله بتقارير أقل تحفظا من العميل. على أن مثل هذا التـأثر يقـل بالفترات التي يزيد فيها احتمال تعرض مدقق الحسابات إلى مخاطر التقاضي، حيث إن زيادة خطر المقاضاة ومخاطر فقدان السمعة المرتبطة مع كبار العملاء، تؤثر في سـلوك المـدقق فتنعكس على أدائه وبالتالي جودة التدقيق (Li, 2010).

وكما في بيان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)عام 1992، جـاءت نتـائج دراسة مكتب المحاسب العام (GAO) لحكومة الولايات المتحدة والتي كُلّف بها من قبل هيئة سوق المال الأمريكي على اثر صدور قانون SOX ووفقـا للقـسم 207 لدراسـة الآثـار المحتملة للتناوب الإلزامي لشركات المحاسبة العامة المسجلة؛ والتي خلصت فيه النتائج إلى أن التناوب الإلزامي لمدققي الحسابات سيكون مكلفا ونتائجه عكسية فضلا عن عدم فعاليته فـي تحسين جودة التدقيق(GAO , 2003).

1/4/2 التحفظ المحاسبي وجودة التدقيق.

شكلت العلاقة الطويلة بين مدقق الحسابات والعميل مصدر قلق للمهتمين لما يترتب عليها من أثار سلبية على استقلالية المدقق وجودة التدقيق. فإيرادات الأتعاب التي تحققت لفترات طويلة لمدقق الحسابات من العملاء الحاليين يأمل مدقق الحسابات وينظر إليها باعتبارها دفعات سنوية منتظمة له، ويطمح بالعمل مع العميل لسنوات تالية لاستعادة الخسائر الأولية المترتبة على الاستثمارات' الناشئة عن ممارسة 'lowballing' للتدقيق الأولي للتعاقدات (DeAngelo 1981a, Dye 1991, Lee and Gu 1998, Zang 1999). وهكذا ، فمدققو الحسابات يحاولون جاهدين إدامة استمراريتهم مع عملائهم حتى وان تطلب الأمر الإذعان إلى رغبات الإدارة والتغاضي عن خروقاتها للتقارير المالية، وبالتالي يزيد احتمال المساس باستقلاليه مدققي الحسابات بزيادة مدة التعاقد.

كما أن مدى تأثر استقلالية مدقق الحسابات يتوقف أيضا على اعتبارات أخرى للمدقق، مثل السمعة، وخطر التقاضي، والأهمية الاقتصادية للعملاء والتي جميعها تتأثر أيضا سلبا وإيجابا بطول فترة استمرارية المدقق مع العميل .

والانخفاض المحتمل لاستقلالية المدقق بسبب طول العلاقة مع العملاء يقود على الأرجح إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي، حيث إن المبادئ المحاسبية وفرت للإدارة سلطة وصلاحية تقدير وقت الاعتراف بالخسائر غير المحققة. وعليه فالتأخير في تسجيل الإدارة للخسائر المتوقعة، يقع في دائرة الامتثال لهذه المبادئ ولا يعتبر خروجا عليها، ويمكن للمدقق قبوله على الرغم من الآثار المؤكد له على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

فالمدقق يلعب دورا حاسما في تحديد جودة الأرباح في القوائم المالية، فقد بينت العديـد مـن الدراسات أن مبررات التحفظ المحاسبي التي تأتي لمواجهة مخاطر تقاضي المالكين وغيرهم من الفئات المستهدفة للمدقق، كما أشار إلى ذلك (Li ,2010) بالزيادة الكبيرة فـي حـالات تعرض المديرين ومدققي الحسابات إلى المساءلة القانونية على مدى ثلاثة عقود ماضية والتي صاحبتها زيادة في ممارسة التحفظ المحاسبي، على اعتبار أن التحفظ المحاسبي يقلـل مـن تعرضهم إلى المساءلة بسبب الاعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر كما أشار إلى ذلك (Basu, 1997) and (Basu *et al.,* 2001a) ولأن الأرباح تتأثر وتستجيب بصورة أسرع للأخبار السيئة في الفترات التي تزيد فيها مخاطر تعرض المدقق إلى المساءلة، فسينعكس ذلك سلبا أو إيجابا تبعا لمستوى التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح كمخرجات تتناسب مع جودة التدقيق.

وتأكيدا على دور المدقق في تحديد جودة الأرباح، اختلافها وفقا لحجم شركة التدقيق، فقد بينت الدراسات أن الشركات الكبيرة يتوقع أن تقدم أرباحا ذات جودة عالية في التقـارير الماليـة، وبهذا الصدد يقول (Basu *et al.,*2001b) إن التقارير التي تصدر عن شـركات التـدقيق الكبيرة يكون التحفظ المحاسبي فيها أعلى من تلك التي تصدر عن غيرهـا، ويتحقـق نفـس المعنى فيما ذهب إليه Krishnan (2007) بان ارتفاع مستوى الـتحفظ المحاسـبي لعمـلاء الشركات الكبيرة أدى إلى تحولات كبيرة إلى المدققين الكبار الأربعة، وهذه النتائج تشير إلى أن الأربعة الكبار وإدارات الشركات تستخدم التحفظ المحاسبي للإيرادات كإستراتيجية لإدارة المخاطر، حيث إن شركات التدقيق تحافظ على مستوى الجودة بمطالبتها إلى العملاء بتبنـي مستويات مرتفعة للتحفظ المحاسبي حتى في الحالات التي يفترض أن تكون مقيدة لاستقلالية

مدقق الحسابات، كما هو الحال فيما جاءت به دراسة (Ruddock *et al.,* 2004) مـــن أن الخدمات الاستشارية غير التدقيقية التي قدمتها شركات تدقيق الحسابات في أستراليا لم تضعف من استقلالية المدقق، حيث إن درجة عكس الإيرادات للأنباء السيئة لـــم تتـــأثر بارتفـــاع أو انخفاض عوائد الخدمات الإضافية التي قدمتها شركات التدقيق للعملاء.

2/4/2 سمعة المدقق والاستمرارية

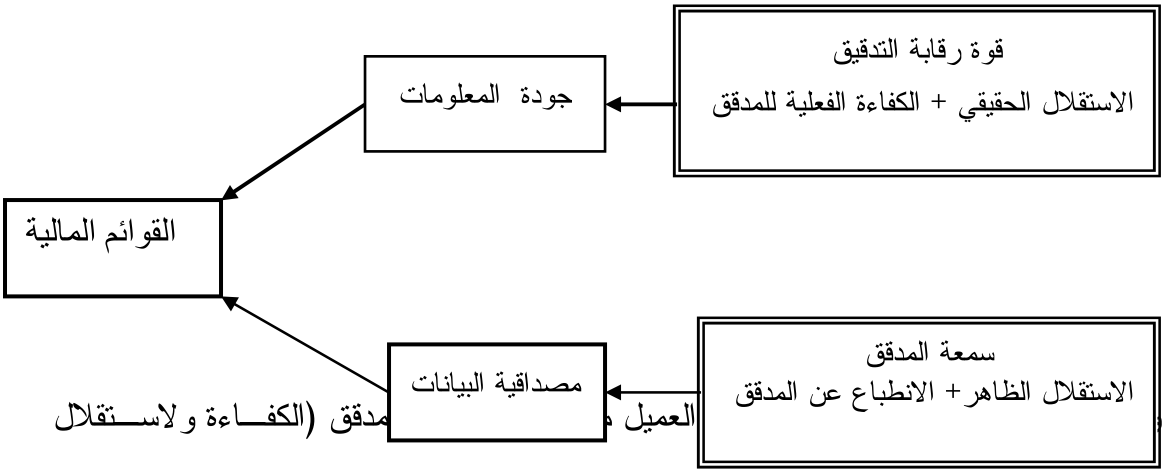
تتشكل سمعة المدقق من شقين الأول يتعلق باستقلالية المدقق بالمظهر وهو تقدير المستهدفين بالتدقيق لاستقلالية المدقق، بمعنى كيف يبدو المدقق؟ أو إلى أي مدى يبدو المدقق مـــستقلا ؟ أما الشق الآخر لسمعة المدقق فهو المتعلق بانطباعهم عن كفاءة المدقق، وكلا الأمرين يعكسان مصداقية البيانات المالية عند المستخدمين. ويبين الشكل (3) أدناه العلاقـــة بـــين انطباعـــات وتقدير أصحاب المصالح لاستقلالية المدقق وكفاءته وبين استقلال وكفاءة المدقق الفعلية، حيث يتمثل التقدير لاستقلالية المدقق بالاستقلال في المظهر وانطباع المستهدفين حول كفاءة المدقق ويشكل هذان العنصران سمعة المدقق التي بدورها تحدد مصداقية التقارير المالية المدققة، في حين يشكل عنصرا الكفاءة الفعلية للمدقق Actual Auditor Competence والمتمثلة فـــي التأهيل العلمي والخبرات العملية والتي تشكل قدرة المدقق على اكتـــشاف الانحرافـــات فـــي التقارير المالية وعنصر الاستقلال الحقيقي للمدقق Independence in Fact والمتمثل فـــي الحالة الذهنية للمدقق في اكتشاف الانحرافات وتقديم تقرير التـــدقيق بموضـــوعية، مـــستوى المدقق الفعلي Auditor Monitoring Strength .

وبالتالي يمكن القول بأن سمعة المدقق تعود إلى اعتقاد المستخدمين بقوة رقابة المدقق والتي لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وتتكـــون مـــن إدراك وملاحظـــة كفـــاءة المـــدقق واســـتقلاليتة

بالمظهر والتي تنعكس على مصداقية البيانات المحاسبية أو الانطباع حول درجة الاعتماديـــة للبيانات المالية وهي المنتج المشترك بين المدقق والإدارة .

شكل رقم (3)

اثر كفاءة واستقلالية المدقق على مصداقية وجودة بيانات القوائم المالية المدققة



و ... العميل م ... مدقق (الكفـــاءة ولاســـتقلال الفعلي للمدقق)؛ فعلى المستوى الشخصي طول العلاقة بين المدقق والشركة تقود إلـــى بنـــاء علاقات شخصية تنعكس سلبا على استقلالية المدقق وجودة التدقيق، حيث إن عملية التـــدقيق واجراءتها تنطوي على تفاعل واسع بينهما، وطول العلاقة قد تقود إلى توطيد العلاقة بينهمـــا أو مستوى عال من التآلف ‘overfamilarity’ بين الإدارة والمدقق مما يزيد مـــن احتمـــال إذعان المدقق إلى رغبات العميل أو التواطؤ معه، و تجربـــة Enron وArther Andersen قدمت مثالاً على ذلك حيث وفرت Enron مكاتب في مركزها الرئيـــس لأعـــضاء مـــن Arther Andersen، إلى جانب الحفلات وكثير من وسائل الرفاهية ، في ظل هذه الأحوال

أصبح من الصعب على المدقق أن يحتفظ بمبدأ الشك المهني تجاه العميل، كما تعمد الإدارة في مثل هذه الأحوال إلى تقديم المزيد من الإغراءات للمدققين بغرض كسب دعمهم وعلى الأقل سكوتهم، مما يترتب على ذلك من تجاهل أو تغاضي بقصد أو غير قصد.

وتضاربت الدراسات في نتائجها حول أثر طول فترة استمرارية المدقق على جـودة التـدقيق والتحفظ المحاسبي بين السلبية والإيجابية حتى المحايدة منه، التي يمكن أن ترد إلى احتماليـة تساوي الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية، أو أن مخاطر التقاضي وسعي المدقق نحو حمايـة سمعته تنعكس ايجابيا على موضوعية المدقق أثناء قيامه بمهام التدقيق، وبالتالي يمكن القـول إن محصلة هذه التأثيرات المترتبة على طول فترة استمرارية المدقق يحتمل أن تـؤول إلـى الصفر أن لم تكن إيجابية التأثير. فيكون التأثير صفراً عندما لا تكون هناك علاقة بين طـول فترة تولي المدقق والتحفظ، أو عندما يتساوي أثر التأثيرات الإيجابية لطول فترة الاستمرارية على الاستقلالية وبالتالي التحفظ المحاسبي مع التأثيرات السلبية.

تشير نتائج الدراسات إلى أن طول فترة استمرارية المدقق تضعف استقلاليته، كما هو الحال لدى Knapp (1991) الذي أشار إلى أن لجان التدقيق تعتقد أن طول فترة استمرارية المدقق ترتبط ايجابيا بجودة التدقيق في الفترات الأولى من علاقة المدقق مع العميـل وسـلبيا فـي الفترات المتأخرة منها، وفسر ذلك بأن لجنة التدقيق ترى أن الأثر التدريجي الناجم عن منحنى التعلم يبرز تأثيره في السنوات الأولى من التعاقد بصورة تراكمية إلى أن يصل إلى مستوى ما بعد عدد من السنوات حيث ينعكس بعدها سلبا بسبب الأثر السلبي لاستمرارية المدقق على استقلاليته.

وفي دراسة لهما اختبر (Ghosh and Moon 2005) فيما إذا كان السوق المالي يستجيب إيجابياً لطول فترة المدقق، واستخدم الباحثان درجة استجابة الأرباح كمقياس بديل لانطباعات المستثمرين حول جودة الأرباح، أشارت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية بين درجة استجابة الأرباح وطول فترة استمرارية المدقق، حيث إن القيمة التنبؤية لأرباح السنة السابقة في تقدير أرباح السنة التالية تزيد بمرور الوقت بمعنى زيادة القدرة التنبؤية للبيانات المالية مع زيادة فترة استمرارية المدقق وزيادة القدرة التنبؤية للأرباح تعني الجودة العالية لها، التي تعكس مستوى مرتفعاً من التحفظ المحاسبي للإدارة استجابة لطلب المدقق، ويمكن رد هذه الإيجابية إلى الأسباب التالية

- قناعة المستثمر بأن المدقق بمرور الوقت يصبح أكثر كفاءة بما يحققه من معرفة وفهم لطبيعة عمل العميل وإدارته
- الانطباع حول زيادة استقلالية المدقق بمرور الوقت.

3/4/2 الآثار الايجابية والسلبية لطول استمرارية المدقق على التحفظ المحاسبي وجودة التدقيق

انعكس التضارب في نتائج الدراسات لأثر استمرارية المدقق على استقلاليته باعتبارها عاملاً محدداً لجودة التدقيق، والتي بدورها تنعكس سلبا أو إيجابا على مستوى ممارسة الإدارة للتحفظ المحاسبي، الذي يؤثر بصورة فاعلة في جودة الأرباح ، وعلى إبراز الآثار الايجابية منها والسلبية، حتى أن العامل الواحد منها برز كعامل ايجابي وسلبي في موقف أخر.

يمكن تبرير ارتفاع ممارسة التحفظ المحاسبي العائد إلى العلاقة بين المدقق والعميل من خلال مجموعة من التفسيرات التي تحكم عمل المدقق بمرور الوقت ومنها:

- تصطبغ العلاقة في بداية التعاقد بين المدقق والعميل بالصبغة الرسمية، فإذا ما أضيف إلى ذلك انخفاض المخزون المعرفي حول طبيعة عمل العميل وإدارته، فان المدقق يميل إلى التشدد ومطالبة الإدارة بالتصرف بدقة والتقيد بحيثيات المبادئ المحاسبة المقبولة عموما والحرص على ممارسة مستوى عال من التحفظ في إعداد التقارير المحاسبية، بسبب القلق من خطر التقاضي وطبيعة العلاقة بين الطرفين. ولكن مع مرور الوقت وامتداد العلاقة بينهما يزداد وينمو التقارب والتآلف بين الطرفين، وتزيد ثقة المدقق بالعميل، لينعكس ذلك على تعامل المدقق مع مختلف المخاطر المرتبطة بالعميل، ويركن إلى عامل الثقة به، فيمنحه مزيداً من السلطة التقديرية لممارسة مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي.
- طول العلاقة بين المدقق والعميل تجعل المدقق ينظر إلى عملية التدقيق على أنها روتين متكرر، لا جديد فيها لتضفي على عملية التدقيق أجواء من الملل تنعكس سلبا على الكفاءة الفعلية وبذلك يقول (Li, 2010) إن طول فترة استمرارية المدقق تجعل التدقيق والمدقق تحت تأثيرات معددة منها الرضا الذاتي للمدقق عن العميل، قتل روح الإبداع والابتكار لدى المدقق، والتهاون في الإجراءات نتيجة للثقة الزائدة التي يبديها المدقق اتجاه العميل، والتي بالمجمل تنعكس سلبا على استقلالية المدقق.
- طول العلاقة بين المدقق والعميل تردم الفجوة بينهما وتزيد من مستوى الألفة، التي بدورها تحد من استقلالية المدقق. كما إن زيادة ثقة المدقق بالعميل بسبب التعاون والتفاعل طويل الأجل بينهما، سينعكس سلبا على فعالية المدقق وجديته بالعمل ويضفي علية الطابع الروتيني وما يرافقه من ممارسات لا واعية كقبول أعمال الإدارة

دون تمحيصها (Li, 2010). وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي مقارنة به في بدايات العلاقة بين الطرفين.

- ويلعب الانخفاض المعرفي للمدقق دورا ايجابيا في زيادة التحفظ المحاسبي في بداية فترة التعاقد كونه يعمل حافزا للمدقق لرفع من مستوى اهتمامه ويقظته تجاه ممارسته لأعمال التدقيق لتجنب المخاطر المحتملة للتدقيق. على سبيل المثال،احتمال زيادة حجم العينات أو بزيادة مستوى التحفظ للتقرير عن بعض المعاملات.

هذه النتائج تدعم ما يذهب إليه مؤيدو التدوير الإلزامي كون تطبيقه يعمل على توفير نظرة متجددة للتدقيق، ويعمل أيضا كمعقم لأجواء العلاقات بين المدقق والعميل من الشوائب التي تشوبها عبر مرور الوقت، فبتغيير المدقق تعود العلاقة بين المدقق والعميل إلى نقطة البداية من حيث اتسامها بنظرة الشك المهني، وتفتح المجال أيضا بتوفر نظرة فاحصة متجددة لا تحمل في ذهن المدقق أية خبرات سابقة عن أحوال العميل وطبيعة أعماله.

في الجانب المقابل هنالك المعارضون للتدوير الإلزامي يرون انه لا توجد أدلة كافية تدعم إلزامية التناوب، لأن كثيراً من النتائج تشير إلى أن جودة التقارير المالية وجودة التدقيق تزيد بزيادة فترة استمرارية المدقق وبالتالي يعمل التدوير الإلزامي كمحدد لهذه النتائج.ويقدم هذا الفريق مجموعة من الحجج والأدلة من خلال

- دور العامل المعرفي للمدقق

فالعلاقة بين العميل والمدقق في المراحل الأولى من التعاقد يحتمل أن يرتب العامل المعرفي تأثيرا محتملا بشأن التحفظ المحاسبي. فالمدقق الذي يتعاقد لأول مره يكون المستوى المعرفي له بطبيعة عمل العميل ونظم الرقابة الداخلية منخفضا وغير كافٍ؛ وإذا

ما رافق ذلك انخفاض في كفاءة المدقق فذلك سيجعل المدقق أكثر ميلاً إلى الاعتماد على قرارات وخيارات وتقديرات المديرين في إعداد التقارير المالية، وبالتالي من المرجح أن ينطوي ذلك على سكوت وتغاضي المدقق عن السلوك الانتهازي للإدارة، وانخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي.

- **الاستقلالية** يرى (Li, 2010) أن التدوير الإلزامي على علاقة عكسية باستقلالية المدقق لأنه يقلل من حافز المدقق في بناء سمعته وعلى وجه الخصوص في الفترات الأخيرة قبل التغيير، بحيث يصبح المدقق غير معني كثيرا بجودة التدقيق، على اعتبار انه ستنهي علاقته بالعميل في اجل معروف.
- **فشل التدقيق** مع طول فترة استمرارية المدقق بينت الدراسات أن وقائع حدوث هذا الفشل في الفترات الأولى من تولي المدقق لمهامه كانت أعلى منها في الفترات التالية (Sinnett, 2004)، وبينت هذه الدراسات أن ما يعادل 30% من عينة الشركات التي رفعت ضدها دعاوي قضائية تعود إلى السنوات الثلاث الأولى من تعاقد المدقق.

5/2 الدراسات السابقة

1/5/2 الدراسات العربية

بالإضافة إلى محدودية الدراسات العربية التي تناولت مواضيع التحفظ المحاسبي، فإنه وحسب علم الباحث لا توجد دراسات عربية تناولت موضوع الدراسة ، حيث اقتصرت الدراسات ذات العلاقة والتي كانت محصورة بين رسائل علمية غير منشورة (عبيدات، 2004)، و(السمارة، 2009) أو أوراق عمل مقدمه لمؤتمرات (السهلي ،2006) على التحفظ المحاسبي في الأردن وأثرة على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية (عبيدات، 2004)، أو أثر التحفظ المحاسبي واللاتماثل في المعلومات على تكلفة التمويل كما في (السمارة، 2009) ، أو العوامل المؤثرة على درجة التحفظ في السعودية (السهلي ،2006)، ولم يحصل الباحث على أية دراسة تناولت أثر استمرارية مدقق الحسابات على مستوى التحفظ المحاسبي للعميل .

2/5/2 الدراسات الأجنبية

- دراسة (Basu, 1997) بعنوان The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings استند فيها Basu إلى تفسيره للتحفظ المحاسبي على انه ناتج عن أن الأرباح تعكس الأنباء السيئة أسرع من الأنباء الجيدة، وميل المحاسبين إلى طلب درجة تحقق أعلى للاعتراف بالأنباء السارة من درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأنباء السيئة، حيث انطلق بدراسته من مجموعة من الفرضيات منها :

- ميل المحاسبين إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة خلافا عنهـا للأربـاح غيـر المحققة، بمعنى الإعلان عن تقارير الأنباء السيئة أسرع من الأنباء الحسنة.

- يترتب على إعلان المحاسبين عن القيمة المرسمله للأنباء السيئة على أنها خـسائر، أسرع تغيراً في الأرباح المرتبطة به ولكنها أقل استمراراً، في حين تكون اسـتجابة الأرباح للأنباء الجيدة تكون أبطأ سرعة، ولكنها أدوم استمراراً، حيث يـدوم أثرهـا أطول زمنياً، ويفسر تأخر استجابة الأرباح للأنباء الجيدة إلى حاجة المحاسبين إلى لوقت اللازم للتحقق من المعلومات، أما استمرارية أثر الأنباء الـسارة فيفـسر بـأن الأرباح الناجمة عن الخبر الجيد تنعكس جزئيا على الأرباح الحالية وما لم يتحقق منها الآن سيظهر ويتحقق في الفترات مالية تالية.

وعبر بعائد السهم السنوي السالب للدلالة عن الأنباء السيئة وعائـد الـسهم الـسنوي الموجب للدلالة عن الأنباء الحسنة ، حيث اختبر Basu استجابة الأرباح للأنباء الـسيئة دون الأنباء الحسنة من خلال عوائد السهم غير المتوقعة الايجابية منها والسلبية، وتم بناء نمـوذج الدراسة لاختبار فرضياتها من خلال التحليل القطاعي cross- sectional والسلاسل الزمنية وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لبيانات شركات الدراسة، خلصت الدراسة من خـلال القياس إلى أن :

- موقوتية أثر الأنباء السيئة السلبية أسرع وأكثر استجابة للخسائر غير المتوقعة منهـا للأرباح غير المتوقعة.

- كما أن حساسية الأرباح للعوائد السلبية أكبر منها للعوائد الإيجابية بضعفين إلى ستة أضعاف

- الأرباح أسرع استجابة للأنباء السيئة منها للأنباء الجيدة
- يمتد أثر تغير الأرباح للاستمرار إلى فترات زمنية طويلة بينما يميل أثر الخسائر إلى أن يكون قصيراً

وفي دراسة أخرى ل Basu, Hwang and Jan (2001) بعنوان Auditor Conservatism and Quarterly Earnings والتي حاول فيها باسيو وزملاؤه تفسير سلوك مدقق الحسابات في ظل مفهوم ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث اختبر فيها الموقوتية غير المتماثلة للأرباح بالتقارير ربع السنوية كمقياس للتحفظ المحاسبي واختبار انحدار الأرباح التي تستجيب للمعلومات المنشورة للجمهور ، ووجد أن معاملي الانحدار والارتباط السالبين للعائد ربع السنوي هما أكبر بشكل ملحوظ من مثليهما للعائد ربع السنوي الموجب، بما يعكس التحفظ المحاسبي الذي تعكسه التقارير ربع السنوية كما أن معاملات ميل الأرباح إلى العوائد الموجبة والسالبة في الربع الأخير تزيد بما مقداره 80% على معاملات أرباع السنة الأخرى ، بما يعكس تحفظ مدققي الحسابات للربع الأخير . تم اختبار مسؤولية مدقق الحسابات من خلال الأحكام القضائية الصادرة بحقهم إلى الدعاوي القضائية المرفوعة ضدهم ، باستخدام نماذج التقييم للانحدار الخطي، وخلصت الدراسة إلى أن موقوتية الأرباح للربع الأخير أعلى منها لبقية أرباع السنة ، ويعود ذلك إلى اشتمال الربع الأخير لعمليات تسويات جردية تتضمن بطبيعة الحال تخفيضات لقيم الأصول لتعكس مستويات التحفظ المحاسبي، كما بينت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات يكونون أكثر تحفظا مع ارتفاع درجات المسؤوليات القانونية لهم ، لذا ينعكس بارتفاع التحفظ المحاسبي للأرباح في الربع الأخير، حيث النتائج السنوية وارتفاع خطر احتمالية التقاضي مع التقرير السنوي النهائي.

في دارسة (Easton & Pae,2004) بعنوان Accounting Conservatism and the Relation Between Returns and Accounting Data شملت تقارير 3620 شركة عن الفترة 1988− 2002 ، انطلق فيهـا مـن نمـوذج (1992) Easton and Harrisو (1995) Ohlson وقد طور الباحثان هذا النموذج في دراستهما هذه لـتعكس شـكلين مـن أشكال التحفظ المحاسبي، الشكل الأول ويشمل التحفظ المحاسبي الذي ينتج عن بدائل الخيارات والإجراءات المحاسبية مثل بدائل احتساب الإهتلاك وتقييم المخزون والتي ربما تقـود إلـى انخفاض في القيمة الدفترية وارتفاع في الأرباح عبر الفترات المالية المتتابعة، وهذا النوع من التحفظ المحاسبي يقود إلى التأثير على الأصول التشغيلية أكثر منه على الأصـول الماليـة، فتمت إضافة متغير الأصول التشغيلية إلى نموذج الدراسة المتبنى لقياس هذا الشكل من التحفظ المحاسبي، وافترض فيه انه إذا كانت الأصول التشغيلية في بداية الفترة المالية مقيمة بـأعلى من القيمة الفعلية over-valued فذلك سيقود إلى رفع القيمة الدفترية والأرباح وسيظهر ذلك بسلبية معامل الأصول التشغيلية وايجابيته لمتغير القيمة الدفترية ومتغير الأرباح.

الشكل الثاني من التحفظ المحاسبي والذي يمكن رده إلى التفاوت الزمني للاعتـراف بالإيرادات والمصروفات، والذي سيقود إلى أن صافي الأرباح والقيمة الدفترية الحاليـة لـن تشتمل على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، وقد طور النموذج المستخدم بإضافة متغيـر النقدية المستثمرة إلى متغيرات القيمة الدفترية والأرباح .

وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر التحفظ المحاسبي على علاقة بنسبة القيمة الـسوقية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول التشغيلية، وأن هناك اختلافاً واضحاً في درجة التحفظ

المحاسبي بين مختلف القطاعات الصناعية، كما أن الشركات ذات العائد السلبي أقل تحفظا منها للشركات ذات العائد الإيجابي.

في دراسة (Penman & Zhang,2002) بعنوان Accounting Conservatism, Quality of Earnings, and Stock Returns لتقارير 8285 شركة للفترة 1975-1997، تناول فيها التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح وعوائد الأسهم، وافترض فيها الباحثان أن التحفظ المحاسبي المرافق لتغير ايجابي في الاستثمار (حالة النمو) يقود إلى تغيرات مؤقتة في الأرباح، كما أن أسعار الأسهم في السوق تعكس هذه الأرباح. ولاختبار هذه الافتراضات ميز الباحثان بين نوعين من الأرباح وفقا إلى مفهوم الاستمرارية هما الأرباح المستدامة والأرباح غير المستدامة، فالأرباح المستدامة هي الأرباح قبل العناصر غير العادية، والتي تتميز بارتفاع قدرتها التنبؤية في المستقبل، كونها مستمرة ودائمة لذا تصنف على أنها عالية الجودة، مقارنة بجودة الأرباح بعد العناصر غير العادية ذات القدرة التنبؤية المستقبلية الضعيفة بسبب عدم استمراريتها.

ولما كانت نتيجة قائمة الدخل تتأثر بالزيادة والنقصان تبعا لاختلاف طرق التقدير والأساليب المحاسبية المستخدمة، أي التباين في مستوى التحفظ المحاسبي المستخدم وبالتالي التفاوت في مستوى الأرباح المستدامة وغير المستدامة، وبطبيعة الحال التفاوت في القدرة التنبؤية واختلاف جودة الأرباح، بمعنى أن التأثير لا يقتصر على البعد الكمي لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي بل يتعدى ذلك إلى البعد النوعي للأرباح، حيث إن البدائل المحاسبية في حالة التوسع في التحفظ المحاسبي تؤدي إلى نتائج متدنية من الأرباح الآنية للفترة المالية الحالية، والتي بضرورة الحال تؤدي إلى خلق احتياطيات سرية بقيمة التدني الآني للفترة

الحالية، والتي تمكن الإدارة من الإفصاح عن أرباح مستقبلية أعلى في الفترات المالية اللاحقة وخلصت الدراسة إلى:

- إن التحفظ المحاسبي المرافق للتغير الإيجابي في الاستثمار (حالة النمو) يقود إلى تغيرات مؤقتة في الأرباح، ويؤدي التحفظ المحاسبي في حالة النمو الاستثماري إلى انخفاض في الأرباح ترافقه زيادة في الاحتياطيات السرية المتولدة.
- إن الاحتياطيات السرية المتولدة عن التحفظ المحاسبي تسهم في زيادة الأرباح عند انخفاض الاستثمار.
- يرافق التغير المؤقت في الاستثمار تغير مؤقت في الأرباح والعائد.

في دراسة (Ruddock, Taylor, and Taylor2004) له على تقارير 4708 شركة من الشركات الاسترالية لفترة 30 عاما بعنوان "Non- Audit Services and Earnings Conservatism: Is Auditor Independence Impaired?" وتناول فيها العلاقة بين الخدمات غير التدقيقية للمدقق وبين مدى استجابة الأرباح بسرعة للأنباء السيئة، قامت الدراسة على افتراض أن زيادة خدمات غير التدقيق المكلف بها المدقق لدى العميل تخفض استقلالية المدقق وبالتالي تؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، لم تظهر الدراسة علاقة ذات دلالة بين زيادة الخدمات غير التدقيقية وتدني مستوى التحفظ المحاسبي ، كما أن التحفظ المحاسبي للأرباح لا ينخفض بزيادة الخدمات غير التدقيقية المقدمة من قبل مدققي الحسابات.

في دراسة لمكتب المحاسب العام الأمريكي Government Accounting Office (GAO, 2003) والتي كلف بها على اثر صدور قانون Sarbanes–Oxley Act of 2002 في القسم 207 منه، عنوان الدراسة Public accounting firms: required study on the potential effects of mandatory audit firm rotation والتي كانت استقصائية وتم فيها إجراء مقابلات مع فئات مختلفة من المعنيين. حيث تناولت الدراسة 97 شركة من كبريات شركات التدقيق والتي على الأقل لديها 10 شركات من الشركات المسجلة في البورصة، 330 شركة من اكبر 1000 شركة ، 450 شركة من شركات التمويل، 391 شركة دولية ومسجلة في البورصة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى:

- إن جميع شركات المحاسبة العامة الكبيرة، وأغلب كبار المسئولين الماليين لعينات الشركات، ورؤساء لجان التدقيق يعتقدون أن تكاليف إلزامية تناوب شركات التدقيق يرجح أن تتجاوز الفوائد المرجوة منه.

- خلص مكتب المحاسبة الحكومي إلى أن التناوب الإلزامي لشركات التدقيق قد لا يكون أكثر الطرق كفاءة لتحسين استقلالية مدقق الحسابات وتحسين جودة التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المالية الإضافية وخسارة المخزون المعرفي الذي تجنيه شركات التدقيق المستبدلة.

- إن متوسط طول فترة الاستمرارية لشركات العينة بلغت 22 عاماً، بمعنى الشركات التي شملتها الدراسة تتسم بطول العلاقة مع المدقق.

- نحو 79 في المائة من شركات المحاسبة والشركات العامة يرى أن خطر فشل تدقيق الحسابات قد يزيد بالسنوات الأولى من التعاقدات بسبب تدني ومحدودية المستوى المعرفي للمدقق بالعميل.

- تقريبا جميع شركات المحاسبة العامة الكبيرة تشير تقديراتها إلى زيادة في تكاليف التدقيق في السنوات الأولى لنحو أكثر من 20 في المائة على مستواها على مدى السنوات اللاحقة، وتتمثل في التكاليف اللازمة للحصول على المعرفة وفهم طبيعة أعمال العميل الجديد والبيئة التي يعمل فيها وبطبيعة الحال من شأن تطبيق التناوب الإلزامي لشركات التدقيق تكرار وقوعها في إطار تبديل الشركة أو شريك التدقيق.

في دراسة (Pae. Jinhan, Thornton. Dan, Welker. Michael, (2004 بعنوان The Link Between Earnings Conservatism and Balance Sheet Conservatism ل 3750 شركة للفترة 1970- 2001 تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي، تم قياس التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بدرجة التفاوت في سرعة استجابة العوائد للأنباء المتوقعة السيئة مقارنة بسرعة استجابتها للأنباء المتوقعة الجيدة، وذلك باستخدام مقياس بديل proxy للتحفظ وهو التغير في عائد السهم السنوي. واستند بذلك القياس إلى تعريف التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل لدى (Basu, 1997) و (Watts'2003) باختلاف مستوى التحقق المطلوب للاعتراف بالخسائر الناتجة عن الأنباء السيئة مقارنة مع التحقق المطلوب للاعتراف بالأرباح الناتجة عن الأنباء الجيدة ، فالتحفظ ينبه ويثير مسألة الاعتراف بالخسائر حتى عند المستوى المحتمل منها Probable ، بينما يؤجل الاعتراف بالإيراد أو الأرباح إلى أن تصل درجة التأكد ومستوى

التحقق Verifiable. بينما تم قياس التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة في بداية الفترة المالية، حيث يعود التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي إلى عرض والإفصاح عن الأصول بقيمة أقل من قيمتها السوقية الناتجة عن التسجيل والاعتراف بتخفيض الأصول وزيادة الالتزامات للانخفاض المتوقع بالتدفقات النقدية، بينما لا يسجل ولا يعترف بزيادة الأصول وتخفيض الالتزامات المقابل للزيادة المتوقعة بالتدفقات النقدية، وقامت الدراسات على فرضيتين هما:

- إن التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل على علاقة سلبية بالتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي.
- إن أصل العلاقة بين تحفظ قائمة الدخل وقائمة المركز المالي تعود إلى بنود المستحقات من الإيرادات وليس إلى بنود التدفقات النقدية التشغيلية.

أما نتائج هذه الدراسة فقد خلصت إلى

- جاءت نتائج الدراسة متفقة مع الفرضية الأولى وخلصت إلى أن التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل يرتبط عكسيا بالتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي.
- كما دعمت نتائج الدراسة الفرضية الثانية والمتعلقة بعلاقة المستحقات مع التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث بينت نتائج الدراسة أن المستحقات والممثلة بالذمم الدائنة كانت أعلى ارتفاعا في القوائم المالية للشركات التي أظهرت انخفاضاً في التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي مقارنة مع التي أظهرت ارتفاعا في التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي .

- إن الشركات أظهرت تحفظا لقائمة الدخل بشكل عام وهذا يعني أن حساسية العائد للإيراد كانت اكبر للأنباء السيئة (الشركات التي أظهرت عائداً سلبياً) منها للأنباء الجيدة (الشركات التي أظهرت العائد الايجابي) .

في دراسة ل (Carcello & A. Nagy. 2004) بعنوان . Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. تناول فيها العلاقة بين استمرارية المدقق واكتشاف الغش والاحتيال بالتقارير المالية للشركات الأمريكية خلال الفترة 1990 إلى 2001 وجد أن أغلب التقارير المالية التي وقع فيها الاحتيال تقع في فترة السنوات الثلاث الأولى من تولي مدقق الحسابات لمهامه مع العميل، كما لم تقدم الدراسة أية أدلة على ارتباط الاحتيال والغش بالتقارير المالية مع زيادة فترة استمرارية المدقق

في دراسة (Haijin Lin,2006) لها بعنوان "Accounting Discretion and Managerial Conservatism An Intertemporal Analysis" تناولت الباحثة علاقة التحفظ المحاسبي بالتعاقدات من خلال مناقشة ودراسة المحاسبة الانتقائية التي تبرز في حالات وجود البدائل وعدم التأكد جنبا إلى جنب مع اختلاف وتضارب مصالح الإدارة والمالكين، وحيث إن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أشار إلى ذلك في نشرته الثانية عام 1980 وذلك بوصفه التحفظ المحاسبي على اعتباره يكرس أخطاء القياس الممكنة من خلال تخفيضه لكل من صافي الدخل وصافي الأصول، في اختياره بين البدائل المتاحة وفي حالات عدم التأكد، ويبرز تعارض المصالح في المحاسبة الانتقائية عندما يقوم المديرون بطبيعة الحال باختيار الأساليب المحاسبية التي من شانها تحسن أداءهم أو اختيار وممارسة التحفظ المحاسبي والتي لا يمكن فهمها بمعزل عن أثارها اللاحقة، لتبرز إلى حيز

الوجود العديد من الأسئلة والاستفسارات حول طبيعة القوى والمحفزات التي تدفع نحو اختيار أساليب التحفظ المحاسبي، وكيف يؤثر البعد المادي للتحفظ المحاسبي على عملية اختيار الأساليب المحاسبية في الأجل الطويل، بهدف توفير تفسير اقتصادي لعملية الاختيار بين البدائل المحاسبية للأثر طويل الأجل

استخدمت الباحثة نموذج الوكالة متعدد الفترات للتعامل مع خاصية المحاسبة الانتقائية، ويؤدي الأثر المادي إلى ربط عملية اختيار الأسلوب المحاسبي على مقدرة المدير على تأجيل التعويض الذي سيحصل عليه وغالبا ما ينظم العقد بين المدير والمالك تعويضات الإدارة من خلال عناصر الراتب الثابت والحد الأدنى للأجر والأجر الإضافي والذي يعتمد بدوره على الدخل المحاسبي، بحيث إذا كان الدخل المحاسبي أقل من الحد الأدنى للأجر الإضافي لن يحصل المدير على الأجر الإضافي، والدخل المحاسبي يتأثر بالمحاسبة الانتقائية المستندة إلى الاختيار بين البدائل للأساليب المحاسبية من قبل المدير لتنعكس على درجة التحفظ المحاسبي، والتي تتراوح بين توسع في ممارسة التحفظ المحاسبي مما يؤدي إلى تخفيض للأصول وصافي الدخل ويكون هذا أقل ممانعة واعتراضا من أصحاب المصالح باعتباره مقبولا وحسنا لديهم، أو تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي مما يعظم معه الأصول والأرباح والذي يعتبر من وجهة نظر أصحاب المصالح خداعاً وغشاً، لذا يمكن القول هنا بان التحفظ المحاسبي يعتبر وسيلة من وسائل التلاعب بالمعلومات الخاصة التي يملكها المدير دون غيره للتلاعب بنتائج أدائه وإمكانية نقل وتدوير أثار هذه المعلومات

إن فهم هيكل المحاسبة والتبرير المنطقي يسهل الفهم الأوسع لدور المحاسبة كمصدر للمعلومات، المدير يقايض بين تعويضه الحالي وتعويضه المستقبلي فالدخل المحاسبي الذي

يعلن عنه المدير يحدد نمط التعويض الذي سيحصل عليه، كما أن المدفوعات الإضافية للمدير في الفترة الثانية تكون أكثر حساسية للدخل المحاسبي من الفترة المالية الأولى، فمن خلال تبني أسلوب محاسبي أكثر تحفظا يكون بمقدور المدير نقل أو تحويل الدخل الخاص للفترة الحالية إلى فترات تالية بحيث يحصل على مدفوعات إضافية أعلى

أظهرت نتائج هذه الدراسة:

- إن الاختيار بين بدائل وأساليب ممارسة السياسات المحاسبية يحدد نمط الدخل المحاسبي الذي تعلنه الإدارة والذي يتأثر بطبيعة الحال بنمط التعويض الذي تحصل عليه .

- إن مكافآت الإدارة في الفترات التالية لتعاقدهم أكثر حساسية للدخل المحاسبي، ويفسر هذا إمكانية ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح لمناقلة الأرباح بين الفترات المالية بما يتناسب ومصالحها.

في دراسة Mara Cameran, *et al.*,2008 بعنوان Auditor Tenure and Auditor Change: Does Mandatory Auditor Rotation Really Improve Audit Quality? على تقارير 1439 تقرير سنوي لشركات ايطالية خلال لفترة من1985-2004 تناول فيها التجربة الإيطالية كواحدة من عدد محدود من دول العالم التي اعتمدت التدوير الإلزامي لمدقق الحسابات لما يزيد على20 عاما، لتقييم أثر تدوير شركة التدقيق وتغير المدقق على جودة التدقيق في بيئة التدوير الإلزامي لمدقق الحسابات. قامت الدراسة على الافتراضات التالية:

- إن استمرارية المدقق لفترات زمنية طويلة مع العميل تخفض جودة التدقيق

- إن زيادة فترة استمرارية المدقق تحد من تبني الإدارة للسياسيات المحاسبية غير المقبولة للإدارة.

- لا يوجد اختلاف في الأثر على جودة التدقيق بين تغيير المدقق في بيئة تدوير التدقيق الإجباري وبيئة تغيير المدقق في ظل التدوير الاختياري.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية

- لم تدعم نتائج الدراسة الفرضية الأولى، حيث أظهرت أن جودة التدقيق تتحسن مع زيادة فترة استمرارية مدقق الحسابات مع العميل وفسر ذلك بأثر منحنى التعلم على تحسن جودة التدقيق.

- دعمت النتائج الفرضية الثانية، حيث أظهرت الدراسة سلبية العلاقة بين فترة استمرارية المدقق مع المستحقات المتراكمة مما يعني أن طول فترة استمرارية المدقق مع العميل تحد من تبني الإدارة للسياسات المحاسبية غير المقبولة .

- لم تدعم نتائج الدراسة الفرضية الثالثة حيث أظهرت الدراسة أن التغيير الاختياري في ظل التدوير الإلزامي للمدقق يميل إلى تحسين جودة التدقيق بينما التغيير الإجباري يميل إلى أن يكون عقبة أمام جودة التدقيق.

في دراسة Li, Dan (2010) بعنوان Does auditor tenure affect accounting conservatism? Further evidence تناول فيها العلاقة بين طول فترة استمرار مدقق الحسابات وتحفظ المحاسبين. حاول Li في دراسته تفسير العلاقة بين الانخفاض في استقلالية

المدقق اثر طول فترة استمرارية مدقق الحسابات، مع انخفاض مستوى الـــتحفظ المحاســـبي، وافترض فيها Li أن طول فترة استمرار المدقق مع العميل تقود إلى انخفاض استقلالية المدقق وبالتالي انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي وتدني جودة التدقيق.

تم قياس التحفظ المحاسبي استنادا إلى نموذجي Basu (1997) من خلال تحليل الانحـــدار الخطي (piecewise-linear regression) لدالة حصة السهم من الأرباح الـــسنوية معـــدلا بسعر السهم بداية العام مع العوائد السنوية للأسهم ومتغير وهمي للعوائد الايجابية والعوائـــد السلبية كمتغير بديل للتحفظ والتفاعل بينهما، كما تم قياس استمرارية مدقق الحسابات بتصنيف طولها إلى ثلاث مجموعات (قصيرة، ومتوسطة وطويلة) بتعديل نماذج قياس الـــتحفظ مـــن خلال إضافة معاملات إلى طول فترة التدقيق، ولتجنب أثر عوامل الحجم، وخيارات النمـــو، ونسبة الديون إلى رأس المال للعميل وخطر التقاضي أو المسألة القانونية لمـــدقق الحـــسابات باعتبارها متغيرات يتوقع تأثر مستوى التحفظ بها . عمل Li على ضبط نماذج القياس مـــرة أخرى بإضافة متغيرات تمثل هذه المتغيرات، لضبط أثر هذه العوامل علـــى العلاقـــة بـــين متغيري الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة قبول لفرضيات الدراسة والتي تـــنص علـــى أن مـــستوى الـــتحفظ المحاسبي على علاقة بطول فترة استمرار مدقق الحسابات، بمعنى أن اســـتمرارية المـــدقق لفترات زمنية طويلة تقلل من استقلاليته بقبوله وإقراره لتقارير الإدارة ذات مستوى الـــتحفظ المتدني، كما أن سلبية العلاقة يمكن أن تقل في الحالات التي تزيد فيها المـــساءلة القانونيـــة للمدقق ولم يظهر أثر لكبر حجم العميل عليها.

إسهامات الدراسة

تستمد هذه الدراسة مبرراتها بتفردها على المستوى المحلي والعربي حسب علم الباحث علـــى تناول اثر طول فترة استمرار مدقق الحسابات على مستوى التحفظ المحاســـبي، فالدراســـات المحلية المتعلقة بهذا البحث انحصر مجالها على البحث في العوامل المؤثرة على اســـتقلالية مدقق الحسابات وتأثره بطول فترة استمرارية المدقق (مطـــر ، 1992). أو تنـــاول الـــتحفظ المحاسبي وأثره على خصائص المعلومات المحاسبية (عبيـــدات، 2006) أو اثـــر ممارســـة التحفظ المحاسبي على تكلفة التمويل واللاتماثل في المعلومات (السمارة، 2009)

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة (2010) Li Dan في المنهجية والأسلوب وتختلف عنها فـــي بيئة الدراسة ، حيث تتم هذه الدراسة في بيئة تمثل الأسواق الناشئة كما هو الحال لبقيـــة دول المنطقة قياسا ببيئة دراسة Li Dan في بيئة تمثل سوقاً مالياً متقدماً ولها معاييرها الخاصة بها (البيئة الأمريكية)

كما أن هذه الدراسة ستستخدم نموذج (1997) Basu لقياس التحفظ المحاسبي وذلك كمقياس بديل القائم على اختلاف توقيت الاعتراف بالأنباء السيئة والأنباء السارة ، من خـــلال تـــأثر أسعار الأسهم بالأنباء السيئة (الانخفاض) والأنباء الجيدة (الزيادة)، وانعكاس هذا التغير على عوائد هذه الأسهم للفترة المالية، على شكل عوائد سلبية وعوائد إيجابية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة

محددات الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

فترة الدراسة

الأساليب الإحصائية

مقدرات متغيرات الدراسة

مقدمة

تقوم الدراسة على التحقق فيما إذا أن كانت هناك علاقة بين استمرارية مدقق الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبي، لذا قام الباحث بإجراء دراسة مسحية شاملة للبيانات المتوافرة من بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية للتقارير السنوية لجميع الشركات المدرجة في بورصة عمان لفترة عشر سنوات من عام 2000 ولنهاية عام 2009م حيث بلغت عدد المشاهدات (1150) ل 115 شركة مختلفة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي وهو ما أصبح يعرف ببورصة عمان كامتداد لسوق عمان المالي الذي بدأ العمل فيه بتاريخ 1978/1/1، بموجب قانون سوق عمان المالي رقم (31) لعام 1978، ولمواكبة تطورات العمل في أسواق المال العالمية، فقد تمت إعادة هيكلة سوق المال المحلي، بموجب التشريعات التي تلبي متطلبات هذه التطورات وأصدر قانون الأوراق المالية رقم (23) لعام 1997 الذي تمت فيه إعادة هيكلة سوق عمان المالي وتمخضت الهيكلة عن إنشاء ثلاث مؤسسات توافقية تنظم العمل فيه .

وبدأ العمل رسميا وفقا لأحكام القانون الجديد بتاريخ 1999/3/11 باسم بورصة عمان كسوق منظم لتداول الأوراق المالية، وواكب إعادة الهيكلة محليا والتطورات العالمية تطورا في الكم والنوع لأعداد الشركات المدرجة في بورصة عمان حيث وصل عدد الشركات المدرجة فيها مع نهاية عام 2009 إلى (270) شركة مساهمة عامة، تصنف فيه وفقا للتعليمات المنظمة لعمل البورصة إلى سوقين هما السوق الأول والسوق الثاني.

والشركات المدرجة في السوقين الأول والثاني ببورصة عمان تتوزع من حيث النوع على أربعة قطاعات مختلفة، هي القطاع البنكي وقطاع التامين والخدمات والقطاع الصناعي، ويبين الجدول رقم (1) أعداد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان موزعة قطاعياً في نهاية عام 2009.

جدول رقم (1)

أعداد الشركات المدرجة في بورصة عمان موزعة إقطاعيا كما هي في نهاية عام 2009

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
قطاع البنوك	15	%6
قطاع التامين	28	%10
قطاع الخدمات	136	%50
القطاع الصناعي	91	%34
المجموع	270	%100

عينة الدراسة

تم إتباع أسلوب الحصر الشامل في هذه الدراسة، لذا ستكون عينة الدراسة كامل المجتمع أي جميع الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة 1996-

2009، وتقوم الدراسة على محدد توفر البيانات المطلوبة لتنفيذ الاختبارات المحددة لأغراض الدراسة والمتمثلة في بيانات تحديد عوائد وربحية الأسهم المدرجة في بورصة عمان والتي سيتم الاستناد في احتسابها إلى بيانات القوائم المالية للشركات المدرجة من ناحية. ومن ناحية أخرى تحديد مدى استمرارية مدقق الحسابات الخارجي في تدقيق القوائم المالية لهذه الشركات ومصدرها تقرير مدقق الحسابات لتلك الشركات. لذا فإن عينة الدراسة تشمل جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان والتي تحقق شروط الدراسة بتوفير البيانات المطلوبة التالية:

1. الإدراج المتصل خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية عام 1996 وحتى نهاية عام 2009م، بحيث تكون الشركة المدرجة قد أدرجت على لوائح البورصة قبل أو مع بداية عام 1996م ليتسنى تحديد استمرارية مدقق الحسابات وفقا لقاعدة تفسير الاستمرارية التي سيعتمدها الباحث والتي بنيت على أساليب قياس الاستمرارية من ناحية، ووفقا لأحكام قانون الشركات الأردني واستمرت حتى نهاية عام 2009م.
2. التداول المستمر على أسهم الشركة خلال فترة الدراسة، بحيث يتوفر سعر افتتاح وإغلاق أسهم الشركة خلال الفترة المعنية(2000−2009).
3. توافر بيانات قياس متغيرات الدراسة المطلوبة عن الشركات المدرجة.

وقد حققت (115) شركة مدرجة في بورصة عمان تلك الشروط مجتمعة خلال فترة الدراسة. وتوزعت عينة الدراسة على القطاعات كما في الجدول رقم (2). ويلاحظ التفاوت في نسبة إسهام القطاعات في العينة حيث بلغت نسبتها لقطاعات البنوك، والتامين ، والخدمات، والقطاع الصناعي 87% ، 50% ، 32% ، 49% على التوالي، ويرد تفسير التفاوت في النسب المئوية لإسهام القطاعات في العينة إلى محدد التوافق بين شرط اختيار

العينة وتواريخ تأسيس هذه الشركات حيث يلاحظ الثبات النسبي في أعداد البنوك خلال فترة الدراسة مقارنة بباقي القطاعات التي دخلت فيها إلى القطاع شركات عديدة حديثة التأسيس ما بعد 1996، والتي بطبيعة الحال لم تحقق شروط اختيار العينة.

جدول رقم (2)

التوزيع الإقطاعي لشركات العينة ونسبتها إلى عدد شركات كل قطاع كما هي في نهاية عام 2009

القطاع	البنوك	التامين	الخدمات	الصناعة	المجموع
عدد الشركات في العينة	13	14	43	45	115
النسبة إلى الإجمالي	%11	%12	%38	%39	%100
عدد شركات القطاع في المجتمع	15	28	136	91	270
نسبة العينة للمجتمع	%87	%50	%32	%49	%43

فترة الدراسة

امتدت فترة الدراسة إلى عشرة أعوام، تبدأ من بداية عام 2000م وحتى نهاية عام 2009م، وقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل أطول فترة ممكنة لتمكن الباحث من إجراء التحاليل الإحصائية المناسبة للتوصل إلى أدق النتائج. حيث بلغت عدد المشاهدات لكل متغير من متغيرات الدراسة (1150) مشاهدة، أما بالنسبة للاستمرارية فقد تمت الدراسة لهذه الشركات

عن الفترة من 1996 –2009 لتبلغ المشاهدات لدراسة الاستمرارية (1610) وهذا الرقم كاف للوصول إلى نتائج إحصائية ذات دلالات إحصائية لمتغيرات الدراسة.

أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات من مصادر ثانوية وأولية كما يلي:

أ) المصادر الثانوية

لقد تم جمع معلومات وبيانات هذه الدراسة من خلال مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات النظرية والميدانية ذات العلاقة بالدراسة، من الكتب والدوريات المنشورة والاستعانة بشبكة الإنترنت (Internet).

ب) المصادر الأولية :

ومن ثم تم جمع البيانات الملائمه لأغراض الدراسة من خلال المتوافر من التقارير المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة، بالإضافة إلى دليل بورصة عمان السنوي وبيانات موقع هيئة الأوراق المالية الأردني، والتي سيتم الاستناد إليها في تحليل الدراسة للوصول إلى النتائج.

طرق التحليل الإحصائي :

تم استخدام الأدوات و المقاييس الإحصائية الملائمه لمعالجة البيانات وتفسيرها وتحليلها واختبار الفرضيات، وذلك بوساطة البرنامج الإحصائي على جهاز الحاسوب وعلى النحو التالي:

- مقاييس النزعة المركزية : الوسط الحسابي . Mean
- مقاييس التشتت: الانحراف المعياري. Standard Deviation ,Variance
- الانحدار المتعدد . Multiple Regression
- الارتباط . Correlation
- اختبار T للعينة الواحدة . One Sample T- Test
- اختبار T المقارن لعينتين . Independent Sample T- Test

مقدرات متغيرات الدراسة

متغير الاستمرارية

فترة استمرارية مدقق الحسابات (TENURE) هي عدد سنوات بقاء المدقق مع العميل منذ التعاقد معه لأول مرة. وأظهرت أدبيات الدراسة تعدد طرق قياس هذا المتغير وان كانت مبنية على أساس واحد وهو طول فترة بقاء المدقق لدى الشركة فقد استخدم و (Johnson *et al.*,2002), (Carcello and Nagy. 2004) . تقسيم الفترة إلى قصيرة ، وطويلة. فالفترة القصيرة هي الفترة التي تساوي أو تقل عن ثلاث سنوات والطويلة أكثر من تسع سنوات.

وعلى نفس الأساس عمل (Stanley & Dezoort, 2007) على تقسيم فترة استمرارية المدقق إلى فترتين طويلة أكثر أو تساوي خمس سنوات وقصيرة اقل أو تساوي ثلاث سنوات، في حين وضع (Johnson *et al.*,2002) . تصنيفاً أخر مكوناً من ثلاثة مستويات قصير اقل من ثلاث سنوات ومتوسط من أربع إلى ثماني سنوات وطويل أكثر من تسع سنوات.

واستنادا إلى هذه الأساليب سيقوم الباحث بوضع تصنيف مبنى على أسلوب الفترتين وينسجم مع نصوص التشربعات المنظمة لتعيين مدقق الحسابات في الأردن فقد حددت المادة 33 من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003 فترة تعيين مدقق الحسابات بأربع سنوات.

لذا سيتم تصنيف استمرارية المدقق إلى فترة قصيرة وهي اقل أو تساوي أربع سنوات وفترة طويلة أكثر من أربع سنوات.

متغير التحفظ المحاسبي

أولا: التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل

سيتم تقدير التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل من خلال نموذج (Basu, 1997) الأرباح وعوائد الأسهم كمقياس بديل للتحفظ المحاسبي، والقائم على التفاوت الزمني في الاعتراف بالمصروفات والإيرادات

$$X_{it} \setminus P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 RD_{it} + \alpha_2 R_{it} + \alpha_3 R_{it} * RD_{it} + \varepsilon_{it}$$

$X_{it} \setminus P_{it-1}$: ربحية السهم للشركة i في السنة t مقسومة على سعر السهم في بداية الفترة.

RD_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة واحد (1) إذا كان عائد السهم R_{it} سالباً، ويأخذ قيمة الصفر إذا كان عائد السهم يساوي الصفر أو أكثر (ايجابي).

R_{it} : عائد السهم متضمناً التوزيعات السنوية للشركة i في السنة t.

ويقدر R_{it} بطرح سعر الإغلاق في بداية السنة من سعر الإغلاق في نهاية السنة مقسوما على سعر الإغلاق في بداية العام من خلال المعادلة التالية :

$$R_{it} = \frac{P_1 - P_0}{P_0}$$

R_{it} : عائد السهم i خلال الفترة t.

P_0 : سعر السهم ببداية الفترة.

P_1 : سعر السهم بنهاية الفترة.

ويؤخذ بالاعتبار أية تغيرات رأسمالية لأسهم شركات العينة مثل حالة تفتيت الأسهم.

ويمثل معامل التفاعل α_3 بين العوائد R_{it} والمتغير الوهمي للعوائد RD_{it} مستوى التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، والذي يتوقع أن يكون موجبا ودالاً إحصائياً، كتعبير عن قياسه للاستجابة المتزايدة للأرباح للأنباء السيئة على استجابتها للأنباء السارة.

ثانيا : اثر الاستمرارية على التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل.

ستتم إضافة متغير الاستمرارية TENURE ومتغير وهمي يعكس الاستمرارية حيث وزعت المشاهدات (1150) بين طويلة وقصيرة الاستمرارية استنادا إلى معيار التمييز 4 سنوات، بحيث يكون الاستمرار طويلاً (مستمراً) إذا زادت فترة بقاء المدقق على 4 سنوات، وأعطي القيمة 1 إذا كانت فترة التعاقد مع الشركة تزيد على أربع سنوات، وصفرا إذا كانت فترة التعاقد اقل أو تساوي أربع سنوات.

وبلغت عدد المشاهدات التي حققت شرط الاستمرارية 848 مشاهدة والقصيرة (غير مستمرة) 302 مشاهده ، ثم يقدر تفاعل هذا المتغير مع متغير R_{it} ومع ناتج تفاعل متغير العوائد مع المتغير الوهمي للعوائد $R_{it} * DR_{it}$ ليعطي $\alpha_9 CF_{it} * D\Delta CF_{it} * TENURE_{it}$ بمعامل تفاعل α_7 في معادلة الانحدار التالية

$$X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \alpha_2 R_{it} + \alpha_3 R_{it} * DR_{it} + \alpha_4 ENURE_{it} + \alpha_5 DR_{it} * TENURE_{it} + \alpha_6 R_{it} * TENURE_{it} + \alpha_7 R_{it} * DR_{it} * TENURE_{it} + \varepsilon$$

ويمثل تقدير معامل التفاعل α_7 بين الاستمرارية وناتج تفاعل المتغير الوهمي $R_{it} * DR_{it} * TENURE$ مقدرا لأثر متغير استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتي يتوقع أن يكون سالبا وفقا لما جاء في الدراسات السابقة، مما يعني أنه بزيادة طول استمرارية المدقق مع الشركة يميل المدقق إلى أن يصبح أقل استقلالا، وأكثر ميلا إلى قبول تقديرات واختيارات الإدارة في المعالجات المحاسبية البديلة والتي تكون أكثر تفاؤلا بطبيعة الحال وأكثر اتساقا مع أهداف الإدارة بمعنى ممارسة قدر أقل من التحفظ المحاسبي.

ثالثا : التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي بطريقة متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

وفقا لهذه الطريقة سيتم تقدير التحفظ المحاسبي من خلال مقياس بديل متمثل في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Givoly and Hayn, 2000), (Pae. Jinhan, *et al.*,2004) (Brouwer,2008) ، وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة

السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في السوق في نهاية العام. واستند Beaver and Ryan (2000) إلى هذه العلاقة في اختبار التحفظ المحاسبي، حيث استندا إلى أن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي ممثلا بالتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي وبثبات العوامل الأخرى تُظهر انخفاضا لصافي الأصول، وبالتالي انخفاضا في نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، بمعنى أن القيمة الدفترية لموجودات الشركة أقل منها للقيمة السوقية ، وسيتم استخدام معكوس هذه النسبة أي القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية والتي يفترض فيها أن تكون أعلى من واحد صحيح .

تكون نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية تساوي واحداً صحيحاً عند بداية المشروع حيث تتساوى القيمة الدفترية مع القيمة السوقية، ولكن التراكمات التي تتأتى نتيجة للتفاوت الزمني في الاعتراف بين المكاسب والخسائر المتوقعة (الاعتراف الفوري بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المتوقعة إلى وقت تحققها) يقود إلى الاختلاف بين هاتين القيمتين، ولأن الاعتراف ينعكس على القيمة الدفترية على وجه التحديد فإن هذا التفاوت يظهر على شكل انخفاض في قيمة الأصول وارتفاع في قيمة الالتزامات وبالتالي ترتفع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عن الواحد صحيح، وقد استخدم هذا التفسير كمقياس بديل للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي أو التحفظ المشروط. وسيتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال متوسط قيمة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسوق وللقطاعات المختلفة كلٌ على حده باستخدام اختبار One- Sample T test.

رابعا: أثر الاستمرارية على التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي

سيتم اختبار أثر استمرارية مدقق الحسابات على ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي من خلال مقارنة الوسط الحسابي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسوق والقطاعات المختلفة لفئة الشركة التي فيها استمرارية لمدقق الحسابات(الشركات التي يكون المدقق فيها إلى أكثر من أربع سنوات) ويرمز له TENURE = 1، وفئة الشركات التي فيها استمرارية لمدقق الحسابات(الشركات التي يكون المدقق فيها أربع سنوات أو اقل) ويرمز له TENURE = 0 من خلال استخدام الاختبار (Independent sample t-test) بين مجموعتي الشركات المستمرة وغير المستمرة.

خامسا : أثر متغيرات الحجم وهيكل رأس المال والنمو على تأثير الاستمرارية على التحفظ المحاسبي.

تم تقدير متغيرات الحجم والمديونية من خلال تقسيم المشاهدات إلى فئتين استنادا إلى معيار الوسط الحسابي، وتم إجراء الانحدار المتعدد لكل فئة على دوال التحفظ المحاسبي والاستمرارية ومقارنة المخرجات لكلا الفئتين، للوصول وتحديد فيما إذا كان لاختلاف هذه المتغيرات أثر على ممارسة التحفظ المحاسبي، وتغير تأثير استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على ممارستها للتحفظ المحاسبي بتغير هذه المتغيرات.

متغير الحجم : تم توزيع مشاهدات الدراسة إلى فئتين كبيرة الحجم وصغيرة الحجم على أساس معيار الوسط الحسابي للوغريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، حيث إن الحجم الكبير يمثل

المشاهدات التي تكون اكبر أو تساوي الوسط الحسابي وبلغت 430 مشاهده، والحجم الصغير المشاهدات التي اقل من الوسط الحسابي والتي بلغت 720 مشاهدة.

متغير المديونية: تم توزيع مشاهدات الدراسة إلى فئتين مديونية مرتفعة ومديونية منخفضة على أساس معيار الوسط الحسابي لنسبة المديونية وهي المطلوبات مقسومة على إجمالي الأصول، حيث إن المديونية المرتفعة تتمثل في المشاهدات التي تكون أكبر أو تساوي الوسط الحسابي وبلغت 170 مشاهدة، والمديونية المنخفضة في المشاهدات التي اقل من الوسط الحسابي والتي بلغت 980 مشاهدة.

مقاييس إضافية للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل (المستحقات المتراكمة)

سيتم استخدام مقياس المستحقات لتقدير ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل من خلال نموذج المستحقات والذي قدمه (Ball and Shivakumar, 2006) مطورا لنموذج Givoly and Hayn (2000) واستخدمه أيضا كل من (Pae. Jinhan, *et al.*,2004) (Brouwer,2008) والقائم على فكرة أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض الربح المحاسبي مقارنة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي ، ليقاس التحفظ من خلال العلاقة بين الربح على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي التشغيلي، حيث إن الانخفاض في الاستحقاق (الفرق بين الربح والتدفق النقدي التشغيلي) يعد مؤشرا على مستوى التحفظ المحاسبي.

$$ACC_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta REV_{it} + \alpha_2 GPPE_{it} + \alpha_3 \Delta CF_{it} + \alpha_4 D\Delta CF_{it} + \alpha_5 D\Delta CF_{it} * \Delta CF_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

ACC_{it} : إجمالي المستحقات في السنة t للشركة i مقسومة على متوسط إجمالي الأصول، وعرفت المستحقات بأنها الأرباح من قائمة التدفقات النقدية مطروح منها التدفقات النقدية التشغيلية.

ΔREV_{it} : التغير بالإيرادات (المبيعات) في السنة t للشركة i ، $REV_t - REV_{t-1}$ مقسومة على متوسط إجمالي الأصول.

$GPPE_{it}$: إجمالي قيمة الأصول الثابتة في السنة t للشركة i مقسومة على متوسط إجمالي الأصول.

ΔCF_{it} : التغير بالتدفقات النقدية التشغيلية من الفترة t-1 إلى الفترة t للشركة i مقسومة على متوسط إجمالي الأصول.

$D\Delta CF_{it}$: متغير وهمي يساوي الواحد (1) إذا كان التغير بالتدفقات النقدية التشغيلية سالباً، ويأخذ القيمة الصفر إذا كان التغير يساوي الصفر أو أكثر (ايجابياً).

ويمثل معامل التفاعل (α_5) بين المتغير الوهمي للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية $D\Delta CF_{it}$ ومتغير التغير في التدفقات النقدية التشغيلية معدلا بمتوسط إجمالي الأصول ΔCF_{it} إلى مستوى التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل .

اثر الاستمرارية على التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بطريقة المستحقات

ستتم إضافة متغير الاستمرارية TENURE ومتغير وهمي يعكس الاستمرارية حيث وزعت المشاهدات (1150) بين طويلة وقصيرة الاستمرارية استنادا إلى معيار التمييز 4 سنوات، طويلة (مستمر) اكبر من 4 سنوات وأعطي القيمة 1 إذا كانت فترة التعاقد مع الشركة تزيد على أربع سنوات، وصفرا إذا كانت فترة التعاقد اقل أو تساوي أربع سنوات.

سيتم استخدام نفس المقدرات التي استخدمت في قياس أثر الاستمرارية لمدقق الحسابات مع الشركة على التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بطريقة اللاتماثل الزمني للاعتراف بالإيرادات والمصروفات والمتعلقة بتقدير متغير الاستمرارية في قياس أثر استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل ، حيث سيضاف إلى معادلة الانحدار لتقدير ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل (المستحقات) متغير الاستمرارية $TENURE$ من خلال متغير وهمي، ثم يقدر تفاعل هذا المتغير مع ناتج تفاعل متغير العوائد مع المتغير الوهمي للعوائد $R_{it}*DR_{it}$ ليعطي $R_{it}*DR_{it}*TENURE$ بمعامل تفاعل α_7 في معادلة الانحدار التالية

$$AAC_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 GPPE_{it} + \alpha_3 \Delta CF + \alpha_3 REV + \alpha_4 \Delta CF_{it} + \alpha_5 CF_{it} * D\Delta CF_{it} + \alpha_6 TENURE_{it} \\ + \alpha_7 D\Delta CF_{it} * TENURE_{it} + \alpha_8 \Delta CF_{it} * TENURE_{it} + \alpha_9 \Delta CF_{it} * D\Delta CF_{it} * TENURE_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويمثل تقدير معامل التفاعل α_7 بين الاستمرارية وناتج تفاعل المتغير الوهمي $R_{it}*DR_{it}*TENURE$ مقدرا لأثر متغير استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتي يتوقع أن يكون سالبا وفقا لما جاء في الدراسات السابقة، مما يعني أن مع زيادة طول استمرارية المدقق مع الشركة يميل المدقق إلى أن يصبح اقل استقلالا، وأكثر ميلا إلى قبول تقديرات واختيارات الإدارة في المعالجات المحاسبية البديلة والتي تكون أكثر تفاؤلا بطبيعة الحال وأكثر اتساقا مع أهداف الإدارة بمعنى ممارسة قدر اقل من التحفظ المحاسبي.

التحليل الوصفي لعينة الدراسة . Descriptive Statistics .

يتضمن الجدول رقم (3) توصيفا إحصائيا لملخص بيانات متغيرات أرباح السهم، والعائد السنوي، ولوغريتم الأصول، ونسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية، والاستمرارية، ونسبة المديونية، والتغير في الإيرادات ، حيث يظهر لها الوسط الحسابي ، والوسيط ، والانحراف المعياري، والالتواء، وأدنى وأعلى قيمة.

تبين هذه النتائج أن الوسط الحسابي لجميع المتغيرات هو أعلى من الوسيط بمعنى أن جميعها لديها منحنيات توزيع التواء نحو اليمين.

ويبين الوسط الحسابي لطول فترة استمرار المدقق مع العميل أنها تجاوزت ست سنوات مما يدلل على أن العلاقة بين الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققي الحسابات تتسم بالطول.

جدول رقم (3)

الوصف الإحصائي لملخص بيانات متغيرات الدراسة

	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الألتواء	ادني قيمة	أعلى قيمة
$TENURE_{it}$	6.686	6	3.526	0.271	1	10
Log Assets	7.423	7.218	0.79	1.036	5.44	11.36
R_{it}	0.2011	0.000	0.943	7.311	3.89-	15.35
$X_{it} \setminus P_{it-1}$	0.0657	0.0501	0.34	21.8	1.03-	9.88
MB	1.539	1.26	1.03	2.249	0.46	11.26
Debit Ratio	0.39	0.329	0.297	0.88	0.00	1.95
التغير في الإيرادات	0.206	0.0098	0.295	2.79	2.31-	4.73

وسيتم استخدام الوسط الحسابي للوغريتم الأصول لتصنيف الــشركات إلـــى كبيـــرة الحجـــم وصغيرة الحجم ، حيث إن الشركات كبيرة الحجم هي المشاهدات التي لها لوغريتم طبيعـــي للأصول أعلى من متوسط لوغريتم أصول المشاهدات والتي بلغت 255 مشاهدة، فيما بلـــغ عدد مشاهدات الشركات الصغيرة وهي الأقل من الوسط الحسابي للوغريتم إجمالي الأصول 895 مشاهدة.

جدول رقم(4)

توزيع الشركات حسب طول فترة استمرارية المدقق مع العميل

طول الفترة	العدد	عدد الفترات
1	6	6
2	10	20
3	11	33
4	24	96
5	8	40
6	24	144
7	13	91
8	17	136
9	6	54
10	53	530
المجموع	172	1150
الوسط الحسابي		6.686047

ويبين الجدول رقم (4) أن 53 شركة من شركات الدراسة لم تغير شركة التدقيق خلال العشر سنوات بينما نجد أن عدد فترات التدقيق التي طولها اقل من أربع سنوات كانت 51 من أصل 172 فترة تدقيق لسنوات الدراسة توزعت بين 1–4 سنوات، وقد بلغت فترات التدقيق

للشركات التي تناولتها الدراسة والبالغ عددها 115 شركة 1150 فترة تدقيق لفترة الدراسة والبالغة عشر سنوات (2000–2009) تناوبت خلالها على تدقيق هذه الشركات 26 شركة تدقيق، كان نصيب 8 شركات من شركات التدقيق 84% من هذه الفترات، وتوزع المتبقي والبالغ 16% من فترات التدقيق بين 67% من شركات التدقيق.

ويبين الجدول رقم (5) النسب المئوية لتوصيف علاقة المدقق مع شركات السوق والقطاعات المختلفة كطويلة وقصيرة عبر سنوات فترة الدراسة، ويبين الشكل رقم (4) رسما بيانيا لهذه العلاقة لشركات السوق خلال تلك فترة.

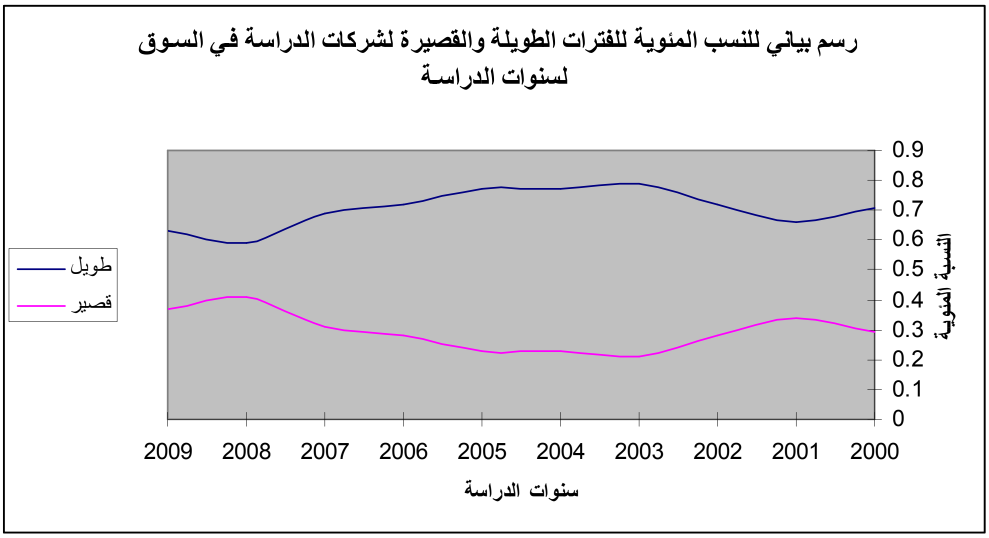
جدول رقم (5)

النسبة المئوية للشركات ذات الفترة الطويلة وذات الفترة القصيرة خلال سنوات الدراسة

	السوق		البنوك		التامين		الخدمات		الصناعة	
	طويل	قصير	طويل	قصير	طويل	قصير	طويل	قصير	طويل	قصير
2000	0.71	0.29	0.69	0.31	0.73	0.27	0.72	0.28	0.69	0.31
2001	0.66	0.34	0.54	0.46	0.6	0.4	0.65	0.35	0.62	0.38
2002	0.72	0.28	0.54	0.44	0.6	0.4	0.72	0.28	0.73	0.27
2003	0.79	0.21	0.69	0.31	0.67	0.33	0.79	0.21	0.78	0.22
2004	0.77	0.23	0.69	0.31	0.67	0.33	0.77	0.33	0.76	0.24
2005	0.77	0.23	0.85	0.15	0.8	0.2	0.81	0.19	0.8	0.2
2006	0.72	0.28	0.85	0.15	0.8	0.2	0.79	0.21	0.78	0.22
2007	0.69	0.31	0.85	0.15	0.87	0.15	0.67	0.33	0.69	0.31
2008	0.59	0.41	0.62	0.38	0.6	0.4	0.7	0.3	0.71	0.29
2009	0.63	0.37	0.54	0.46	0.6	0.4	0.7	0.3	0.71	0.29

شكل رقم (4)

رسم بياني لنسب أعداد الشركات ذات الفترات الطويلة والفترات القصيرة



يظهر جدول رقم (6) والذي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة أن هناك ارتباطاً بين مختلف المتغيرات، فقد أظهرت النتائج أن متغير الاستمرارية $TENURE_{it}$ كان على علاقة ذات دلالة إحصائية عند (α= 0.05) بالحجم ، مما يعني أن هناك علاقة بين حجم الشركات واستمرارية المدقق مع الشركة ويمكن ملاحظة ذلك جليا من خلال الثبات في تعيين مدقق الحسابات لدى كبريات الشركات الأردنية كما هو الحال لدى البنك العربي ، والبنك الإسلامي، والفوسفات، والكهرباء الأردنية، والاسمنت، وغيرها من الشركات التي تعتبر كبيرة وفقا للمقياس المعتمد في الدراسة (اللوغريتم الطبيعي لأجمالي أصول الشركة أعلى من متوسط اللوغريتم الطبيعي لأجمالي أصول جميع الشركات) وجميعها لم تغير مدقق الحسابات طيلة فترة الدراسة.

جدول رقم (6)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

MB	Debit Ratio	$X_{it} \backslash P_{it-1}$	R_{it}	Log Assets	$TENURE_{it}$	
.031 .149	-.044 *.067	-.017 0.279	-.001 .489	.050 **.044	1	$TENURE_{it}$
.224 **.000	.244 **.000	0.025 0.194	0.002 0.476	1		Log Assets
.164 ***.000	.040 *0.086	.174 ***0.00	1.			R_{it}
.003 .453	.008 .397	1				$X_{it} \backslash P_{it-1}$
.094 ***.001	1					Debit Ratio

Correlations
* Correlation is significant at the 0.1 level (1-tailed).
** Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

كما كان متغير الاستمرارية على علاقة سلبية بالعائد السنوي R_{it} والأرباح السنوية المعدلة بسعر السهم ببداية الفترة المالية للسهم $X_{it} \backslash P_{it-1}$ وان لم تكن ذات دلالة إحصائية، وعلى علاقة سلبية بنسبة المديونية ، كما أن الحجم مقاسا باللوغريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كان على علاقة ايجابية بمتغيرات R_{it}، $X_{it} \backslash P_{it-1}$، نسبة المديونية، ونسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية لحقوق الملكية.

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات .

يتناول الجزء الأول من هذا الفصل تحليل البيانات ، واختبار فرضيات الدراسة ، من خلال استخدام البيانات الكمية التي تم الحصول عليها للشركات ، من موقع هيئة الأوراق المالية، وسوق عمان المالي ، بالإضافة إلى المعلومات المتوافرة في التقارير المالية السنوية لشركات الدراسة, وذلك لتحديد أثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات الأردنية المساهمة العامة، المدرجة في بورصة عمان، للفترة من عام 2000 - 2009 ، وقد تم التحليل الإحصائي واختبارالفرضيات وفقا للأسلوب التالي :

1. تحليل البيانات واختبار الفرضيات لتحديد شكل العلاقة من حيث استمرارية المدقق مع العميل لفترات زمنية طويلة أو قصيرة في الشركات الأردنية المساهمة العامة.
2. تحليل البيانات واختبار الفرضيات لتحديد ممارسة الشركات الأردنية على مستوى السوق والقطاعات للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي.
3. تحليل البيانات واختبار فرضيات أثر استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة الشركات الأردنية للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي على مستوى السوق والقطاعات.
4. تحليل البيانات واختبار فرضيات التغير في أثر استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة الشركات الأردنية للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي على مستوى السوق والقطاعات تبعا لاختلاف حجم الشركة ونسبة المديونية، واتجاه النمو .

أولا : – الاستمرارية

الفرضية العدمية الأولى(Ho) :

العلاقة بين مدقق الحسابات وبين الشركات المساهمة العامة الأردنية غير مستمرة.

الفرضية البديلة (H1) :

العلاقة بين الشركات المساهمة العامة ومدقق الحسابات علاقة مستمرة.

قاعدة القرار لقبول الفرضيات ورفضها:

اختبار فرضية الاستمرارية للعلاقة بين مدقق الحسابات والشركات المساهمة العامة الأردنية.

قاعدة القرار لقبول الفرضيات ورفضها : استخدمت قيمة الوسط الحسابي لطول فترة استمرارية المدقق مع الشركة مقارنة مع معيار التحديد المستخدم أربع سنوات. وعليه فإن قاعدة القرار تكون على النحو التالي :

- نقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كان الوسط الحسابي اقل أو يساوي 4 سنوات . ونرفض الفرضية البديلة (H1) .

ومن الجدول رقم (7) والذي يبين المتوسطات الحسابية لطول فترات استمرارية مدقق الحسابات مع الشركات يظهر لنا أن متوسط طول فترة استمرارية مدقق الحسابات لشركات الدراسة في السوق يبلغ 6.7 سنه بمعنى أن السوق يتسم بطول استمرارية المدقق، وتنطبق نفس النتائج على قطاعات السوق والتي بلغت المتوسطات الحسابية لطول فترات استمرارية المدقق فيها على التوالي (6.28، 8.08، 6.13، 7.08) لقطاعات البنوك، والتامين،

والخدمات، والصناعة حيث بلغ أعلى المتوسطات لقطاع التامين والذي وفقا لهذه النتائج يظهر استقرارا في تعيين المدققين.

جدول رقم (7)

تكرار فترات التعاقد لمدققي الحسابات مع الشركات وفقا للقطاعات

الفترة / القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	المجموع	الوسط الحسابي
البنوك	2	1	4	4	3	4		2	2	4	1	1		1	29	
	2	2	12	16	15	24	0	16	18	40	11	12	0	14	182	6.28
التامين	3	1	2	3	1	1	0	1	2	2	3	0	1	6	26	
	3	2	6	12	5	6	0	8	18	20	33	0	13	84	210	8.08
الخدمات	5	15	17	9	8	8	3	2	3	3	8	7	0	8	96	
	5	30	51	36	40	48	21	16	27	30	88	84	0	112	588	6.13
الصناعة	4	10	9	10	10	8	3	4	3	4	8	2	1	15	91	
	4	20	27	40	50	48	21	32	27	40	88	24	13	210	644	7.08
السوق	14	27	32	26	22	21	6	9	10	13	20	10	2	30	242	
	14	54	96	104	110	126	42	72	90	130	220	120	26	420	1624	6.7

ووفقا لهذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم استمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات وشركات السوق الأردني وقطاعات السوق على حد سواء ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على استمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والشركات المساهمة العامة في السوق الأردني وقطاعات الصناعي، والخدمات، والبنوك، والتامين.

ثانيا : اختبار فرضيات التحفظ المحاسبي وأثر استمرارية المدقق مع العميل على التحفظ .

قاعدة القرار لقبول الفرضيات ورفضها : استخدمت قيمة P- Value Sig التي تعد أصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية وقد جاءت كبديل عن الاختبار التقليدي الذي يقارن بين (F) الجدولية عند قيمة محددة (α) وقيمة (F) المحسوبة لذلك فإن قاعدة القرار تكون على النحو التالي :

- نقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت P-Value Sig أكبر من نسبة الخطأ(مستوى المعنوية المحددة سلفاً) المطلوب (α) وهي 0.05 ونرفض الفرضية البديلة (H1) .

– نرفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت P-Value Sig أقل أو تساوي نسبة الخطأ (مستوى المعنوية المحددة سلفاً) المطلوب (α) وهي 0.05 ونقبل الفرضية البديلة (H1) .

الفرضية العدمية الثانية : لا تمارس الشركات المقيدة في السوق الأردني التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل.

جدول رقم (8)

معاملات الارتباط لفرضية التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في السوق

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل adj. R^2	الخطأ المعياري للتقدير
0.221	**0.049**	**0.046**	**0.143**

يبين جدول رقم (9) تحليل التباين للانحدار أن الاختبار لنموذج القياس ذو معنوية على مستوى (α = 0.05) حيث إن (P- Value Sig =0.000) وبالتالي قبول النموذج، ويبين جدول رقم (10) لمعاملات الانحدار أن معامل التفاعل α_3 لمتغير العائد (R_{it}) والمتغير الوهمي (DR_{it}) قد بلغ (0.121) بمعنى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية حيث إن (

(P- Value Sig =0.000) ، مما يشير إلى أن الشركات في السوق الأردني تمارس التحفظ المحاسبي،

جدول رقم (9)

تحليل الانحدار (ANOVA) لفرضية التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في السوق

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
الانحدار	**1.203**	**3**	**0.401**	**19.555**	**0.000**
البواقي	**23.496**	**1146**	**0.021**		
الإجمالي	**24.699**	**1149**			

جدول رقم (10)

التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في السوق

	المعامل	β	t	Sig
الثابت	α_0	**0.061**	**7.924**	**0.000**
R_{it}	α_1	**0.008**	**1.438**	**0.151**
DR_{it}	α_2	**0.104−**	**3.142−**	**0.002**
$R_{it} * DR_{it}$	α_3	**0.121**	**3.945**	**0.000**

ومن جدول رقم (8) لمعاملات الارتباط كانت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.049 والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة لقياس التحفظ المحاسبي للسوق يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 5% تقريبا من التباين في المتغير التابع ، وهذا مؤشر على العلاقة الخطية لنموذج القياس والتي بلغت قيمة F الاختيارية له **(19.555)** وهي ذات دلالة إحصائية، ووفقا

لقاعدة اختبار الفرضية نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم ممارسة الشركات المقيدة في السوق الأردني للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ممارسة الشركات المقيدة في السوق الأردني للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل وجاءت نتائج هذه الدراسة منسجمة مع ما جاء في دراسة (السمارة، 2009) ، (Brouwer,2008) .

ووفقا لنتائج الاختبارات والقيم الواردة أعلاه، فإن معادلة الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الثانية لممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات السوق الأردني كانت كالتالي:

$$X_{it} \setminus P_{it-1} = 0.061 - 0.031DR_{it} + 0.008R_{it} + 0.121R_{it} * DR_{it} + \varepsilon$$

ومن مظاهر ممارسة الشركات الأردنية للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل على سبيل المثال لا الحصر كما وردت في التقارير السنوية لشركات عينة الدراسة ومنها:

- تطبيقها لقاعدة السوق أو التكلفة أيهما اقل[2] أو متوسط تكلفة الإنتاج أو صافي القيمة التحصيلية أيهما اقل، أو التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل[3].

- تتحقق الإيرادات من المبيعات عند إصدار الفاتورة وتسليم المنتجات وقبولها من العميل[4].

- تراجع التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية المتعلقة بها بشكل مستمر، ويتم الاعتراف بتعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمت خلالها المراجعة في

---

[2] - انظر التقارير السنوية لشركات " الباطون الجاهز، الوطنية للصلب، الألبان الأردنية ، مصفاة البترول"

[3] انظر التقارير السنوية " الخزف، الألبان، البترول

[4] - انظر التقرير السنوي الباطون الجاهز

حال أن المراجعة تؤثر فقط على تلك الفترة، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة وفترات مستقبلية في حال أن المراجعة تؤثر على الفترتين الحالية والمستقبلية(الباطون الجاهز 2009، ص 12) (الدباغة 2009، ص 49).

- يتم بتاريخ البيانات المالية تقييم كفاية وملاءمة مطلوبات التامين وذلك عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة لعقود التامين القائمة ، اذا أظهر التقييم أن القيمة الحالية لمطلوبات التامين (نفقات شراء مختلفة اقل ملاءمة وأصول غير ملموسة ذات علاقة) غير كافية بالمقارنة مع التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة عندها يتم إدراج كامل قيمة النقص في بيان الدخل (القدس للتامين ، ص42، 2009) .

- الإفصاح عن قضايا مقامة على الشركة من الغير مثل قضايا عمالية وتكوين مخصصات لمواجهة ذلك (الألبان ، ص 14 ، 2005 /ص 15 2004/ ص 15، 2003) (ورافق ذلك انخفاض في العوائد السنوية- أنباء سلبية علما بان ربحية السهم في ذلك العام 0.245 و 0.21 على التوالي وهي اكبر من متوسطها خلال فترة الدراسة 0.18)

ثالثا: اثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل

الفرضية العدمية الثالثة: لا تتأثر ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات السوق الأردني باستمرارية مدقق الحسابات مع العميل

جدول رقم (11)

معاملات الارتباط لفرضية اثر استمرارية مدقق الحسابات على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في السوق والقطاعات المختلفة

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل adj. R^2	الخطأ المعياري للتقدير
السوق	0.2	**0.04**	**0.034**	**0.260**
الصناعة	0.35	**0.122**	**0.108**	**0.163**
الخدمات	0.188	**0.035**	**0.019**	**0.218**
التامين	0.346	**0.12**	**0.073**	**0.186**
البنوك	0.332	**0.110**	**0.059**	**0.062**

يبين جدول رقم (12) تحليل التباين للانحدار أن الاختبار ذو معنوية علـــى مـــستوى (α = 0.05) حيث إن (P- Value Sig =0.000) للسوق والقطاعات المختلفة مما يعنـــي ثبـــوت معنوية النموذج.

ويبين جدول رقم (13) لمعاملات الانحدار أن معامل التفاعل α_3 لمتغير العائد (R_{it}) والمتغير الوهمي (DR_{it}) قد بلغ (0.501) بمعنى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائيا حيث إن (P- Value Sig =0.000) ، مما يشير إلى ممارسة التحفظ المحاسبي لشركات السوق الأردني لقائمة الدخل، وكذا الحال بالنسبة لباقي القطاعات حيث بلغ معامل التفاعل α_3 لمتغير العائد (R_{it}) والمتغير الوهمي (DR_{it}) لقطاعات الصناعة، الخدمات، التامين ، البنوك (0.410، 0.19، 0.307، −0.258) على التوالي وجميعها ذات دلالة إحصائية حيث إن قيمة P- Value Sig لها جميعا كانت اقل من α = 0.05

جدول رقم (12)

تحليل الانحدار (ANOVA) لفرضية اثر استمرارية مدقق الحسابات على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في السوق والقطاعات المختلفة

Sig.	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
0.000	**6.779**	0.457 **0.067**	**7** **1142** **1149**	3.202 **77.064** **80.267**	**الانحدار** **البواقي** **الإجمالي**	السوق
0.000	**8.791**	**0.**233 0.026	**7** **442** **449**	**1.628** **11.696** **13.324**	**الانحدار** **البواقي** **الإجمالي**	الصناعة
0.032	**2.214**	0.106 0.048	**7** **422** **429**	**0.739** **20.123** **20.862**	**الانحدار** **البواقي** **الإجمالي**	الخدمات
0.016	**2.570**	0.089 0.035	**7** **132** **139**	**0.623** **4.571** **5.194**	**الانحدار** **البواقي** **الإجمالي**	التامين
0.043	**2.158**	0.008 0.0004	**7** **122** **129**	**0.058** **0.468** **0.526**	**الانحدار** **البواقي** **الإجمالي**	البنوك

ومن نفس جدول معاملات الانحدار فإن معامل التفاعل لمتغير الاستمرارية $TENURE_{it}$ والعائد (R_{it}) والمتغير الوهمي (DR_{it}) ممثلا بقيمة α_7 قد بلغ(−0.339) على مستوى السوق بمعنى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية حيث إن (P- Value Sig =0.000)، ولإن إشارة معامل التفاعل سلبية فإن التأثير سلبي مما يشير إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات السوق الأردني تتأثر سلبا باستمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعميل، وكذلك بالنسبة لأثر استمرارية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي على مستوى القطاعات، فان معامل تفاعل متغيرات الاستمرارية $TENURE_{it}$ والعائد (R_{it}) والمتغير الوهمي (DR_{it}) ممثلا بقيمة α_7 لقطاعات الصناعة، الخدمات، التامين، البنوك

(−0.049، −0.133، −0.837، −0.188) على التوالي وجميعها ذات دلالة إحصائية حيث أن قيمة P- Value Sig لها جميعا كانت اقل من α = 0.05

جدول رقم (13)

اثر استمرارية مدقق الحسابات على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل لشركات السوق الأردني

	المعامل	السوق	الصناعة	الخدمات	التامين	البنوك
الثابت	α_0 t P. sig	0.05 1.801 0.072	0.122 5.355 0.000	0.042 0.824 0.410	0.031 0.391 0.696	0.061 2.825 0.006
R_{it}	α_1 t P. sig	0.008− 0.324− 0.746	0.032 1.701 0.09	0.020− 0.654− 0.514	0.006 0.030 0.976	0.094− 2.816− 0.006
DR_{it}	α_2 t P. sig	0.028− 0.815− 0.415	0.066− 1.919− 0.056	0.019− 0.332− 0.740	0.227 2.181 0.031	0.025− 0.819− 0.414
$R_{it} * DR_{it}$	α_3 t P. sig	0.501 4.759 0.000	0.410 4.997 0.000	0.307 2.349 0.019	0.959 3.167 0.002	0.213 3.103 0.002
$TENURE_{it}$	α_4 t P. sig	0.02− 0.637− 0.524	0.011− 2.25− 0.025	0.019− 0.326− 0.744	0.004 0.045 0.964	0.027− 1.106− 0.271
$R_{it} * TENURE_{it}$	α_5 t P. sig	0.02 0.719 0.472	0.011 1.688 0.092	0.004− 0.062− 0.951	0.222− 1.902− 0.059	0.085 2464 0.015
$DR_{it} * TENURE_{it}$	α_6 t P. sig	0.015 0.366 0.715	0.009− 1.962− 0.05	0.051 1.526 0.128	0.007− 0.034− 0.973	0.009 0.249 0.804
$R_{it} * DR_{it} * TENURE$	α_7 t P. sig	0.339− 2.720− 0.007	0.049− 2.527− 0.012	0.133− 2.698− 0.007	0.837− 2.453− 0.015	0.188− 2.110− 0.037

ولأن إشارتها سالبة فذاك يعني أن ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في هذه القطاعات تتأثر سلبا باستمرارية مدقق الحسابات فيها

ومن جدول رقم (11) لمعاملات الارتباط كانت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.04، 0.122، 0.035، 0.12، 0.106) للسوق ولقطاعات الصناعة، الخدمات، التأمين والبنوك على التوالي والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة لقياس اثر استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على التحفظ المحاسبي لشركات السوق الأردني وهذه القطاعات يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 4% ، 12% ، 4% 12%، 11% تقريبا من التباين في المتغير التابع للسوق وقطاعات الصناعة، والخدمات، والتأمين والبنوك على التوالي ، بمعنى أن زيادة بمعدل 1% في استمرارية المدقق تؤدي إلى تخفيض بنسبة (0.04) نقطة في مستوى التحفظ المحاسبي للسوق، و12% للصناعة، و4% للخدمات، و12% للتامين والبنوك بنسبة 11% وهذا مؤشر على العلاقة الخطية لنموذج القياس والتي بلغت فيه قيمة F الاختيارية للسوق (6.779) وهي دالة إحصائية، وكذلك بلغت(8.719، 2.158، 2.570، 2.214) لقطاعات الصناعة، الخدمات، التأمين والبنوك على التوالي وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ ووفقا لقاعدة اختبار الفرضية العدمية الثالثة نرفض الفرضية التي تنص على عدم وجود أثر لطول فترة استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة شركات السوق الأردني للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تأثر ممارسة شركات السوق الأردني للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بطول فترة استمرارية مدقق الحسابات مع العميل .

واستنادا إلى نتائج الاختبارات والقيم الواردة أعلاه، فإن معادلة الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسة الثالثة لأثر استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات السوق الأردني كانت كالتالي:

$$
\begin{aligned}
X_{it}/P_{it-1} &= 0.05 - 0.028\,DR_{it} - 0.008\,R_{it} + 0.501\,R_{it} * DR_{it} - 0.02\,TENURE_{it} + 0.015\,DR_{it} * TENURE_{it} \\
&+ 0.02\,R_{it} * TENURE_{it} - 0.339\,R_{it} * DR_{it} * TENURE_{it} + \varepsilon
\end{aligned}
$$

ولبيان أثر استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات القطاع الصناعي في السوق الأردني كانت كالتالي:

$$
\begin{aligned}
X_{it}/P_{it-1} &= 0.122 + 0.032\,DR_{it} - 0.066\,R_{it} + 0.14\,R_{it} * DR_{it} - 0.011\,TENURE_{it} + 0.011\,DR_{it} * TENURE_{it} \\
&- 0.009\,R_{it} * TENURE_{it} - 0.049\,R_{it} * DR_{it} * TENURE_{it} + \varepsilon
\end{aligned}
$$

ولبيان أثر استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات قطاع الخدمات في السوق الأردني كانت كالتالي:

$$
\begin{aligned}
X_{it}/P_{it-1} &= 0.042 - 0.019\,DR_{it} - 0.02\,R_{it} + 0.307\,R_{it} * DR_{it} - 0.019\,TENURE_{it} + 0.051\,DR_{it} * TENURE_{it} \\
&- 0.04\,R_{it} * TENURE_{it} - 0.133\,R_{it} * DR_{it} * TENURE_{it} + \varepsilon
\end{aligned}
$$

ولبيان أثر استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات قطاع البنوك في السوق الأردني كانت كالتالي:

$$
\begin{aligned}
X_{it}/P_{it-1} &= 0.061 - 0.094\,R - 0.025\,DR_{it}\,0.213\,R_{it} * DR_{it} - 0.027\,TENURE_{it} + 0.009\,DR_{it} * TENURE_{it} \\
&+ 0.085\,R_{it} * TENURE_{it} - 0.188\,R_{it} * DR_{it} * TENURE_{it} + \varepsilon
\end{aligned}
$$

وكذلك لبيان أثر استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في شركات قطاع التامين في السوق الأردني كانت كالتالي:

$$X_{it}/P_{it-1} = 0.031 + 0.006\,R_{it} + 0.227\,DR + 0.959\,R_{it} * DR_{it} + 0.004\,TENURE_{it} - 0.007\,DR_{it} * TENURE_{it} - 0.222\,R_{it} * TENURE_{it} - 0.837\,R_{it} * DR_{it} * TENURE_{it} + \varepsilon$$

ونخلص إلى أن نتائج اختبارات هذه الفرضية قد أيدت فرضية الدراسة فيما يتعلق بالأثر السلبي لطول علاقة مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة العميل للتحفظ المحاسبي، حيث بينت هذه الدراسة أن لطول استمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعميل تأثيرا سلبيا على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في الشركات التي تناولتها الدراسة على مستوى السوق الأردني ككل وعلى مستوى القطاعات على حد سواء ، وجاءت هذه النتيجة لتنسجم مع نتائج العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن استمرارية المدقق مع الشركة تقود إلى تخفيض في مستوى التحفظ المحاسبي الناتج عن تدني مستوى استقلالية المدقق لما تحدثه طول العلاقة من تآلف بين المدقق والعميل، والذي بطبيعة الحال ينعكس على استغلال الإدارة لهذا التالف في التهاون بممارسة التحفظ المحاسبي وبالتالي تدني مستواه، من ناحية، ومن جهة أخرى زيادة درجة قبول المدقق بتقديرات الإدارة وخياراتها من بين البدائل والتي في غالب الأحيان تميل إلى ما يحقق أهدافها، كما أن طول العلاقة أيضا ينعكس سلبا على مستوى الكفاءة حيث يميل أداء المدقق إلى الاصطباغ بالطابع الروتيني، والتكرار في أوراق العمل لما كان في سنوات سابقة.

اختبار التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بطريقة المستحقات

يبين الجدول رقم (14) لتحليل الانحدار أن نموذج اختبار ممارسة الشركات الأردنية للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل ذو معنوية على مستوى ($\alpha = 0.05$) حيث إن (P- Value Sig =0.000) للسوق ولجميع القطاعات دون استثناء.

جدول رقم (14)

تحليل الانحدار (ANOVA) لفرضية التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في السوق والقطاعات المختلفة بطريقة المستحقات

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
السوق	الانحدار البواقي الإجمالي	7.715 14.808 22.523	5 1144 1149	1.543 0.013	119.207	0.000
الصناعة	الانحدار البواقي الإجمالي	3.342 3.281 6.624	5 444 449	0.668 0.007	90.455	0.000
الخدمات	الانحدار البواقي الإجمالي	4.256 7.655 11.91	5 424 429	0.851 0.018	47.144	0.000
التامين	الانحدار البواقي الإجمالي	0.416 1.054 1.470	5 134 139	0.083 0.008	10.582	0.000
البنوك	الانحدار البواقي الإجمالي	0.586 0.37 0.956	5 124 129	0.117 0.003	39.214	0.000

ويبين جدول رقم (15) لمعاملات الانحدار أن معامل التفاعل بين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية ΔREV_{it} مع المتغير الوهمي للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية $D\Delta CF_{it}$ والمعبر عنه $\Delta CF_{it}*D\Delta CF_{it}$ والذي يعبر عن التحفظ المحاسبي ممثلا بمعامل التغير α_5 قد بلغت (3.655، 2.111، 2.365، 6.159، 3.141،) لشركات السوق وقطاعات الصناعة، الخدمات، البنوك، التامين على التوالي مما يدلل على وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية حيث إن (P- Value Sig =0.000) لجميع القطاعات عدا قطاع الصناعة حيث بلغت

(0.035) وتبقى ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن الشركات في السوق الأردني تمارس التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل.

جدول رقم (15)

التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بطريقة المستحقات لقطاعات الصناعة، والخدمات، والبنوك، والتامين وعلى مستوى السوق بطريقة المستحقات

	المعامل	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع البنوك	قطاع التامين	السوق
الثابت	α_0	0.037 3.732 0.000	0.046 3.630 0.000	-0.005 -0.423 0.673	0.016 0.814 0.417	0.017 2.526 0.012
ΔREV	α_1	0.146 9.586 0.000	0.084 4.097 0.000	0.259 1.865 0.065	0.014 0.747 0.457	0.081 7.097 0.000
$GPPE$	α_2	-0.07 -4.226 0.000	-0.109 -6.192 0.000	-0.687 -1.636 0.104	-0.355 -2.818 0.006	-0.058 -5.364 0.000
ΔCF	α_3	-0.494 -13.69 0.000	-.06 -10.49 0.000	-0.426 -7.684 0.000	-0.649 -4.351 0.000	-0.535 -17.613 0.000
$D\Delta CF$	α_4	-0.006 -0.537 0.592	-0.011 -0.704 0.482	0.032 2.325 0.022	0.018 0.791 0.430	-0.003 -0.347 0.729
$\Delta CF_{it} * D\Delta CF_i$	α_5	0.064 2.111 0.035	0.169 2.365 0.000	0.296 6.159 0.000	0.592 3.141 0.002	0.112 3.665 0.000

- القيم داخل الأقواس هي قيم المعاملات، t ، ودلالاتها.

جدول رقم (16)

معاملات الارتباط لفرضية التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل للسوق والقطاعات

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري للتقدير
الصناعة	**0.710**	**0.505**	**0.086**
الخدمات	**0.598**	**0.357**	**0.134**
البنوك	**0.883**	**0.613**	**0.547**
التامين	**0.532**	**0.283**	**0.089**
السوق	**0.585**	**0.343**	**0.114**

ومن جدول رقم (16) لمعاملات الارتباط كانت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.343، 0.505، 0.357، 0.613، 0.283) لشركات السوق وقطاعات الصناعة، الخدمات، البنوك، التامين، وعلى مستوى السوق على التوالي والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة لقياس التحفظ المحاسبي لهذه القطاعات والسوق يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 34% على مستوى السوق، و 51% في القطاع الصناعي و 36% لقطاع الخدمات، 61% لقطاع البنوك، 28% لقطاع التامين من التباين في المتغير التابع لكل منها على حدة، وهذا مؤشر على العلاقة الخطية لنموذج القياس والتي بلغت قيمة F الاختيارية له (90.455 في قطاع الصناعة)، (6.214 لقطاع البنوك) (10.582، لقطاع التامين) (119.21 لقطاع الخدمات) و (119.21 على مستوى السوق) وجميعها ذات دلالة إحصائية وبالتالي نرفض الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على

لا تمارس الشركات المقيدة في السوق الأردني التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل.

وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي نصت على أن الشركات الأردنية تمارس التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل على مستوى السوق والقطاعات المختلفة

اثر الاستمرارية على التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل

جدول رقم (17)
تحليل الانحدار (ANOVA) لفرضية اثر استمرارية مدقق الحسابات على ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في السوق والقطاعات المختلفة

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
السوق	**الانحدار البواقي الإجمالي**	**7.751 14.671 22.523**	**9 1140 1149**	**0.872 0.013**	**67.784**	**0.000**
الصناعة	**الانحدار البواقي الإجمالي**	**3.413 3.211 6.624**	**9 440 449**	**0.379 0.007**	**51.96**	**0.000**
الخدمات	**الانحدار البواقي الإجمالي**	**4.743 7.167 11.91**	**9 420 429**	**0.527 0.017**	**30.882**	**0.000**
التامين	**الانحدار البواقي الإجمالي**	**0.566 2.159 2.725**	**9 130 149**	**0.063 0.017**	**3.790**	**0.000**
البنوك	**الانحدار البواقي الإجمالي**	**0.622 0.334 0.956**	**9 120 129**	**0.069 0.003**	**24.861**	**0.000**

يبين الجدول رقم (17) لتحليل التباين للانحدار أن نموذج الاختبار لأثر استمرارية مدقق الحسابات على متغير التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل ذو معنوية على مستوى ($\alpha = 0.05$) حيث إن (P- Value Sig =0.000) للسوق ولجميع القطاعات دون استثناء.

ومن جدول(19) معاملات الانحدار فأن معامل التفاعل لمتغير الاستمرارية $TENURE_{it}$ مع تفاعل كل من التغير في التدفقات النقدية التشغيلية ΔCF_{it} والمتغير الوهمي للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية $D\Delta CF_{it}$ ممثلا بقيمة α_9 قد بلغ (0.093) على مستوى السوق بمعنى وجود علاقة خطية وهي ذات دلالة إحصائية حيث إن (P- Value Sig =0.037)، واختلفت النتائج بالنسبة إلى القطاعات فمنها ما كان ايجابي التأثير كما هو الحال في قطاعي الخدمات والبنوك والتي بلغ فيهما معامل α_9 0.477، 0.387 وكل القيم كانت ذات دلالة إحصائية، ومنها ما كان سلبياً كما هو في قطاعي الصناعة والتامين والتي بلغت قيم معامل α_9 لهما −0.108، −0.19 وكانت ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقطاع الصناعة عند α = 0.05 بينما لقطاع التامين كانت ذات دلالة إحصائية عند α = 0.10 والذي يعني بأن استمرارية مدقق الحسابات مع شركات هذه القطاعات كان تأثيره سلبيا على ممارسة هذه الشركات للتحفظ المحاسبي.

جدول رقم (18)

معاملات ارتباط متغيرات فرضية اثر الاستمرارية على ممارسة التحفظ المحاسبي على مستوى السوق والقطاعات

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري للتقدير
الصناعة	**0.718**	**0.515**	**0.085**
الخدمات	**0.631**	**0.398**	**0.131**
البنوك	**0.807**	**0.651**	**0.053**
التامين	**0.456**	**0.208**	**0.129**
السوق	**0.590**	**0.349**	**0.113**

جدول رقم (19)

تأثير استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل لقطاعات الصناعة، والخدمات، والبنوك، والتامين وعلى مستوى السوق

السوق	قطاع التامين	قطاع البنوك	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	المعامل	
0.023 **2.635** **0.009**	**0.008** **0.254** **0.800**	**-0.026** **-1.956** **0.0533**	**0.045** **2.617** **0.009**	**0.048** **3.616** **0.000**	α_0	**الثابت**
-0.058 **-5.297** **0.000**	**-0.110** **-0.585** **0.560**	**-0.635** **-1.535** **0.124**	**-0.108** **-6.260** **0.000**	**-0.068** **-4.084** **0.000**	α_1	$GPPE$
-0.012 **0.970** **0.332**	**0.018** **0.791** **0.430**	**0.031** **1.864** **0.065**	**-0.024** **-1.054** **0.292**	**-0.014** **-0.742** **0.458**	α_2	ΔCF
0.082 **7.108** **0.000**	**0.005** **0.169** **0.866**	**0.250** **1.864** **0.065**	**0.087** **4.284** **0.000**	**0.144** **9.490** **0.000**	α_3	ΔREV
-0.578 **-13.58** **0.000**	**0.012** **0.300** **0.765**	**-0.261** **-3.670** **0.000**	**-0.595** **-7.326** **0.000**	**-0.472** **-7.874** **0.000**	α_4	$D\Delta CF$
0.059 **1.469** **0.142**	**0.939** **2.921** **0.004**	**-0.115** **-0.676** **0.500**	**-0.145** **-1.212** **0.226**	**0.114** **2.994** **0.003**	α_5	$\Delta CF * D\Delta CF$
-0.012 **-1.060** **0.289**	**-0.030** **-0.726** **0.469**	**0.040** **2.320** **0.022**	**-0.011** **-0.513** **0.609**	**-0.021** **-1.484** **0.139**	α_6	***DemTenure***
0.020 **1.127** **0.260**	**-0.043** **-0.598** **0.551**	**-0.025** **-0.867** **0.387**	**0.034** **1.085** **0.279**	**0.011** **0.475** **0.635**	α_7	$D\Delta CF_{it} * TENURE_{it}$
0.092 **1.591** **0.112**	**-0.164** **-0.577** **0.565**	**-0.340** **-2.869** **0.005**	**0.117** **1.015** **0.311**	**-0.022** **-0.303** **0.762**	α_8	$\Delta CF_{it} * TENURE_{it}$
0.093 **2.088** **0.037**	**-0.190** **-1.748** **0.083**	**0.387** **2.162** **0.033**	**0.477** **3.246** **0.001**	**-0.108** **-2.114** **0.035**	α_9	$CF_{it} * D\Delta CF_{it} * TENURE_{it}$

- القيم داخل الأقواس هي قيم المعاملات، t ، ودلالاتها.

ومن جدول رقم (18) لمعاملات الارتباط كانت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.349، 0.515، 0.398، 0.208، 0.651) للسوق ولقطاعات الصناعة، والخدمات، والتأمين والبنوك على التوالي والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة لقياس اثر استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على التحفظ المحاسبي لشركات السوق الأردني وهذه القطاعات يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 35% ، 52% ، 40% 21%، 65% تقريبا من التباين في تغير المتغير التابع للسوق وقطاعات الصناعة، والخدمات، والتأمين والبنوك على التوالي ، بمعنى أن زيادة بمعدل 1% في استمرارية المدقق تؤدي إلى زيادة بنسبة (0.35) نقطة في مستوى التحفظ المحاسبي للسوق، 21% للتامين و 65% في البنوك وانخفاض 52% للصناعة، و40% للخدمات، وهذا مؤشر على العلاقة الخطية لنموذج القياس والتي بلغت فيه قيمة F الاختيارية للسوق (67.784) وهي دالة إحصائية، وكذلك بلغت(51.96، 30.882، 3.79، 24.861) لقطاعات الصناعة، والخدمات، والتأمين والبنوك على التوالي وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ ووفقا لقاعدة اختبار الفرضية العدمية الثالثة نرفض الفرضية التي تنص على عدم وجود اثر لطول فترة استمرارية مدقق الحسابات مع العميل على ممارسة شركات السوق الأردني للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، ونقبل الفرضية

البديلة التي تنص على تأثر ممارسة شركات السوق الأردني للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بطول فترة استمرارية مدقق الحسابات مع العميل.

رابعا : قياس التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية)

يبين الجدول رقم (20) أن الوسط الحسابي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لـــشركات السوق (1.539) وهي اكبر من واحد صحيح وبانحراف معياري 1.039 وبلغـــت قيمـــة t الاختبارية 17.602 وهي ذات دلالة إحصائية عند مـــستوى ($\alpha = 0.05$) حيـــث إن (P- Value Sig =0.000) ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية والتي تنص علـــى أن شـــركات السوق الأردني لا تمارس التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي، لنقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن شركات السوق الأردني تمارس التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي، حيث انعكست هذه الممارسات على ارتفاع القيمة السوقية لهذه الشركات ممثلا ذلك بأسعار الأســـهم في السوق مقارنة بالقيم الدفترية لهذه الأسهم.

ويبين الجدول ايضا أن قطاعات السوق المختلفة تمارس التحفظ المحاسبي لقائمـــة المركـــز المالي حيث بلغت متوسطات نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لهذه القطاعات الصناعة، الخدمات، التأمين والبنوك قد بلغـــت (1.548، 1.501، 1.463، 1.716) علـــى التـــوالي بانحراف معياري (1.142، 1.032، 0.676، 0.995) علـــى التـــوالي وبلغـــت قيمـــة t (10.176، 10.07، 8.109، 8.210) وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) حيث إن (P- Value Sig =0.000)

جدول رقم (20)

المتوسط الحسابي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لشركات السوق والقطاعات

	N	Mean	St. Deviation	t	Sig
السوق	1150	1.539	1.039	17.602	0.000
الصناعة	450	1.548	1.142	10.176	0.000
الخدمات	430	1.501	1.032	10.07	0.000
التامين	140	1.463	0.676	25.606	0.000
البنوك	130	1.463	0.676	8.210	0.000

وجاءت هذه النتائج منسجمة مع الدراسات السابقة كما (Easton & Pae, 2004) و (Brouwer,2008)

وممارسة الشركات الأردنية المساهمة العامة بشكل عام للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي على مستوى السوق والقطاعات، يقوم على اختيارات الإدارة من بين البدائل التي توفرها المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والتقديرات المحاسبية، كالاختيار من بين طرق الإهتلاك والتي بينت التقارير المالية لشركات الدراسة على سبيل المثال لا الحصر أن

نسب الإهتلاك [5]تتراوح بين 2– 40%، الاختيار بين طرق تقييم المخزون المختلفة وقد أظهرت التقارير المالية السنوية[6] استخدام طرق منها على سبيل المثال المتوسط الحسابي، الوسط المرجح، الوارد أولا صادر أولا، معالجة مصروفات البحث والتطوير ما بين الاعتراف فيها كأصل أو مصروف إيرادي أو الأصول غير الملموسة[7]، الإيرادات والالتزامات التعاقدية، الضرائب المؤجلة، وغيرها من البدائل التي أقرتها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والمعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي يمكن القول إن التوسع في ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي أو كما يعرفه البعض بالتحفظ غير المشروط أو التحفظ الدائم يعود إلى تعدد مجالاته وتنوع تطبيقاته وتُظهر التقارير المالية لمختلف هذه القطاعات ممارسة الشركات لهذا الشكل من التحفظ المحاسبي كما يبين الملحق رقم (3) المرفق.

خامسا : اثر الاستمرارية على التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي

يبين الجدول رقم (21) أن الوسط الحسابي للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لشركات السوق التي فيها استمرارية لمدقق الحسابات بلغ (1.47) وهي أكبر من واحد صحيح وبانحراف

---

[5] - انظر التقارير السنوية " الباطون الجاهز، العربية للصناعات الكهربائية، الصلب، الخزف، الزرقاء للتعليم، الألبان، الزيوت النباتية، مصفاة البترول ، المؤسسة العربية المصرفية"

[6] – انظر التقارير السنوية " القدس للتامين، الخزف ، الألبان، البترول ، الصلب، الاتحاد لتطوير الأراضي، الصوف الصخري

[7] – لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة داخليا في الشركة ويتم تسجيلها في بيان الدخل لنفس الفترة ، كما يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية ، وكذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة (القدس للتامين ص41، 2009)

معياري 0.87وبلغت قيمة t الاختبارية 2.99 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) حيث إن (P- Value Sig =0.003) ، فيما بلغ الوسط الحسابي للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لشركات السوق التي تصنف بعدم الاستمرارية (مدة بقى المدقق فيها اقل أو تساوي أربع سنوات) لمدقق الحسابات (1.71) وهي اكبر من واحد صحيح وبانحراف معياري 1.35 وبلغت قيمة t الاختبارية 3.546 وهي أيضا ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) حيث إن (P- Value Sig =0.000) ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية والتي تنص على أن ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي يختلف بين الشركات التي تتسم باستمرارية العلاقة مع المدقق الخارجي والشركات التي تتسم بعدم استمرارية المدقق لديها وهذا يدلل على أن ممارسة شركات السوق الأردني للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي لا تتأثر باستمرارية مدقق الحسابات لها.

وعلى الرغم من رفض هذه الفرضية إلا أن اختلاف متوسط نسبة القيمة السوقية والقيمة الدفترية بين الشركات ذات العلاقة المستمرة وغير المستمرة هو اختلاف واضح يظهر أن الممارسة في الشركات المستمرة أقل منه بالنسبة للشركات غير المستمرة حيث إن المتوسط في الشركات ذات العلاقة غير المستمرة أكبر منه للشركات المستمرة (1.71<1.47)، مما يعني أن هناك أثرا سلبيا لاستمرارية مدققق الحسابات على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي ، وان لم يكن هذا الاختلاف دالاً إحصائياً.

جدول رقم (21)

مقارنة بين المتوسطات الحسابية لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لشركات السوق وقطاعاته وفقا لمتغير استمرارية وعدم استمرارية مدقق الحسابات

Sig	t	St. Deviation	Mean	N		
0.003	2.99	0.87	1.47	814	Tenure = 1	السوق
0.000	3.546	1.35	1.71	336	Tenure = 0	
0.007	2.736	0.952	1.44	327	Tenure = 1	الصناعة
0.001	3.331	1.503	1.837	123	Tenure = 0	
0.000	3.727	0.742	1.35	292	Tenure = 1	الخدمات
0.000	4.586	1.418	1.83	138	Tenure = 0	
0.005	2.920	0.675	1.55	107	Tenure = 1	التامين
0.001	2.765	0.609	1.186	33	Tenure = 0	
0.003	3.026	1.032	1.895	88	Tenure = 1	البنوك
0.001	3.332	0.784	1.35	42	Tenure = 0	

كما يبين الجدول (21) ايضا أن قطاعات السوق المختلفة تمارس التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي حيث بلغت متوسطات نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركات ذات العلاقة المستمرة مع مدقيقيها لقطاعات الصناعة، الخدمات، التأمين والبنوك قد بلغت (1.44، 1.35، 1.55، 1.895) على التوالي بانحراف معياري

(0.952، 0.742، 0.675، 1.032) على التوالي وبلغت قيمة t (2.736، 3.727، 2.92، 3.026) وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) حيث إنها جميعها كانت اقل من (P- Value Sig =0.01). في حين بلغت متوسطات نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركات ذات العلاقة غير المستمرة مع مدقيقيها لقطاعات الصناعة، الخدمات، التأمين والبنوك قد بلغت (1.837، 1.83، 1.186، 1.35) على التوالي بانحراف معياري (1.503، 1.418، 0.609، 0.784) على التوالي وبلغت قيمة t(3.331، 4.586، 2.765، 3.332) وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) حيث إن (P- Value Sig) لم تتجاوز (0.01) وهي أيضا دالة إحصائيا وبالتالي نرفض الفرضية العدمية لجميع لقطاعات بان هناك أثراً لاستمرارية مدقق الحسابات مع شركات هذه القطاعات (عدم وجود اختلاف في متوسطات نسبة القيمة السوقية والقيمة الدفترية) على ممارستها للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي، ونقبل بالفرضية البديلة بعدم وجود اختلاف في ممارسة هذه القطاعات للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي يعود إلى متغير استمرارية مدقق الحسابات إلا أن نتائج الاختبار تبين أن متوسطات الحسابية لنسب القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لقطاعي التامين والبنوك كان للشركات التي فيها استمرارية لمدقق الحسابات أعلى منه للشركات التي لم يكن لديها استمرار لمدقق الحسابات ((1.55 > 1.186)، (1.895>1.35)) مما يدلل على إيجابية أثر استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على ممارستها للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي، والتي يمكن تفسيرها إلى طبيعة هذه الأنشطة التي تعتمد إلى حد كبير على المخصصات وإعادة تقييمها من فترة إلى أخرى ، كما أن كثيراً من ممارسات التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي تعود إلى تطبيقات المبادئ المحاسبيـــة المقبولة (GAAP)، واتسقت نتائج أثر

إيجابية تأثير الاستمرارية على ممارسة التحفظ المحاسبي للسوق وقطاعات الخدمات والبنوك مع نتائج دراسة (Mara Cameran, *et al.,* 2008).

في حين كان متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في قطاعات الصناعة والبنوك على العكس من ذلك حيث كانت هذه النسبة اقل في الشركات التي فيها استمرارية لمدقق الحسابات أعلى منه للشركات التي لم يكن لديها استمرار لمدقق الحسابات ((1.837>1.44)، (1.35 >1.83)) مما يدلل على سلبية اثر استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على ممارستها للتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي في هذين القطاعين . واتسقت نتائج اثر ايجابية تأثير الاستمرارية على ممارسة التحفظ المحاسبي للسوق وقطاعات الخدمات والبنوك مع نتائج دراسة(Li, Dan, 2010).

ولتعزيز نتائج اختبار فرضيات أثر الاستمرارية على ممارسة التحفظ المحاسبي فقد تم إجراء مسح للتقارير السنوية لشركات الدراسة خلال فترة الدراسة ، متضمنا وقائع تغيير الشركات لمدقق الحسابات فيها، واتجاه التغير في نصيب السهم من الأرباح للسنوات التي تم فيها التغيير، والجدول رقم (22) يبين عدد المرات والتغير على نصيب السهم من الأرباح.

يبين الجدول رقم (22) أن نصيب السهم من الأرباح في التقرير الأول للشركة بعد تغيير المدقق قد انخفض في 45 تقرير من التقارير التي تم فيها تغيير الشركة للمدقق مقابل 32 مرة زاد فيها نصيب السهم من الأرباح، مما يعطي مؤشرا على وجود ارتباط بين وقائع تغيير المدقق وانخفاض نصيب السهم من الأرباح أقوى من الارتباط بين وقائع التغيير للمدقق وزيادة نصيب السهم من الأرباح بمقدار مرة ونصف، وهو ما يمكن تفسيره على أن تغيير المدقق من العوامل التي تسهم في تخفيض الأرباح والتي يمكن أن ترد إلى زيادة ممارسة

الإدارة للتحفظ المحاسبي، على اعتبار أن التوسع في ممارسة التحفظ المحاسبي يفضي إلى زيادة في المصروفات وانخفاض في الإيرادات، مما ينعكس على انخفاض نصيب السهم من الأرباح في تلك الشركات.

جدول رقم (22)

حالات تغيير المدقق وأثرها اتجاه التغير على نصيب السهم من الأرباح

القطاع	تغيير المدقق			استمرار
	لا تغير	سالب	موجب	
التامين	0	5	2	6
الخدمات	1	21	14	15
بنوك	0	3	1	9
صناعه	0	16	15	23
المجموع	1	45	32	53

سادسا : تأثير حجم الشركات على ممارسة التحفظ وأثرة على العلاقة بين الاستمرارية وممارسة التحفظ.

سيتم اختبار الفرضية من خلال تقسيم مشاهدات الدراسة إلى مجموعتين مجموعة كبيرة الحجم وهي المشاهدات التي يكون اللوغريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لها اكبر أو يساوي الوسط الحسابي للوغريتم الطبيعي لإجمالي أصول المشاهدات، وبلغ عددها 255 مشاهدة، وصغيرة الحجم وهي التي يكون اللوغريتم الطبيعي لأجمالي الأصول فيها اقل من الوسط الحسابي للوغريتم الطبيعي لإجمالي أصول المشاهدات والتي بلغت 855 مشاهدة

واجري الاختبار عليها من خلال نماذج الدراسة لممارسة التحفظ المحاسبي ، واثر استمرارية مدقق الحسابات على ممارسة التحفظ المحاسبي ، وإجراء المقارنة بين نتائج المجموعتين

وتبين نتائج المقارنة لاختبار التحفظ المحاسبي وفقا لحجم الشركات الكبيرة منها والصغيرة كما في جدول رقم (23) أن كليهما كانا ذوي دلالة إحصائية مما يشير إلى أنه لا يوجد اختلاف في ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة، إلا أن قيمة t الاختبارية للشركات الصغيرة (4.462) كان أعلى منه للشركات الكبيرة (3.014)، وهذا يعطي إشارة إلى إن الشركات الصغيرة أكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل وان كان الاختلاف غير دال إحصائيا على خلاف ما جاء في نتائج دراسة (Ball and Shivakumar 2005) والتي بينت أن الشركات الكبيرة أكثر ميلا إلى ممارسة التحفظ المحاسبي.

جدول رقم (23)

التنبؤ بالتحفظ المحاسبي واثر استمرارية المدقق على التحفظ المحاسبي وفقا لحجم الشركة

الحجم	عدد المشاهدات	التحفظ المحاسبي			اثر الاستمرارية على التحفظ المحاسبي		
		α_3	$R_{it} * DR_{it}$		α_7	$R_{it} * DR_{it} * TENURE$	
			t	P- Sig		t	P- Sig
الكبيرة	**430**	0.062	**3.014**	**0.003**	**0.066**	**0.299**	**(0.765)**
الصغيرة	**720**	0.036	4.462	**0.000**	**0.046**	**2.673−**	**(0.008)**
			0.68			0.11−	

أما اختبار اختلاف اثر طول العلاقة بين المدقق والعميل على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل باختلاف الحجم بين الشركات الكبيرة والصغيرة، فقد بينت نتيجة

الاختبار المقارن الأثر الواضح حيث إن قيمة معامل التفاعل α_7 لمتغير الاستمرارية مع التحفظ المحاسبي الشركات الكبيرة $R_{it} * DR_{it} * TENURE$ بلغ 0.066 وقيمة t الاختبارية 0.299 وهي اقل من الجدولية حيث لم تكن ذات دلالة إحصائية (P- Value Sig =0.765)، وهي غير مقبولة إحصائيا وأيضا موجبة الإشارة على عكس المتوقع مما يستدل على عدم وجود أثر لاستمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعميل على ممارسة الشركات الكبيرة للتحفظ المحاسبي. في حين أن قيمة معامل التفاعل α_7 لمتغير الاستمرارية مع التحفظ المحاسبي للشركات الصغيرة $R_{it} * DR_{it} * TENURE$ بلغ 0.046 وقيمة t الاختبارية − 2.673 وهي أعلى من الجدولية، وهي ذات دلالة إحصائية (P- Value Sig =0.008) لأنها اقل من $\alpha = 0.05$، وهي مقبولة إحصائيا وكانت سالبة الإشارة كما هو متوقع ومتسق مع نتائج الدراسات السابقة لأثر الاستمرارية على ممارسة التحفظ المحاسبي،مما يستدل معه على وجود أثر لاستمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعميل على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي في الشركات صغيرة الحجم.

كما يمكن اختبار اختلاف التأثير باختلاف الحجم من خلال الاختلاف في قيمة اختبار t وذلك باحتساب النسبة بينهما من بالمعادلة (قيمة t للشركات الكبيرة/قيمة t الصغيرة) حيث أن هذه النسبة في حالة عدم وجود اختلاف ستكون واحداً صحيحاً وهنا بلغت −0.11 وإشارتها سالبة مما يعني أنها ذات أثر عكسي، إلى جانب إنها لم تكن ذات دلالة إحصائية بالنسبة للشركات الكبيرة.

لم يظهر الاختلاف في الحجم أثرا على ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي ، بينما تتأثر العلاقة بين ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي واستمرارية مدقق الحسابات باختلاف الحجم

حيث لم تظهر الشركات الكبيرة تأثيراً ذا دلالة إحصائية باستمرارية المدقق مقارنة مع الشركات صغيرة الحجم. وجاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع ما جاء في دراسة (Li, 2010) والذي اظهر تأثيراً لمستوى ممارسة التحفظ المحاسبي عند الشركات الصغيرة ، بينما لم يظهر ذلك لدى الشركات الكبيرة

سابعا : تأثير نسبة المديونية على ممارسة التحفظ وأثرة على العلاقة بين الاستمرارية وممارسة التحفظ.

تم تقسيم الشركات إلى قسمين مرتفعة المديونية ومنخفضة المديونية، وقد تم التقسيم على أساس اكبر واقل من المتوسط الحسابي لنسبة المديونية الشركة.

وتم إجراء الانحدار المتعدد لكل فئة وكانت نتائجه كما في الجدول رقم (24)

جدول رقم (24)

التنبؤ بالتحفظ المحاسبي واثر استمرارية المدقق على التحفظ المحاسبي وفقا لنسبة المديونية

نسبة الاقتراض	عدد المشاهدات	التحفظ المحاسبي			اثر الاستمرارية على التحفظ المحاسبي		
		α_3	$R_{it} * DR_{it}$		α_7	$R_{it} * DR_{it} * TENURE$	
			t	P- Value Sig		t	P- Value Sig
عالية	170	0.081	1.45	**0.149**	0.081−	0.115−	0.460
منخفضة	980	0.318	4.814	**0.000**	0.513−	3.378−	0.001
			0.30			0.03	

الفرضية العدمية لا يوجد اختلاف لأثر استمرارية العلاقة بين المدقق والشركة على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل يرد إلى اختلاف مديونية الشركة

وتبين نتائج جدول رقم (24) المقارنة لاختبار التحفظ المحاسبي وفقا لمديونية الشركات المرتفعة منها والمنخفضة أن الشركات ذات المديونية المرتفعة لم تكن t الاختبارية لمعامل التفاعل α_3 بين متغير إرباح السهم مع العائد والمتغير الوهمي $R_{it} * DR_{it}$ والبالغة (0.081) ذات دلالة إحصائية عند $\alpha = 0.05$ (P- Value Sig =0.149) مقارنة فيها للشركات منخفضة المديونية 0.318 والتي كانت ذات دلالة إحصائية (P- Value Sig =0.000) مما يعني وجود اثر لمديونية الشركة على ممارستها للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، حيث إن الشركات ذات المديونية الصغيرة كانت أكثر ميلا إلى ممارسة التحفظ المحاسبي من الشركات ذات المديونية المرتفعة وهي عكس ما هو متوقع أن يكون واتفقت مع ما جاء في نتائج دراسة (السهلي، 2006) والتي أشارت إلى أن الشركات الأعلى مديونية أكثر ميلا إلى ممارسة التحفظ المحاسبي بسب الضغوطات التي تواجهها من الدائنين، ويمكن تفسير ذلك بمحاولة إدارة هذه الشركات إعداد التقارير المالية لتعكس مؤشرات ونسباً مالية تعبر عن تحسن في الربحية والمركز المالي ، لتجنب ما أمكن تكاليف الوكالة الناشئة عن هيئات متابعة هذه الديون

أما اختبار اختلاف أثر طول العلاقة بين المدقق والعميل على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل باختلاف حجم مديونية الشركة، فقد بينت نتيجة الاختبار المقارن الأثر الواضح حيث إن قيمة معامل التفاعل α_7 لمتغير الاستمرارية مع التحفظ المحاسبي للشركات ذات المديونية المرتفعة $R_{it} * DR_{it} * TENURE$ بلغ -0.081 وقيمة t الاختبارية -0.115 وهي أقل من الجدولية حيث لم تكن ذات دلالة إحصائية (P- Value Sig =0.460) ، وهي غير مقبولة إحصائيا على الرغم من إنها سالبة الإشارة كما هو متوقع مما يستدل على وجود أثر سلبي لاستمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعميل على ممارسة الشركة للتحفظ

المحاسبي إلا انه لم يكن دالاً إحصائياً. في حين أن قيمة معامل التفاعل α_7 لمتغير الاستمرارية مع التحفظ المحاسبي للشركات ذات المديونية المنخفضة $R_{it} * DR_{it} * TENURE$ بلغ -0.513 وقيمة t الاختبارية -3.378 وهي أعلى من الجدولية، وذات دلالة إحصائية (0P- Value Sig =0.00) لأنها اقل من $\alpha = 0.05$ ، وهي مقبولة إحصائيا وكانت سالبة الإشارة كما هو متوقع ومتسق مع نتائج الدراسات السابقة لأثر الاستمرارية على ممارسة التحفظ المحاسبي،مما يستدل معه على وجود أثر لاستمرارية العلاقة بين مدقق الحسابات والعميل على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي في الشركات ذات المديونية المنخفضة.

كما يمكن تفسير اختلاف التأثير باختلاف المديونية من خلال معامل التغاير لقيمة t الاختبارية (t للشركات ذات المديونية المرتفعة/t للشركات ذات المديونية المنخفضة) حيث أن هذه النسبة في حالة عدم وجود اختلاف ستكون واحداً صحيحاً وهنا لم تتجاوز 0.03 مما يعني أن هناك اختلافاً واضحاً في الأثر يمكن رده إلى اختلاف نسبة المديونية.

بينت النتائج المقارنة وجود اختلاف في ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل يرجع إلى الاختلاف في نسبة المديونية، حيث إن الشركات ذات المديونية المنخفضة كانت أكثر ميلا إلى ممارسة التحفظ المحاسبي من الشركات ذات المديونية المرتفعة، كما أن ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي في الشركات منخفضة المديونية أكثر تأثرا باستمرارية مدقق الحسابات منه للشركات مرتفعة المديونية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

مناقشة النتائج الاستنتاجات

التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل تلخيصاً لأهم النتائج واستنتاجاتها التي توصلت إليها الدراسة، من خلال مناقشة وتفسير وتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، وكما أنه أيضا سيتناول مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

يُظهر الأدب النظري المحاسبي للعديد من الدراسات من الناحية النظرية، إلى تزايد الاهتمام بموضوع استمرارية مدققي الحسابات وطول العلاقة التي تربطهم في الشركات التي يقدمون لها خدماتهم، وزاد الاهتمام في ضوء الإفلاسات والإنهيارات الكبيرة التي لحقت بالعديد من الشركات والمؤسسات العالمية والتي توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف دول أقطار العالم، وقد أكدت الدراسات السابقة أن استمرارية العلاقة بين مدق الحسابات والعميل يقود إلى تأثير سلبي واضح على استقلالية المدقق سواء في الجوهر أم المظهر ويترتب على ذلك انخفاض في جودة التدقيق متمثلا في القصور عن اكتشاف الأخطاء والانحرافات أو كشفها من خلال التقرير عنها، وذلك للتآلف الذي ستصطبغ به العلاقة بينهما، مما يحدو بالمدقق إلى قبول والأخذ بتقديرات الإدارة واختياراتها بين البدائل المقبولة محاسبيا، والتقرير عنها دون إبداء العناية المهنية الكافية ، وتغييب مبدأ الشك المهني في مختلف مراحل أعماله، إضافة إلى الروتين والرتابة التي ينفذ فيها مهام عمله.

وأما النتائج التحليلية فبالاعتماد على تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة فقد خلصت الدراسة إلى النتائج :

1. على الرغم من ورود نص قانوني في التشريعات القانونية المنظمة لعمل مدققي الحسابات وعلاقتها بالشركات، والتي تحدد حداً أعلى لفترات التجديد لمدقق الحسابات بأربع سنوات، إلا أن الدراسة أظهرت استمرارية للعلاقة بين مدقق الحسابات والشركات الأردنية سواء على مستوى السوق أو مستوى القطاعات، حيث إن الشركات أفادت من النص القانوني الملحق بالنص الأصلي والمتعلق بجواز تمديد الهيئة العامة لمدقق الحسابات بعد الحد الأعلى دون تبرير ودون تحديد حد لفترات التمديد.

2. تمارس الشركات الأردنية المساهمة العامة بشكل عام التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي على مستوى السوق والقطاعات، وعلى نطاق واسع حيث تجاوز المتوسط الحسابي للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية الواحد صحيح (1.539) وتراوح الوسط الحسابي للقطاعات بين(1.463 إلى1.716) ، مما يشير إلى مستوى التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي الشامل ، ويمكن رد أسباب الشمول هذه إلى طبيعة ممارسة هذا الشكل من التحفظ المحاسبي، والقائم على اختيارات الإدارة من بين البدائل التي توفرها المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والتقديرات المحاسبية، كالاختيار من بين طرق الإهتلاك، الاختيار بين طرق تقييم المخزون المختلفة، معالجة مصروفات البحث والتطوير ما بين الاعتراف فيها كأصل أو مصروف إيرادي، الإيرادات والالتزامات التعاقدية، الضرائب المؤجلة، وغيرها من البدائل التي أقرتها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي يمكن

القول إن التوسع في ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي أو كما يعرفه البعض بالتحفظ غير المشروط أو التحفظ الدائم يعود إلى تعدد مجالاته وتنوع تطبيقاته وتُظهر التقارير المالية لمختلف هذه القطاعات ممارسة الشركات لهذا الشكل من التحفظ المحاسبي.

3. تمارس الشركات الأردنية المساهمة العامة بشكل عام التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل على مستوى السوق وبتفاوت بين مختلف القطاعات، حيث وجد أن مستوى التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل في القطاع الصناعي والتامين أعلى منه في قطاعي الخدمات والبنوك، ويمكن تفسير هذا الاختلاف في أن طبيعة ممارسة هذا الشكل من التحفظ المحاسبي، والقائم على إعادة التقدير يكون أكثر في قطاع التامين حيث ارتفاع وتنوع وتعدد مخاطر هذا القطاع، والتي تستوجب تعديل المخصصات والاحتياطيات بين الفترة والأخرى، وكذا الحال بالنسبة إلى القطاع الصناعي فإلى جانب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات العرض والإفصاح للأسواق المالية، شكل اتساع حجم هذا القطاع أفقيا من حيث العدد وعاموديا من حيث الحجم سببا هاما لجعل الإدارات تولي ممارسة التحفظ المحاسبي عناية خاصة، كونه يبقى محط أنظار المهتمين من مستثمرين، مقرضين، موردين، وغيرهم من أصحاب المصالح. أما ممارسة قطاع البنوك لهذا الشكل من أشكال التحفظ المحاسبي، فيرد إلى التقييم المتكرر للمخصصات المالية التي استوجبتها التشريعات المتعلقة بالعمل المصرفي سواء العامة منها كما هو الحال باتفاقيات بازل 1، 2 وما ترتب عليها من تقييم متكرر لمخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، جنبا إلى جنب مع القوانين التنظيمية للبنك المركزي ، وقطاع الخدمات ليس ببعيد عنه للقطاع المصرفي وقطاع التامين حيث الاستثمار في الأصول

غير الملموسة يكون مرتفعا، وهذا ينعكس على الحاجة إلى ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل من خلال إعادة التقدير دوريا وما يترتب عليه من تخفيض في قيمة هذه الاستثمارات والذي يعبر عن التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل.

4. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين استمرارية مدقق الحسابات مع الشركات وممارستها للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل على مستوى السوق والقطاعات، بحيث تقل ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي لقائمة الدخل كلما زادت فترة استمرارية المدقق مع الشركة، ويمكن تفسير ذلك إلى أن طول العلاقة تفضي إلى زيادة مستوى التآلف بين المدقق والشركات، مما يحدو بالمدقق إلى الاعتماد على تقديرات الإدارة والأخذ بها دون إبداء العناية المهنية الكافية من حيث تطبيق الشك المهني من ناحية، ومن ناحية أخرى اتسام عمل المدقق بمرور الوقت بالروتين واعتماده على أوراق العمل التي في حوزته والتي تعود بطبيعة الحال إلى الشركة. وهذا قد يفسر العديد من الإفلاسات المفاجئة للشركات بعد سلسلة من التقارير الإيجابية لمدققي الحسابات عن هذه الشركات، أو التخفيضات المتكررة والمفاجئة لرؤوس أموال هذه الشركات على الرغم من تسلسل التقارير الإيجابية لمدققي الحسابات عن هذه الشركات .

5. بينت الدراسة عدم وجود اختلاف في مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي يمكن رده إلى اختلاف الحجم بين الشركات الكبيرة والصغيرة، حيث إنها جميعاً تمارس التحفظ المحاسبي، واختلفت الدراسة في هذه النتيجة مع نتائج دراسة (السهلي، 2006) والتي أظهرت اختلافا في ممارسة التحفظ المحاسبي لصالح الشركات الصغيرة، كما اختلفت مع دراسة Brouwer,2008 التي أظهرت اختلافا في ممارسة التحفظ المحاسبي لصالح الشركات الكبيرة، ويمكن تفسير ذلك حسب اعتقاد الباحث إلى تشابه الظروف التي تحكم ممارسة التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتي على الأغلب تكون خارجية كما هو الحال في تطبيق قاعدة السوق أو التكلفة أيهما اقل ، والتغيير في التقديرات بسبب ظروف البيئة المحيطة.

6. أظهرت الدراسة وجود اختلاف في مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي باختلاف حجم المديونية بين الشركات عالية المديونية ومنخفضة المديونية لصالح الشركات منخفضة المديونية والتي بينت الدراسة أنها أكثر ممارسة للتحفظ المحاسبي، واتفقت هذه النتائج مع ما جاء بدراسة (السهلي، 2006).

7. بينت الدراسة وجود تباين في أثر استمرارية مدقق الحسابات على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي باختلاف حجم الشركة، ففي الوقت الذي كان اثر استمرارية المدقق على ممارسة الشركات كبيرة الحجم للتحفظ المحاسبي إيجابيا والذي لم يكن دالاً إحصائياً، فان أثر الاستمرارية على ممارسة الشركات صغيرة الحجم كان تأثيراً

8.سلبيا وذا دلالة إحصائية واتفقت مع نتائج دراسة (Li, 2010).

ويمكن تفسير ذلك بميل إدارات الشركات الكبيرة على المحافظة على مستوى ممارستها للتحفظ المحاسبي لتجنب تكاليف النجاح وبالتالي يمكن اعتبار أن ممارسة الشركات الكبيرة للتحفظ المحاسبي هو ذاتي.

9.بينت الدراسة وجود اختلاف في ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي باختلاف نسبة المديونية، حيث أن الشركات ذات المديونية المنخفضة كانت أكثر ميلاً إلى ممارسة التحفظ المحاسبي من الشركات ذات المديونية المرتفعة، كما أن ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي في الشركات منخفضة المديونية أكثر تأثرا باستمرارية مدقق الحسابات منه للشركات مرتفعة المديونية. ويمكن رد ذلك إلى أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تميل إلى تخفيف مستوى التحفظ المحاسبي لتظهر مستوى أعلى وبالتالي محاولة تجنب تكاليف قيود إضافية من المقرضين.

التـــــوصيـــــات

ومن خلال استعراض النتائج التي توصل إليها الباحث بشأن أثر استمرارية مدقق الحسابات مع الشركة على ممارستها للتحفظ المحاسبي ، وتأثرها بمتغيرات الحجم والمديوينة فيقترح الباحث عدداً من التوصيات.

1. للباحثين والأكاديميين إجراء دراسات تتناول العلاقة بين تغيير مدقق الحسابات والتغير في حجم واتجاه الأرباح التشغيلية وغير العادية، بهدف تحديد حجم واتجاه التأثير على ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي.
2. دراسة تأثير العلاقة بين أشكال التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل والتحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي.
3. في ضوء نتيجة التأثير السلبي لاستمرارية مدقق الحسابات على ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي، على الجهات التنظيمية والتشريعية إعادة النظر فيما يتعلق بالاستثناء الذي منح للهيئة العامة بالتمديد لمدقق الحسابات دون قيد أو شرط ودون تحديد حد أعلى للتمديد، مما أفقد النص القانوني المتعلق بالتدوير الإلزامي معناه، ويقترح أن يشتمل التنظيم تحديد حالات وشروط خاصة للتمديد في ظروف محددة مسبقا لتحقيق التوازن فيما ذهب إليه المشرع بالاستثناء ومع ما يتوقع أن يحققه التدوير الإلزامي من المحافظة على استقلالية مدقق الحسابات وتحسين جودة التدقيق.

4. ضرورة تفعيل جمعية المحاسبيين القانونيين لدورها مع الهيئات التنظيمية الأخرى لسوق العمل فيما يتعلق بشركات التدقيق، لتوفير البيئة والأجواء المناسبة لدمج الشركات والمكاتب الصغيرة مع بعضها بعضاً ، لتوفير المنافسة الفاعلة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير متطلبات البنية الأساسية لتطبيق التدوير الإلزامي للحد من استمرارية العلاقة بين المدقق والعميل.

المراجع العربية

الكتب

- بدوي محمد عباس، الأميرة إبراهيم. **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة:** الإسكندرية، المكتب العالمي الحديث. الطبعة الثانية.(2008).
- حسين القاضي ، مأمون حمدان. **نظرية المحاسبة**. عمـان: دار الثقافـة . الطبعـة الأولى (2007).
- حماد، طارق عبدالعال، موسوعة معايير المراجعة؛ شرح معايير المراجعـة الدوليـة والأمريكية والعربية؛ ج1 مستويات وأخلاقيات المراجع: الاسكندرية، الدار الجامعيـة (2007).
- حنان، رضوان حلوة (2005). **مدخل النظرية المحاسبة**. عمان: دار وائل.
- دهمش، نعيم ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولـة قبـولا عاما: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعمليـة، ط1، المركـز الاستشاري، عمان، 1995.
- لطفي، أمين السيد احمد، 2008، المراجعة وخدمات التأكد بعد قـانون Sarbanes - Oxley ، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
- لطفي، أمين السيد احمد، 2009، فلسفة المراجعة ، الإسـكندرية: الـدار الجامعيـة، الطبعة الأولى.
- معـايير المحاسـبة الدوليـة ، http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=336

- هندريكسن، الدون س ،2008، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، ط4، القاهرة.

المقالات والأبحاث والرسائل

- توفيق، محمد شريف :تقييم استخدام المنهج المعياري والمنهج الايجابي في البحث المحاسبي، وبناء معايير المحاسبة وتحليل بواعث الإدارة في تبني السياسات المحاسبية، http://mstawfik.7p.com/ita.htm ، 2006
- الجربوع ، يوسف، مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة،وتعزيز موضوعيته واستقلاله، مجلة الجامعة الاسلامية، العدد الأول، ص 757-794، 2008.
- الحسيني ، عامر؛ لائحة حوكمة الشركات بين الترف والضرورة، الاقتصادية الالكترونية، العدد 6008، 2010.
- زين، علي أحمد، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في تحديد الأتعاب لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الأول السنة الخامسة، 1991.
- السمارة، محمد فلاح، (2009). أثر التحفظ المحاسبي واللاتماثل بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة دكتوراه. غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، الأردن.
- السهلي ، محمد بن سلطان، التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية، ورقة بحثية مقدمة للندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة ، 2006.

- عبيدات، محمد ابراهيم، (2004) . أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. رسالة دكتوراه. غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، الأردن.
- مبارك ، الرفاعي ، تبكير الأنباء الجيدة وتأخير الأنباء السيئة، مجلة المحاسبة، العدد 47، السنة الثالثة عشرة، 1429هـ- 2008 .
- المعتاز، إحسان ، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة – المجلد 21، العدد الثاني (1429-2008).

أخــــرى :

- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، قانون مؤقت رقم 2003/73، الجريدة الرسمية، العدد4606، عمان، الأردن، 2003/6/16، ص 3302.
- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون مراقبة أعمال التأمين.
- جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية، **مجلة المدقق**، العددان 56-57،جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،عمان، الأردن، كانون أول2003.
- هيئة الأوراق المالية http://www.jsc.gov.jo/Public/mainarabic.aspx

المراجع الأجنبية

1. Ahmed, A., S. Duellman, and A.M. Ahmed. 2006. Auditor independence, corporate governance and abnormal accruals. Working Paper, Texas A&M University. http://acct.tamu.edu.
2. Arel, B., R. Brody, and K. Pany. 2005. Audit firm rotation and audit quality. ***The CPA Journal***. 75 (1): 36-39. http://www.nysscpa.org/
3. Arens, A.A and J.K. Loebbecke**, Auditing: An Integrated Approach**, 12th ED, Prentice- Hall International, Inc., USA, 2008.
4. Arrundada and Paz-Ares (1995), "Economic Consequences of Mandatory Rotation", 1995.
5. Ball, R. and L. Shivakumar. 2005. Earnings quality in U.K. private firms: Comparative loss recognition timeliness. ***Journal of Accounting and Economics***, Vol**.** 39: Pp83–128.
6. Ball, R., Ashok, R., & Wu, J. (2003). Incentives versus standards: Properties of accounting income in four East Asian countries. ***Journal of Accounting and Economics***, Vol.36, Pp235-270.
7. Ball, Ray & Shivakumar, Lakshmanan (2006)." The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition". ***Journal of Accounting Research***, Vol.44: Pp207-242.
8. Basu, S., L. Hwang, and C. Jan. 2001a. Differences in conservatism between big eight and non-big eight auditors. ***Audit Quality*** Vol.4: Pp55 -74 http://aaahq.org/AM2001/sessions/ab103.pdf
9. Basu, S., L. Hwang, and C. Jan. 2001b. Auditor conservatism and quarterly earnings. Working paper, Emory University, Chinese University of Hong Kong ,_ http://gbspapers.library.emory.edu

10.Basu. S, The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings. ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 24, 1997, pp. 3-37.

11.Beaver, W., and S. Ryan. 2000. Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. ***Journal of Accounting Research*** , Vol. 38,No.1, 2004, pp 127–148

12.Beaver, W., S. Ryan. 2005. Conditional and unconditional conservatism: concepts and modeling. *Review of Accounting Studies* 10 (2-3): 269-309. http://acct.tamu.edu/giroux

13.Bobbie W. Daniels, Quinton Booker, 2004. The Effects of Audit Firm Rotation on Perceived External Auditor Independence and Audit Quality. Available From: aaahq.org/**audit**/midyear/06midyear/.../Daniels

14. Brouwer. Remco ,2008. Accounting conservatism in Europe; Insights in the degree of balance sheet conservatism and earnings conservatism in financial statements of European companies during the period 1991-2005, **http://publishing.eur.nl/ir/repub/asset/15570/.pdf**

15. Bushman, R. M., and J. D. Piotroski. 2006. Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 42 (1– 2):Pp 107–148

16. Carcello, J. and A. Nagy. 2004. Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* 23 (2): 55-69. http://corpgovcenter.utk.edu/

17. Carey, P. and R. Simnett. Audit partner tenure and audit quality. ***The Accounting Review***, 2006. Vol 81, No3 pp: 653-676.

18. Chandra, U., C. Wasley, and G. Waymire. 2004. Income conservatism in the U.S. technology sector. Working paper, University of Rochester. http://catalog.lib.rochester.edu/vwebv/

19. DeFond, M.L., and C.W. Park. 2001. The reversal of abnormal accruals and the market valuation of earnings surprises. ***The Accounting Review***, Vol. 76 (July): 375–404.

20. Dopuch, N., R. King., and R. Schwartz. 2001. An experimental investigation of retention and rotation requirements. ***Journal of Accounting Research*** vol.39 (1): 93-117.

21. Duff, Angus, 2004, Aduitqal: Dimensions of audit quality, available from, http://www.icas.org.uk/site/cms/

22. Easton, P. D., Harris, T. S. and Ohlson, J. (1992) Aggregate accounting earnings can explain most of security returns, ***Journal of Accounting and Economics,*** 15, pp. 119–142.

23. Easton. Peter and Pae Jinhan, 2004, Accounting Conservatism and the Relation Between Returns and Accounting Data, ***Review of Accounting Studies***, Vol. 9, pp 495–521.

24. Feltham, G. and J.A. Ohlson. 1995. Valuation and clean surplus accounting for operating and accounting activities. ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 11: pp 209-234.

25. García Lara, J. M., and A. Mora. 2004. Balance sheet versus earnings conservatism in Europe. ***European Accounting Review***, Vol.13(2): 261-292.

26.Geiger, M. A., and K. Raghunandan. Auditor tenure and audit reporting failures. Auditing: A Journal of Practice & Theory. 2002. (March): 67-78.

27.Ghosh, A. and D. Moon. 2005. Does auditor tenure impair audit quality? ***The accounting Review***, Vol. 80 (2):Pp 585-612.

28.Givoly, D., and C. Hayn. 2000. The changing time-series properties of earnings, cash flows, and accruals: Has financial reporting become more conservative? ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 29: Pp 287–320.

29.Haijin Lin, 2006, "Accounting Discretion and Managerial Conservatism An Inter temporal Analysis" ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 23, No. 4, pp 323- 349.

30.Hamilton, J., C. Ruddock, D. Stokes, and S. Taylor. 2005. Audit partner rotation, earnings quality and earnings conservatism. Working paper, University of Technology, Sydney, and University of New South Wales. https://aaahq.org/audit

31.Healy, p. and Wahlen. J, 1999. A review of the earnings management literature and its implications for standard setting, ***Accounting Horizons***, Vol.13, No, 4, pp. 365-383

32.Hellman, Niclas. 2008. Accounting conservatism under IFRS, ***Accounting in Europe***, Vol. 5 .No. 2. pp71-100.

33.Huijgen, C. and M. Lubberink. 2003. Earnings conservatism, litigation, and contracting: the case of cross-listed firms. J***ournal of Business Finance and Accounting***, Vol. 32(7-8): Pp 1275–1310.

34.Jenkins, D. and U. Velury. Does auditor tenure impact the reporting of conservative earnings? Working paper, University of Delaware http://www.sciencedirect.com . 2006.

35.Jindicovska, Irena & Mcleay, Stuart . 2005. Accounting for Good News and Accounting for Bad News: Some Empirical Evidence

from the Czech Republic, ***European Accounting Review***, Vol. 14, No. 3, 2005, pp 635–655.

36.Joe , R. Jennifer. Vandervelde . Scott D. Do Auditor-Provided Nonaudit Services Improve Audit Effectiveness?, ***Contemporary Accounting Research***, 2007, Vol 24, No 2, pp 467–487.

37.Johnson, V., I. Khurana, and J. Reynolds. 2002. Audit firm tenure and the quality of financial reports. ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 19 (4): 637-660.

38.Julia Grant, Robert Bricker and Rimma Shiptsova, Audit Quality and Professional Self-Regulation, ***Journal of Practice & Theory Spring***, 1996 , Vol 15 , No1 pp. 142-156

39.Knapp, M. 1991. Factors that audit committee members use as surrogates for audit quality. Auditing: ***A Journal of Practice and Theory*** 10 (1): 35-51

40.Lafond, R and R. Watts, 2006. "The Information Role of Conservatism" ***The Accounting Review*** , Vol.83 (2): 447-478.

41.Lai. Kam-Wah, Leo, M. C. Cheuk and Tong, Kowloon. 2005, Audit Report Lag, Audit Partner Rotation and Audit Firm Rotation: Evidence from Australia, available from **http://aaahq.org/audit/midyear/06midyear/papers/ARLlai.pdf**

42.Lee, C.J. and Z. Gu. 1998. Low balling, legal liability and auditor independence. ***The Accounting Review*** 73 (4): 533-556.

43.Levitt, A, (1998a), The numbers game. Remarks delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, NY, September 28

44. Li, Zining, 2007, Accounting Conservatism and Managers' Forecasting Behavior, available on **http://dhanna.cox.smu.edu/.**

45.Mai Dao, Suchismita Mishra, and K. Raghunandan Auditor Tenure and Shareholder Ratification of the Auditor, ***Accounting Horizons***, 2008 , Vol. 22, No. 3 pp. 297–314

46.Mara Cameran, Annalisa Prencipe, Marco Trombetta, 2008, Auditor Tenure and Auditor Change: Does Mandatory Auditor Rotation Really Improve Audit Quality? Work paper to 19th Annual Conference on Financial Economics and Accounting, Austin, Texas. Available from http://www.fdewb.unimaas.nl/ISAR2009/

47.Martien Lubberink & Cqrel Huijgen, 2000,"A Wealth Based Explanations For Earnings Conservatism", ***Review of Finance***, Vol. 5, No. 3, Nov, 2000, pp 323- 349.

48. Mason, Eli. 2004. Profession needs rotation of auditors. ***Accounting Today*** (October): 6-8.

49.Mishra, S., K. Raghunandan, and D. V. Rama. Do investors' perceptions vary with types of non-audit fees? Evidence from auditor ratification voting. Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, Vol. 24, No. 2, 2005, pp 9-25.

50.Morton, Richard M. 2002, The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. ***The Accounting Review.*** Vol. 77, No. 3, 2002, pp 436- 464.

51.Myers, J. N., L. A. Myers, and T. C. Omer. Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation? ***The Accounting Review*** Vol. 78, No. 2, 2003, pp 779-799.

52. Pae ,Jinhan, Dan Thornton , Michael. 2004 . The Link Between arnings Conservatism and Balance Sheet Conservatism . **http://accounting.uwaterloo.ca/seminars/old_papers/Mike_Welker.pdf**

53.Pae. Inhan,B. Thornton Daniel, 2006, Accounting Conservatism and Inefficiency in Analysts' Earnings Forecasts. http://www.fep.up.pt/conferencias/pfn2006/

54. Petty, R. and Guganesan, S. 1996, "Auditor Rotation", ***Australian Accounting***,vol.5, 1996, PP. 40-41.

55. Pope, P. and M. Walker. 2002. Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition, and asymmetric earnings timelines. Working Paper, Lancaster University. Available From www.ssrn.com

56.Qiang, X. 2003, The Economic Determinants of Self Imposed conservatism, http://www1.american.edu/academic.depts/

57.Qiang, X. 2007. The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-sectional evidence at the firm level. ***The Accounting Review*** Vol. 83, No. 3, 2007, pp 759- 787.

58.Qiang, X. 2007. The Information Role of Conditional and Unconditional Conservatism. http://ifas.xmu.edu.cn/Article/UploadFiles/pdf

59.Ruddock, C., S. Taylor, and S. Taylor. 2004. Non-audit services and earnings conservatism: Is auditor independence impaired? Available From www.bm.ust.hk/~acct/acsymp2004/Papers/Taylor

60.Sarbanes-Oxley Act. (2002). Public Law 107-204, 107th Congress. http://www.sec.gov/about/laws/soa2002.pdf

61.Schroeder G. Richard, Clark W. Myrtle, Cathey M. Jak, **Accounting Theory and analysis**, 9th edition , John Wiley and Sons,2008.

62. Scott, B. Jacobson and M.K. Pitman. 2005. Auditors and Earnings Management. Available From: ***http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm.***

63. Sinnett, W. 2004. Are there good reasons for auditor rotation? ***Financial Executive*** 20 (7): 29-32.

64. Solomon, I., Shields, M. D. and Whittington, R. O. (1999), What Do Industry Specialist Auditors Know?", ***Journal of Accounting Research***, 1999, Vol. (37), PP. 199-208.

65. Stanley, J.D. and F.T. DeZoort. 2007. Audit firm tenure and financial restatements: an analysis of industry specialization and fee effects. ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol.26 (2): Pp131-159.

66. Stephen H. Penman & Xiao- Jun Zhang "Accounting Conservatism The Quality of Earnings and Stock Returns" .***The Accounting Review.*** Vol. 77, No. 2, April, 2002, pp 236- 264

67. Sutton, S.G. and J.C. Lampe. 1991, "A Framework for Evaluating Process Quality for Audit Engagements." ***Accounting and Business Research.*** pp. 275-288

68. U.S. General Accounting Office (GAO). 2003. Public accounting firms: required study on the potential effects of mandatory audit firm rotation. Washington, D.C.: Government printing office.

69. Vanstraelen A. 2000. Impact of renewable long-term audit mandates on audit quality. ***The European Accounting Review***, vol. 9 (3): 419-443.

70. Watkins, Ann, L. 2004. Audit Quality: A Synthesis of Theory and Empirical Evidence. ***Journal of accounting literature***, vol. 2004 No. 23 , pp 153-193.

71. Watts, R., 2003 (a) "Conservative in Accounting part I: explanations and implications" ***Accounting Horizons***, Vol. 17(3), 207-221.

72. Watts, R., 2003 (b) "Conservative in Accounting part II: evidence and research opportunities" ***Accounting Horizons***, Vol. 17(4), 287-301.

73. Watts, R.L., and J.L. Zimmerman. 1986. Positive Accounting Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

74. Zeff, S. A. (2003), "Du Pont's Early Policy on the Rotation of Audit Firms", ***Journal of Accounting and Public Policy***, 2003, Vol. (22), PP. 3-5.

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء شركات الدراسة

الرقم	القطاع	اسم الشركة	الرقم	القطاع	اسم الشركة
1	بنوك	البنك العربي	59	تامين	التامين العامة العربية
2	بنوك	البنك الاهلي الاردني	60	تامين	الاراضي المقدسه للتامين
3	بنوك	بنك الاردن	61	تامين	الاردن الدولية للتامين
4	بنوك	بنك القاهره عمان	62	تامين	التامين الوطنية
5	بنوك	بنك الاردن دبي الاسلامي	63	تامين	القدس للتامين
6	بنوك	بنك الاسكان للتجارة	64	تامين	التامين الاسلاميه
7	بنوك	البنك الاردني الكويتي	65	تامين	المتحدة للتامين
8	بنوك	البنك الاردني للاستثمار	66	تامين	دلتا للتامين
9	بنوك	البنك الاسلامي الاردني	67	تامين	جراسا للتامين
10	بنوك	بنك الاتحاد	68	تامين	الشرق الاوسط
11	بنوك	بنك الاستثمار العربي	69	تامين	فيلادلفيا للتأمين
12	بنوك	المؤسسة العربية المصرفية	70	تامين	التامين الاردنية
13	بنوك	البنك التجاري الاردني	71	صناعة	مصفاة البترول الأردنية
14	خدمات	بيت المال للادخار (بيتنا)	72	صناعة	العامة للتعدين
15	خدمات	البلاد للخدمات الطبية	73	صناعة	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال
16	خدمات	الكهرباء الأردنية	74	صناعة	الوطنية لصناعة الصلب
17	خدمات	المؤسسة الصحفية	75	صناعة	دار الدواء للتنمية والاستثمار

		الأردنية			
18	خدمات	الدولية للاستثمارات الطبية	76	صناعة	مصانع الأجواخ الأردنية
19	خدمات	المحفظة الوطنية للأوراق	77	صناعة	مصانع الخزف الأردنية
20	خدمات	التجمعات للمشاريع السياحية	78	صناعة	مصانع الورق والكرتون الأردنية
21	خدمات	المركز الأردني للتجارة	79	صناعة	مناجم الفوسفات الأردنية
22	خدمات	القابضة للمغتربين	80	صناعة	الأردنية لصناعة الأنابيب
23	خدمات	الأردنية للصحافة والنشر	81	صناعة	المركز العربي للصناعات الدوائية
24	خدمات	الثقة لاستثمارات المالية	82	صناعة	الصناعات الكيماوية الأردنية
25	خدمات	الزرقاء للتعليم والاستثمار	83	صناعة	العالمية للصناعات الكيماوية
26	خدمات	التسهيلات التجارية الأردنية	84	صناعة	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو
27	خدمات	الأهلية للمراكز التجارية	85	صناعة	مصانع الأسمنت الأردنية
28	خدمات	الاتحاد للاستثمارات المالية	86	صناعة	البوتاس العربية
29	خدمات	المستثمرون العرب المتحدون	87	صناعة	العرب للتنمية العقارية
30	خدمات	النقليات السياحية الأردنية /	88	صناعة	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
31	خدمات	الاتحاد لتطوير	89	صناعة	الموارد الصناعية الأردنية

		الأراضي			
32	خدمات	الشرق العربي للاستثمارات	90	صناعة	الكابلات الأردنية الحديثة
33	خدمات	الأردنية للاستثمارات	91	صناعة	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
34	خدمات	تطويــــــــر العقـــــــارات	92	صناعة	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية
35	خدمات	الأمين للاستثمار	93	صناعة	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
36	خدمات	الأردنية المركزية	94	صناعة	الوطنية لصناعة الألمنيوم
37	خدمات	الاتصالات الأردنية	95	صناعة	المصانع العربية الدولية للأغذية
38	خدمات	الفنادق والسياحة الأردنية	96	صناعة	مجمع الشرق الأوسط الإلكترونية والثقيلة
39	خدمات	البحرية الوطنية الأردنية	97	صناعة	العربية لصناعة المواسير المعدنية
40	خدمات	الحمة المعدنية الأردنية	98	صناعة	الإقبال للطباعة والتغليف
41	خدمات	السلام الدولية للنقل والتجارة	99	صناعة	الوطنية لصناعة الكلورين
42	خدمات	البحر المتوسط للاستثمارات	100	صناعة	الحدبد
43	خدمات	العربية الدولية للتعليم	101	صناعة	الألبان الأردنية
44	خدمات	زارة للاستثمار القابضة	102	صناعة	الاتحاد للصناعات المتطورة
45	خدمات	الأردنية لضمان القروض	103	صناعة	الدباغة الأردنية
46	خدمات	الشرق للمشاريع الاستثمارية	104	صناعة	الاستثمارات العامة
47	خدمات	المتحدة للاستثمارات	105	صناعة	الصناعات والكبريت الأردنية /

		المالية			جيمكو
48	خدمات	الشامخة للاستثمارات المالية	106	صناعة	المتكاملة للمشاريع المتعددة
49	خدمات	التجمعات الاستثمارية	107	صناعة	السلفوكيماويات الأردنية
50	خدمات	المتخصصة للاستثمارات	108	صناعة	الأردنية لصناعات الصوف الصخري
51	خدمات	الأردن دبي للأملاك	109	صناعة	الصناعات الهندسية العربية
52	خدمات	مجمع الضليل الصناعي	110	صناعة	العربية للصناعات الكهربائية
53	خدمات	الموحدة لتنظيم النقل البري	111	صناعة	دار الغذاء
54	خدمات	العرب للتنمية العقارية	112	صناعة	مصانع الزيوت النباتية الأردنية
55	خدمات	العربية الدولية للفنادق	113	صناعة	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية
56	خدمات	كهرباء اربد	114	صناعة	الدولية للصناعات الخزفية
57	تامين	العربية الالمانية للتامين	115	صناعة	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
58	تامين	الاتحاد العربي الدولي للتامين			

ملحق رقم (2)

بعض مظاهر التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبية الدولية

المعيار	موضوع المعيار	البيان
	الإطار النظري	في الفقرة (37) يواجه معدي البيانات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات و عدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات. ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وبتطبيق أساس التحفظ عند إعداد البيانات المالية. والتحفظ هو مراعاة لدرجة معقولة من الحذر عند ممارسة السلطات التقديرية اللازمة للتوصل إلى التقديرات في ظل ظروف عدم للتأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل أو تشير المطلوبات والمصروفات بأقل مما يجب. ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض للتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية البيانات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها ولمكانية الاعتماد عليها.
2	المخزون	يجب تحميل أي تخفيض في قيمة المخزون نتج عن انخفاض صافى القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية، وأيضا كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي تحققت فيها هذه الخسائر. قيمة المخزون يجب أن تقيم على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما اقل، وعند تعريفه لصافى

القيمة أشار إلى انه السعر التقديري للبيع ناقصا منه التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أي تكلفه أخرى لازمه لإتمام البيع. في نفس المعيار تمت الإشارة إلى أن تحميل تكاليف الاقتراض للمخزون تتم في ظروف محدده ولا شك أن ذلك يفتح الباب للتقدير الحكمي. الفقرة (21) يجب أن تحدد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة المتوسط المرجح المعالجة البديلة في الفقرة (23) يجب أن تحدد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا.		
الفقرة (23) يوجد الكثير من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقه تامة، ولكن يمكن فقط تقديرها، وان هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصي طبقا لأخر معلومات متاحة، والتقدير يكون مطلوبا للديون غير الجيدة، المخزون المتقادم، العمر الإنتاجي للأصل، الطريقة المتوقعة للأصل. الفقرة (49) يجب تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي إلا إذا كانت قيمة أي تعديل ناتج يعود لفترات سابقة غير قابلة للتحديد بشكل معقول والتعديل الناتج عن ذلك يتم معالجته على أنه تعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة. ويجب إعادة بيان المعلومات المقارنة إلا إذا كان من غير العملي إجراء ذلك.	الأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية	8
(في الفقرة 12) تتأثر عملية قياس إيراد العقد **بعوامل عدم التأكد**، والتي تعتمد على ناتج مجموعة من الأحداث المستقبلية (الفقرة 28) حالة توافر درجه من عدم التأكد من إمكانية تحصيل مبلغ مدرج فعلا بالإيراد ، فان القيمة		11

		التي أصبح تحصيلها محل شك كبير يجب إدراجها ضمن المصروفات ولا يتم استبعاد قيمتها من الإيراد السابق الاعتراف به.
12	ضريبة الدخل	**الفقرة 34 :** يجب أن يعترف بأصل ضريبي مؤجل لقاء الخسائر الضريبية والخصومات الضريبية غير المستخدمة المدورة **إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل** تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية لاستخدام هذه الخسائر والخصومات الضريبية مقابلها و في نفس الفقرة نجد أيضا أن من المعايير التي تؤخذ في الاعتبار عند تخمين احتمال تحقق ربح ضريبي يستخدم مقابله الخسائر الضريبية أو الخصومات الضريبية بأنه : لا يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل **إذا كان من غير المحتمل توفر** ربح ضريبي يمكن استخدام الخسائر الضريبية أو الخصومات الضريبية ضده. **الفقرة 35 :** إن معايير الاعتراف بموجودات ضريبية مؤجلة ناشئة عن تدوير الخسائر الضريبية والخصومات الضريبية غير المستخدمة هي نفس معايير الاعتراف موجودات ضريبية مؤجلة ناشئة عن فروق مؤقتة قابلة للاقتطاع. ولكن وجود خسائر ضريبية غير مستخدمة يعتبر دليلاً **قوياً على احتمال عدم توفر** أرباح ضريبية مستقبلية. وعليه عندما يكون لدى المنشأة خسائر حديثة فإنها تعترف بأصل ضريبي مؤجل من خسائر ضريبية وخصومات ضريبية غير مستخدمة فقط إلى الحد الذي يكون لدى المنشأة فروق ضريبية مؤقتة، أو يكون هناك أدلة مقنعة أخرى انه سيكون هناك ربح ضريبي كافي لاستخدام الخسائر الضريبية والخصومات الضريبية غير المستخدمة مقابله

16	الممتلكات والتجهيزات والمعدات	الفقرة (44) يحدد العمر الإنتاجي للأصل بالمنفعة المتوقع أن تعود على المنشأة . فقد تستلزم سياسة المنشأة لإدارة الأصل إزالة الأصل بعد مدة معينة أو بعد استهلاك جزء من المنافع الاقتصادية المتضمنة في الأصل. لذا قد يكون العمر الإنتاجي للأصل أقصر من عمره الاقتصادي. إن تقدير العمر الإنتاجي لبند الممتلكات والتجهيزات والمعدات **أمر من أمور الاجتهاد** الذي يعتمد على خبرة المنشأة مع موجودات مشابهة. الفقرة (46) تحدد القيمة القابلة للاستهلاك بعد طرح القيمة المتبقية للأصل، في الواقع العملي تكون القيمة المتبقية للأصل عادة غير جوهرية وبالتالي لا تؤثر في حساب القيمة القابلة للاستهلاك. وعند تطبيق المعالجة المفضلة، وتكون القيمة المتبقية جوهرية تقدر هذه القيمة في تاريخ الامتلاك ولا يتم زيادتها فيما بعد بسبب تغيرات في الأسعار. ولكن عند تطبيق المعالجة البديلة المسموح بها يتم تقدير القيمة المتبقية كلما تمت إعادة تقييم الأصل فيما بعد، ويعتمد التقدير على القيمة المتبقية السائدة في تاريخ التقدير لموجودات مشابهة وصلت إلى نهاية عمرها الإنتاجي والتي تم تشغيلها تحت ظروف مشابهة لتلك الموجودات المراد استخدامها. تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم كمعالجه بديله للأصل بعد الاستحواذ، حيث يتم تقدير هذه

القيمة بناء على **الحكم الشخصي**. الفقرة (38) الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول، ولا شك أن الاعتراف بذلك يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل المؤشرات التي يستدل منها على انخفاض القيمة الاستردادية، والتوقيت، وأيضا تحديد القيمة الاستردادية. الفقرة (47) هناك العديد من طرق الاستهلاك التي يمكن استخدامها لتوزيع القيمة القابلة للاستهلاك بشكل منتظم خلال العمر الإنتاجي. وتشمل هذه الطرق: طريقة القسط الثابت، وطريقة القسط المتناقص، وطريقة مجموع الوحدات. تؤدي طريقة القسط الثابت إلى احتساب أعباء ثابتة على مدى العمر الإنتاجي للأصل. وتؤدي طريقة القسط المتناقص إلى احتساب عبء متناقص على مدى العمر الإنتاجي للأصل. وتؤدي طريقة مجموعة الوحدات إلى احتساب أعباء تعتمد على الاستخدام المتوقع أو مخرجات الأصل. ويعتمد اختيار الطريقة على نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من ذلك الأصل، وتطبق بطريقة متسقة من فترة لأخرى، إلا إذا كان هناك تغييرا في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية للأصل الفقرة (62) إن اختيار طريقة الاستهلاك وتقدير العمر الإنتاجي من الأمور التي تحتاج إلى اجتهاد.		
(الفقرة 16) في حالة احتفاظ المنشأة بجزء كبير من مخاطر الملكية فإن العملية لا تعد عملية بيع ولا يتم	الإيرادات	18

		الاعتراف بالإيراد (الفقرة 19) لا يجب الاعتراف بالإيراد إذا لم يكن بالإمكان قياس المصروفات بطريقة موثوق فيها، وفي تلك الحالات فإن أي مقابل يتم استلامه نظير بيع السلعة يتم اعتباره أحد بنود المطلوبات .
20	المنح الحكومية	اوجد هذا المعيار طريقتين للمعالجة كالتالي : مدخل رأس المال : تضاف المنح إلى حقوق المساهمين مدخل الإيراد : تعتبر المنحة إيرادا خلال فتره محاسبيه أو أكثر
23	تكاليف الاقتراض	يجب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة التي حدثت فيها. تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة طبقا لما جاء بهذا المعيار اوجد هذا المعيار طريقتين للمعالجة كالتالي : معالجه قياسيه : يعتبر مصروف يحمل على الفترة التي تم فيها معالجه بديله : يتم رسملة تكاليف الاقتراض
37	المخصصات، المطلوبات المحتملة	(الفقرة 13)يوجد التزام حالي يحتمل أن يتطلب تدفقًا صادرًا للموارد يتم الاعتراف بمخصص

	والموجودات المحتملة	(الفقرة 31) التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية محتمل ولكنه ليس مؤكدًا بالفعل لا يتم الاعتراف بأي موجود (الفقرة 59) يجب مراجعه المخصصات في تاريخ كل ميزانية عمومية وتعديلها لإظهار **أفضل تقدير حالي، وإذا لم يعد من المحتمل** أنه سيطلب تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام فانه يجب عكس المخصص.
38		– يمكن استخدام مجموعة طرق إطفاء مختلفة لتخصيص المبلغ القابل للاستهلاك لموجود على أساس منتظم على مدة عمره الإنتاجي، وهذه الطرق تشمل طريقة القسط الثابت وطريقة الرصيد المتناقص وطريقة وحدة الإنتاج أثناء عمر الموجود غير الملموس قد يصبح واضحا أن تقدير عمره النافع ليس مناسبا، فعلى سبيل المثال قد تتم إطالة العمر النافع من خلال الإنفاق اللاحق الذي يحسن وضع الموجود بما يتعدى مستوى أدائه المقدر موجودا، كذلك فان الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة قد يدل على أن فترة الإطفاء بحاجة للتعديل. إذا تم إطفاء موجود غير ملموس على مدى أكثر من عشرين سنة داحضة افتراض أن العمر النافع لموجود غير ملموس لن يزيد عن عشرين سنة من تاريخ توفر الموجود للاستعمال، و عند إعطاء هذه الأسباب يجب على المنشأة بيان العامل (العوامل) التي لعبت دورا هاما في تحديد العمر النافع للموجود